جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن

إعـداد
لؤي سليم جدعون

إشراف
الدكتور أنور القرعان

حزيران ١٩٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن

إعداد
لؤي سليم جدعون
بكالوريوس اقتصاد – جامعة اليرموك / ١٩٩٢

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد
من جامعة اليرموك – أربد – الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور أنور القرعان ٩٩/٦/٨٩ مشرفاً

الدكتور قاسم الحموري ٩٩/٦/٢٩ عضواً

الدكتور وليد حميدات عضواً

حزيران ١٩٩٩

إهداء

إلى كل العاملين في وطننا الحبيب

إلى أبي العامل المناضل من أجل العاملين

إلى أمي التي أنشأتني لأكون أحد العاملين في هذا الوطن الغالي

إلى كل من علمني حرفا

إهدي هذا الجهد المتواضع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر خاص

بعد شكر الله عز و جل الذي منّ عليّ بنعمة التعلم ، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى عائلتي الحبيبة التي وهبتني من وقتها الكثير الكثير حتى نرى معاً هذا الجهد يخرج إلى النور ، و كل الشكر إلى أستاذي الدكتور أنور القرعان الذي لن تعبر أي كلمة تعلمها لساني عن مدى تقديري و محبتي له ، فهو من جسد روح العلم و سمو الخلق ، و الذي وهبني من وقته الكثير الكثير ، كما أتقدم بكل الشكر إلى أستاذي الدكتور قاسم الخموري الذي كان تعليمه لي ركن من أركان قدرتي على أن أقوم بهذا الجهد ، و أتقدم بكل الشكر و التقدير إلى أستاذي الدكتور وليد حميدات الذي لن أجد ما أترجم به اعتزازي بوقفته إلى جانبي ما حييت . و لا يسعني إلا أن أجزل الشكر إلى الأخوة الزملاء في وحدة سياسات قطاع الاتصالات لما وهبوني إياه من مشاعر و دعم معنوي كان له أكبر الأثر في انجازي لهذا العمل ، كذلك أتقدم بالشكر إلى كل زملائي في وزارة التخطيط لما قدموه لي من دعم معنوي و زودوني بالدراسات و البيانات ، كما أخص بالشكر الجزيل الأخ عبد الباسط عثامنة الذي مهما فعلت لن أوفيه حقه أعتزازا و تقديرا لوقفته إلى جانبي خلال فترة أعداد هذه الرسالة ، كما أتقدم بكل الشكر و التقدير إلى كل من ساهم في مساعدتي على أنجاز هذا العمل و ترجمته إلى واقع مقروء ، و أخص بالذكر الأصدقاء في مركز الأخوة و بالأخص الأخ سمير سكري الذي كان جهده المتواصل من أهم أسباب إخراج هذا الجهد بهذه الصورة ، كما أتقدم بكل الشكر و التقدير إلى الأستاذ محمد غنيمات الذي أشرف على التدقيق اللغوي لهذه الرسالة ،

و الحمد و الشكر لله على نعمه دائما

لؤي سليم جدعون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ج
شكر خاص	د
فهرست المحتويات	هـ
فهرست الجداول	ح
الملخص باللغة العربية	ل
الفصل الأول : المقدمة	
(١ - ١) تمهيد	٢
(١ - ٢) أهمية الدراسة	٤
(١ - ٣) الدراسات السابقة	٤
(١ - ٤) أهداف الدراسة	١٩
(١ - ٥) فرضيات الدراسة	١٩
(١ - ٦) منهجية الدراسة و تسلسلها	٢٠
(١ - ٦ - ١) منهجية الدراسة	٢٠
(١ - ٦ - ٢) تسلسل الدراسة	٢١
(١ - ٧) مصادر البيانات و المعلومات	٢٢
الفصل الثاني : واقع و تطور السياسة المالية و سوق العمل في الأقتصاد الأردني	
(٢ - ١) تمهيد	٢٥
(٢ - ٢) مراحل تطور الأقتصاد الأردني	٢٦
(٢ - ٣) السياسة المالية في الأردن	٣٠
(٢ - ٣ - ١) مراحل تطور السياسة المالية في الأردن	٣٢
(٢ - ٤) النظام الضريبي الأردني	٣٩
(٢ - ٤ - ١) ضريبة الدخل في الأردن	٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢ - ٤ - ٢) اهداف قانون ضريبة الدخل الأردني ٤٣
(٢ - ٤ - ٣) خصائص قانون ضريبة الدخل في الأردن ٤٣
(٢ - ٤ - ٤) تطور إيرادات ضريبة الدخل في الأردن ٤٥
(٢ - ٥) مؤشرات سوق العمل الأردني ٥٠
(٢ - ٥ - ١) مراحل تطور مؤشرات سوق العمل الأردني تاريخياً ٥٣
(٢ - ٥ - ٢) مراحل تطور مؤشرات سوق العمل الأردني قطاعياً ٥٥
(٢ - ٥ - ٣) مؤشرات خاصة من واقع سوق العمل الأردني ٦٣
(٢ - ٥ - ٣ - ١) العاملون في القطاع العام ٦٤
(٢ - ٥ - ٣ - ٢) العاملون في القطاع الخاص ٦٩
(٢ - ٦) سمات سوق العمل الأردني ٧٤
(٢ - ٧) العلاقة بين تطور إيرادات ضريبة الدخل و مؤشرات سوق العمل الأردني ٧٦
(٢ - ٧ - ١) مؤشرات من البيانات السنوية ٧٦
(٢ - ٧ - ٢) مؤشرات من البيانات القطاعية ٧٧
(٢ - ٧ - ٣) أستخلاص مؤشرات أثر إيرادات ضريبة الدخل على تطور بعض المؤشرات الخاصة بسوق العمل الأردني ٧٨

الفصل الثالث : قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن

(٣ - ١) مدخل نظري للدراسة ٨٢
(٣ - ١ - ١) مفهوم العمل ٨٤
(٣ - ١ - ١ - ١) مفهوم عرض العمل ٨٦
(٣ - ١ - ١ - ٢) العوامل المؤثرة في عرض العمل ٩٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣ – ١ – ١ – ٣)	مفهوم معدل المشاركة في القوى العاملة	٩٤
(٣ – ١ – ١ – ٤)	العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة	٩٥
(٣ – ١ – ٢)	تحليل قرار المشاركة بقوة العمل و أشتقاق دالة عرض العمل للأفراد	٩٨
(٣ – ١ – ٣)	الخلفية النظرية لأثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة	١٠٣
(٣ – ٢)	تطبيق النماذج القياسية لأستخلاص أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن	١٠٦
(٣ – ٢ – ١)	تحليل نتائج قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل في الأردن	١٠٧
(٣ – ٢ – ٢)	تحليل نتائج قياس أثر ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن	١٢٦

الفصل الرابع : النتائج و التوصيات

(٤ – ١)	النتائج	١٣٥
(٤ – ٢)	التوصيات	١٤٢
	المراجع	
	المراجع العربية	١٤٥
	المراجع الأجنبية	١٥٢
	ملحق (أ) اشتقاق معادلة النموذج القياسي الخاص بالبيانات المقطعية	١٥٦
	الملخص باللغة الانجليزية	١٦١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٢ - ١)	عدد السكان ، الناتج المحلي الأجمالي ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي ، إجمالي الإيرادات و النفقات العامة ، الوفر أو العجز و معدل النمو السنوي لكل منها خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٢٨
(٢ - ٢)	إجمالي النفقات العامة و تقسيمها بين جارية و رأسمالية ، و نسبة كل منها إلى إجمالي النفقات العامة و معدل النمو السنوي لكل منها خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٣٣
(٢ - ٣ - ١)	إجمالي الإيرادات الضريبية المباشرة و غير المباشرة ، الجمركية و ضريبة الدخل ، كنسبة من مجمل الإيرادات الضريبية للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٣٤
(٢ - ٣ - ٢)	تطور حصيلة ضريبة الدخل كنسبة من إجمالي الضرائب المباشرة و حصيلة الضرائب الجمركية كنسبة من الضرائب غير المباشرة للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٣٥
(٢ - ٤)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و من ضريبة الدخل و العبء الضريبي و معدل النمو السنوي لكل منها خلال للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٣٦
(٢ - ٥)	تفصيل تحصيلات ضريبة الدخل بالدينار الأردني مبينة حسب مصدرها للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٧)	٤٧

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٢ - ٦)	تفصيل حصيلة ضريبة الدخل من المستخدمين (القطاع الخاص) و الموظفين (القطاع العام) خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٧)	٤٧
(٢ - ٧)	القوى العاملة الأردنية ، معدل المشاركة في القوى العاملة في المملكة و حسب الجنس و معدل النمو السنوي لكل منها للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٥١
(٢ - ٨)	مجموع عوائد العاملين بأجر ، معدل البطالة بشكل عام و حسب الجنس و معدل النمو السنوي لكل منها في للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٥٢
(٢ - ٩)	مؤشرات القطاع الزراعي للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٦)	٥٦
(٢ - ١٠)	مؤشرات القطاع الصناعي للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٦)	٥٧
(٢ - ١١)	مؤشرات قطاع الخدمات للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٦)	٥٨
(٢ - ١٢)	مؤشرات قطاع الانشاءات للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٦)	٥٩
(٢ - ١٣ - ١)	إجمالي عوائد العاملين بأجر مبينة حسب القطاع بالمليون دينار للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٦٠
(٢ - ١٣ - ٢)	عوائد العاملين بأجر قطاعياً كنسبة من إجمالي عوائد العاملين بأجر للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)	٦٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٢ - ١٤)	متوسط الأجر الشهري الحقيقي (بأسعار عام ١٩٩٠) للعاملين حسب القطاع و معدل النمو السنوي لكل منها للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٦)	٦١
(٢ - ١٥)	مؤشرات العمل في القطاع العام للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	٦٦
(٢ - ١٦)	مؤشرات العمل في القطاع الخاص للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	٧٠
(٢ - ١٧ - ١)	مؤشرات العاملين و المنشأت في القطاع العام حسب المحافظة للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	٦٨
(٢ - ١٧ - ٢)	مؤشرات العاملين و المنشأت في القطاع الخاص حسب المحافظة للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦)	٦٨
(٢ - ١٨)	مؤشرات العاملين في القطاع العام و الخاص و إيرادات ضريبة الدخل لسنوات مختارة	٨٠
(٣ - ١)	نتائج تقدير النموذج الفردي في إطار المحافظة	١١٦
(٣ - ٢)	متوسط أجر الساعة و متوسط عدد ساعات العمل حسب المحافظة	١١٧
(٣ - ٣)	نتائج تقدير النموذج الفردي في إطار المستوى التعليمي	١١٩
(٣ - ٤)	متوسط الأجر الصافي لساعة العمل الواحدة (دينار) ، متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية (ساعة)	١٢٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(٣ - ٥)	نتائج تقدير النموذج الفردي في إطار النشاط الأقتصادي	١٢٢
(٣ - ٦)	مقارنة الدخل السنوي بعد فرض ضريبة الدخل على افراد العينة المكونة من (١٥٣٨) مشاهدة مع متوسط الدخل السنوي قبل فرض ضريبة الدخل للافراد العاملين في الاقتصاد و حسب القطاع	١٢٥
(٣ - ٧)	نتائج تقدير نموذج السلاسل الزمنية لقياس أثر ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة للفترة من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٩٧	١٣١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن

إعداد

لؤي سليم جدعون

إشراف

الدكتور أنور القرعان

حزيران ١٩٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن ، حيث أستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي و الأسلوب القياسي لتحقيق أهدافها . و في إطار الاستعراض الوصفي التاريخي أظهرت الدراسة أن زيادة حصيلة ضريبة الدخل كنسبة من مجمل الايرادات العامة و مجمل الايرادات الضريبية – التي تزامنت مع زيادة العبء الضريبي – قد رافقتها زيادة عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن ، و قد تزامن ذلك مع أرتفاع حصة النفقات الجارية من مجمل النفقات العامة و فسرت الدراسة ذلك بأن الجزء الضريبي من السياسة المالية التي يعتمدها الأردن يتم استخدام إيراداتها لتمويل التشغيل في القطاع العام الذي يعتبر متدني الفعالية في استخدامه للموارد بعكس القطاع الخاص ، مما دفع الباحث للإستنتاج بأن اقتطاع ضريبة الدخل يعتبر حالياً اقتطاع غير مجدٍ اقتصادياً .

من جهة أخرى ، فقد بين الجزء القياسي من هذه الدراسة – من خلال تقدير النماذج التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية – بإن أثر الدخل للعاملين الأردنيين ذوي الدخل المتدني أكبر من أثر الاحلال لتغير أجورهم نتيجة فرض ضريبة الدخل عليها ، أي أن فرض ضريبة الدخل على دخول هؤلاء العاملين سيدفعهم إلى زيادة عدد ساعات عملهم .

من جهة أخرى ، فقد تبين من الدراسة بأن ضريبة الدخل ليس لها تأثير على معدل المشاركة في القوى العاملة و الذي فسر كنتيجة لتدني مستوى متوسط أجور العاملين في الاقتصاد الأردني ، بحيث لا يدفع معظمهم ضريبة دخل ، مما يفقدها القدرة على التأثير على توجهات هؤلاء العاملين ، فقد بلغ متوسط الأجر الشهري الحقيقي بأسعار العام ١٩٩٠ على مستوى كل القطاعات (١٤٥,٥) دينار ، و في القطاع الزراعي (٤٩,٥) دينار فقط ، في حين بلغ هذا المتوسط للعاملين في قطاع الخدمات (١٥١) دينار أردني شهرياً ، و (١٧٨,٣) دينار في القطاع الصناعي و (١٥٧,٩) دينار في قطاع الانشاءات .

و بناء على ذلك قام الباحث باستخدام نموذج قياسي يعتمد البيانات الفردية للعاملين الذين تخضع دخولهم لضريبة الدخل ، حيث أختارت الدراسة عينة من العاملين الأردنيين الذكور المتزوجين و الذين يعملون في القطاع الخاص و تخضع دخولهم لضريبة الدخل .
و تبين من الدراسة بأن العاملين الأردنيين ضمن هذه العينه و الذين يعتبروا من ذوي الدخول المرتفعة التي تخضع لضريبة الدخل ، أن أثر الإحلال لديهم يتفوق على أثر الدخل ، أي أنهم يستجيبون لانخفاض دخولهم نتيجة اقتطاع ضريبة الدخل بخفض عدد ساعات عملهم الأسبوعية .

و بناء على النتائج السابقة فقد أوصت الدراسة بعدة توصيات كان أهمها : الدعوة إلى إعادة هيكلة قانون ضريبة الدخل بحيث يتم رفع مستوى الدخول الخاضعة له ، إلى جانب تقليل عدد شرائح الدخل و تخفيض العبء الضريبي من خلال تخفيض المعدل الحدي للضرائب مما ينتظر منه أن يؤدي إلى رفع مستوى عدالة توزيع العبء الضريبي و زيادة حصيلة ضريبة الدخل ، حتى تتمكن من المساهمة في تدعيم خطة الحكومة الأردنية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلة الوعاء الضريبي و تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و الذي يتماشى بدوره مع برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يطبقه الأردن حالياً. كما أوصت الدراسة كذلك بإعتماد سياسات أجور تعمد إلى وضع حدود دنيا للأجور ، تؤدي إلى رفع مستوى الأجور بشكل عام ، مما يمكن له أن يفعل الدور الاقتصادي لضريبة الدخل ، إلى جانب تخليص سوق العمل من الاختلالات التي يعاني منها و أهمها العمالة الوافدة غير المنظمة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الأول

المقدمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١ - ١) تمهيد

يعتبر الأعتماد على المصادر الذاتية لتمويل جهود التنمية أهم عوامل نجاح هذه الجهود في الدول النامية . و لكن شح هذه المصادر المقترن بندرة الموارد المتاحة و أرتفاع معـــدل النمو السكاني إلى جانب ضعف قاعدة الأنتاج المحلي تدفع هذه الدول إلى البحث عن مصـادر تمويل أخرى تعتبر بدورها من أهم المعوقات التي تواجه خطط التنمية في الدول النامية .

كذلك يساهم أرتفاع معدل النمو السكاني في إعطاء إقتصاديات الدول النامية صفتيـــن إضافيتين ؛ الأولى تعزيز أهمية دور العنصر البشري كمدخل إنتاجي يدفع بدوره هذه الـــدول إلى الأعتماد على طرق أنتاج كثيفة إستخدام الأيدي العاملة مما ينتج عنه أنخفـــاض مســتوى أنتاجية الأفراد و ينعكس بالتالي على دخلهم من العمل الذي يعتبر من أهـــم أسـباب تدنـــي مساهمة إيرادات الضرائب المباشرة كضريبة الدخل في الإيرادات الضريبية التي تعتبر مـــن أهم مصادر الإيرادات المحلية لتمويل التنمية . أما الصفة الثانية ؛ فهي رفع مستوى الأعبـــاء التنموية مما يؤدي إلى زيادة أهمية الدور الأقتصادي للحكومة و المتمثل في زيادة دور القطاع العام في التشغيل و الذي يستغل أحياناً لأهداف سياسية عبر التوسيع الكمي في التشغيل لغايات حل مشكلة البطالة المتفاقمة و لو بصورة آنية تسبب المشاكل في المستقبل .

أما ضعف قاعدة الأنتاج الذي يرافقه أرتفاع معدل النمو السكاني فيؤدي إلـــى زيـــادة أعتماد الدول النامية على الأستيراد لتغطية الطلب المتزايد محلياً الـــذي لا يغطيـــه مســتوى الأنتاج المحلي أصلاً . كما أن ضعف قاعدة الأنتاج يؤدي إلى أرتفاع كلفة هذا الأنتاج نتيجـــة عدم وصوله إلى مستوى الأنتاج على أساس أقتصاديات الحجم مما يقلل من فرص تصديـــر الأنتاج المحلي لإرتفاع كلفته الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعتماد على الأســـتيراد لتغطيـــة الطلب المحلي المتزايد مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري ، الذي يعتبر أحد أهـــم أسباب أنخفاض قيمة العملة المحلية ، مما يزيد الضغوط التضخمية على المنتجين المحليـــن خصوصاً من القطاع الخاص و يساهم بدوره في تخفيض قدرتهم على التشـــغيل ممـــا يزيـــد بالتالي أعباء التشغيل على القطاع العام .

و في نفس السياق فإن هذه العوامل مجتمعة خاصة زيادة الأعتماد علـــى الأســتيراد لتلبية الطلب المحلي و أنخفاض مساهمة الضرائب المباشرة كضريبة الدخل فـــي الإيـــرادات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المحلية دفع الدول النامية إلى رفع معدلات التعرفة الجمركية بهدف زيادة حصيلة الضرائب غير المباشرة من خلال زيادة حصيلة الضرائب الجمركية إلى جانب أستخدامها كوسيلة لحماية الأنتاج المحلي و تخفيض استيراد السلع الكمالية و تعويض إنخفاض مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل جهود التنمية مما جعل أقتصادات هذه الدول تعتمد بشكل أكبر على إيرادات الضرائب غير المباشرة خاصة الجمركية في تمويل التنمية ذاتياً .

أن السياسات الأقتصادية التي تعتمدها الدول المتقدمة تعتبر من أهم أسباب تزايد الأعباء الأقتصادية على الدول النامية . و أبرز الأمثلة على هذه التوجهات منظمة التجارة الدولية (World Trade Organization (WTO) و التي من أهم أهداف أنشائها رفع مستويات التجارة الدولية من خلال إزالة العوائق أمام التجارة الدولية البينية و أهمها أرتفاع التعرفة الجمركية . أما محاولة الدول النامية للأستفادة من الفرصة الإيجابية المتوقعة من الأنضمام إلى هذه المنظمة فتضع هذه الدول أمام حقيقة الأختلالات الهيكلية المزمنة التي تعاني منها أقتصاداتها ، و التي يعتمد نجاح إنضمام هذه الدول إلى هذه المنظمة على التخلص من هذه الأختلالات ، مما يدفعها إلى أعتماد برامج إعادة هيكلة اقتصادية تعتمد بدورها على جملة من الآليات للوصول إلى أهداف هذه البرامج . و من أهم هذه الآليات تقليص الدور الاقتصادي للحكومات إلى مستوى الرقابة و التنظيم تدريجياً ، و زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاطات الأقتصادية لرفع مستوى أنتاجية الموارد المتاحة بإفتراض أن القطاع الخاص يستخدم الموارد بفعالية أكبر من القطاع العام .

مما سبق ، نجد أن أقتصادات الدول النامية و من ضمنها الأقتصاد الأردني تمر في مرحلة تحول أقتصادي تتصف بإرتكازها على عاملين أساسيين :

أولاً : تعزيز دور القطاع الخاص على حساب دور القطاع العام في الفعاليات الأقتصادية ، و الذي يؤثر مباشرة على توجهات تشغيل القوى العاملة نتيجة كون القطاع العام هو المشغل الأكبر في هذه الدول .

ثانياً : إعادة هيكلة أدوار مكونات السياسة المالية من خلال خفض مستوى الأنفاق الحكومي إلى المستوى الأمثل قدر الأمكان ، و رفع دور الحصيلة الضريبية كمصدر تمويل محلي ذاتي للتنمية ، إلى جانب إعادة هيكلة مصادر هذه الإيرادات عبر رفع مساهمة الإيرادات الضريبية المباشرة على حساب إيرادات

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الضرائب غير المباشرة مما يتوافق مع تكـــامل أقتصاديـــات هـــذه الـــدول و التوجهات الدولية كما يساهم في حل جزء من الأختلالات الهيكلية التي تعـــاني منها أقتصادات الدول النامية .

(١ - ٢) أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة بأنها تحاول الربط بين متغيرات اقتصادية مهمة مثل الضرائب مع عرض العمل و كذلك مع معدل المشاركة في القوى العاملة و ذلك لمـــا يمكن له أن يساهم و لو بجزء يسير في مساعدة متخذي القرار في تشكيل السياســـات الرشيدة بما يخص سوق العمل و النظام الضريبي في مرحلة التحول الاقتصادي التـــي يمر بها الأردن و خاصة إعادة توزيع الموارد بين القطاع الخاص و العام ، إلى جانب إعادة هيكلة السياسات المالية ، خاصة الشق الضريبي منها بإتجاه الأعتماد بشكل أكبر على الضرائب المباشرة .

(١-٣) الدراسات السابقة

في إطار موضوع هذه الدراسة، فإن تنوع السياســـات الاقتصاديـــة التـــي تتخذهـــا المجتمعات في سبيل تفعيل استخدام الموارد وإعادة توزيع ثروة الأمة بهدف الوصـــول إلـــى مستوى أعلى من عدالة توزيع المكاسب على أفراد المجتمع خاصة في الدول النامية ، تعتـــبر من أهم الدوافع التي حملت جملة من الدراسات والأبحاث السابقة لدراسة موضوع اثر فـــوض الضرائب بشكل عام وضريبة الدخل بشكل خاص على توجهات الأفراد نحو مشاركتهم بـــالقوة العاملة أولاً و ثم تحديدهم لحجم هذه المشاركة ممثلة بعدد ساعات عملهم التي يعرضونها فـــي السوق .

أهم ما يمكن أن توصف به الدراسات السابقة في موضوع هذه الدراسة هما صفتـــان تنبعان من طبيعة الموضوع بالذات، فالصفة الأولى هو أن معظم الدراسات قد أجريـــت فـــي الدول المتقدمة ، أما الصفة الثانية فهي اعتماد معظم هذه الدراسات على نماذج قياسية تعتمـــد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية الخاصة بكل فرد من أفـــراد المجتمـــع الذين يتم تمثيلهم بالعينات الإحصائية التي يتم استخدامها.

وبالرغم من اعتماد الدول النامية الفقيرة أكثر على إيرادتها الضريبيـــة وعلـــى رأس المال العامل فيها بشكل مكثف أكثر، إلا أن الدراسات حول موضوع هذه الرسالة يعتبر نـــادراً وهو ما قد يفسر بأن طبيعة تطبيق قوانين وأنظمة الضرائب في هذه البلدان هي السبب، فمـــن جهة فهي تعتمد أكثر على الضرائب غير المباشرة تبعاً لهيكل التجارة الخارجية لهذه الـــدول، إلى جانب أن معدلات الأجور في هذه الدول للسواد الأعظم من العاملين هي أجور متدنيـــة لا يدخل أصحابها حتى في مظلة أقل شريحة من شرائح الضرائب التصاعدية على الأغلب كمـــا في جميع الدول فقيرها وغنيها، إلى جانب الإعفاءات والتنزيلات التي تعمد إليها هذه القوانيـــن والتي وضعت بالأساس بهدف تحقيق أحد أهم الأهداف الاقتصادية للضرائب خاصة ضريبـــة الدخل ألا وهو إعادة توزيع الدخل في المجتمع من أغنيائه إلى فقرائه.

من جهة أخرى فإن اعتماد الدراسات على تحليل آثار العوامـــل الاقتصاديـــة بشـــكل فردي، هو نتيجة طبيعة الفكر الاقتصادي الذي يسيطر في الدول خاصة الغنية، فهو بالغـــالب فكر رأسمالي، يؤمن بالحرية الفردية في إطار ما يمكن أن يصب بالنهاية لصـــالح المجتمـــع ككل. كما أن تطور طبيعة فرض قوانين الضرائب وارتباط تعديلها بفترات زمنية دورية كـــان يعطي الحافز لدى الباحثين لمحاولة إيجاد النظام الضريبي الأمثـــل الـــذي يمكـــن أن يحقـــق الأهداف الاقتصادية في المجتمع.

كذلك فإن تطور الفكر الاقتصادي منذ بداية طرح الموضوعات التي تحاول الربط بين أداء العاملين وظروف تعرض دخولهم لفرض الضرائب المباشرة قد ألقى بظلاله على مسيرة وطبيعة هذه الدراسات، فتطورت الدراسات في مجال طبيعة النموذج الذي تقدره، إلى درجـــة أن براون (Brown)[1] صنف الدراسات التي تمت منذ البحث الريادي الذي أجـــراه كوســـتر (Koster)[2] في ثلاث حلقات من التطور، أعتمد في تصنيفها تبعاً لطبيعة محدد خط الميزانيـــة الذي اتخذته الدراسات من خطي إلى غير خطي في تقدير دالة عرض العمل التي يتم إدخـــال

[1] Brown, C.V., " Taxation and the Incentive to Work", second edition, Oxford University Press, 1983.

[2] Kosters, M., " Income and Substitution effects in a Family labor Supply Model ", Report No. 3339, Santa Monica, The Rand Corporation, 1966 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ضريبة الدخل كأحد العوامل التي يراد دراسة تأثيراها على عدد المعروض من ساعات العمل.

كما وفي اتجاه تصنيف الدراسات بأحد الجنسين من العاملين، فقد تبين للباحث بأن بعض البحوث، أهتمت في دراسة الآثار الممكن أن تنجم عن تعرض دخل المرأة العاملة لفرض الضريبة، ولعل مرد ذلك هو تطور مشاركة المرأة في سوق العمل من جهة ، إلى جانب انعكاس اختلاف طبيعة تعامل قانون ضريبة الدخل مع دخل عمل المرأة ، فسهي وإن كانت متزوجة فإن دخلها لا يتعرض للتنزيلات والإعفاءات عن المعالين ، رغم أن دخلها مع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة بمتطلبات اختيارها لأفراد العينة حيث شملت فقط الرجال المتزوجين ، الذين أعمارهم أقل من ٦٥ عام وعمل الواحد منهم أقل شيء ٨ ساعات في أسبوع الإسناد الزمني، كذلك تم أختيار من هم من العمال الذين دخولهم تقتطع منها ضريبة، وقد قدرت النموذج التالي :

$$H= \alpha_0 + \alpha_1 MW + \alpha_2 (MW)^2 + \alpha_3 I + \alpha_4 (I)^2 +$$
$$\alpha_5 (MW) (I) + \alpha_6 (OY) + \alpha_7 (N) + \alpha_8 (JS)$$

حيث تشير كل من :

H : إلى عدد ساعات العمل في أسبوع الإسناد.

MW : صافي معدل الأجر الحدي.

I : نقطة التقاطع المحسوبة (على أساس الأفتراض أقل عدد ممكن من ساعات العمل بحيث لا تساوي صفر).

OY : الدخل من غير العمل.

N : متغير نوعي (Dummy V) لتحديد مستوى الحاجة للعمل.

JS : متغير نوعي (DV) لتحديد مدى الرضى عن العمل.

و قد خلصت الدراسة الى أن نتائج التقدير تبين تحقق الفروض الموضوعة حول طبيعة الآثار المتوقعة لفرض ضريبة الدخل على دخل العمل بحيث أن فرض هذة الضريبة سيؤدي إلى تقليل عدد ساعات العمل المعروضة من هؤلاء الأفراد.

ومن الدراسات التي تعتبر بدورها من دراسات الطور الثاني هي الدراسة التي أعدها جوناثن دكنسن (Jonathan Dickinson)[٥] في أميركا في العام ١٩٧٥ ، فقد شملت الدراسة عينة من العاملين الرجال المتزوجون و الذين تراوحت أعمارهم ما بين ٢٥ إلى ٦٠ عام وهم يتمتعون بأجور يقتطع منها ضرائب، ومما يميز الدراسة كذلك استخدامها نقطة تقاطع محسوبة دعاها الباحث (non-wage income)، كما استخدمت الدراسة عدد ساعات العمل السنوية وإجمالي الأجر الحدي للدلالة على وجود اختلاف في الأجر بعد عدد ساعات العمل الاعتيادية، كما استخدمت الدراسة صافي الأجر الحدي للدلالة على الأجر بعد الضرائب، كذلك وفي إطار محاولة الباحث تقليل خطأ ال (endogeneity) فقد عمد إلى تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات على أساس قيمة صافي معدل الأجر الحدي، إلى جانب استخدامه الكثير من

[5]- Dickinsion, J.G, 1975, "The Estimation of Income Leisure Structure for prime age Married Males, Doctoral dissertion, University of Michigan.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتغيرات النوعية (Dummy Variables) وصلت إلى ثلاثين متغير مستقل. أما نتيجة البحث فقد آلت إلى أن أثر الدخل (باتجاه زيادة عدد ساعات العمل) لمن معدل أجورهم أقل هو أعلى من أثر الدخل لمن معدل أجورهم أعلى، وقد فسر ذلك بدوره بتطور نظام تطبيق أجور العمل الإضافي في بيئة عمل العينة. وبالرغم من كثير من المشاكل القياسية التي تخلصت منها دراسات الطور الثاني والتي كانت تعاني منها دراسات الطور الأول، فقد وجد الاقتصاديون[٦] بأن هذه الدراسات لا زالت تعاني من مشكلة :

"... **The individual remains on the same segment of his budget constraint**"

أي بقاء الفرد في نفس المقطع الأصلي بمستوى خط الميزانية الذي تم احتسابه ، وقد كانت هذه المشكلة من أهم دوافع الباحثين لمواصلة تطوير النماذج المستخدمة في موضوع البحث وهو ما عرف فيما بعد بنماذج الطور الثالث. ولعل أهم ما يميز النماذج القياسية لدراسات الطور الثالث هو تقديرها لكل جزء من أجزاء خط الميزانية منفصل لوحده وبالتالي يحدد موقع التوازن بسهولة ووضوح أكثر .

ومن الدراسات التي تعتبر من دراسات الطور الثالث هي دراسة أشورث و ألف (**Ashworth &Ulph**)[٧] التي أجريت عام ١٩٨١. وقد تميزت الدراسة بأن العينة التي استخدمت فيها هي من نفس المسح الذي أجرته **Stirling University** عام ١٩٧١ والذي استخدمته دراسة (**Brown,Levin & Ulph**) التي أجريت في العام ١٩٧٦ . كذلك فقد افترضت الدراسة أن خط الميزانية ينقسم إلى أربعة أجزاء هي : إجمالي الأجر، صافي الأجر وهو إجمالي الأجر مطروح منه الضرائب ، وأجر الساعات الإضافية من العمل ، إلى جانب الجزء المتعلق بصافي أجر الوظيفة الثانية والتي افترضت الدراسة أنه سيكون أقل من صافي الأجر من العمل الأول .

أما نتيجة الدراسة فقد خلصت إلى أن أثر فرض ضريبة الدخل على دخول الأفراد العاملين من الرجال المتزوجين هو تقليل هؤلاء العمال لحجم عرض عملهم مقدر بعدد ساعات العمل لهم .

---

[6] Brown C.V., "Taxation and the Incentive to work, 2ed Edction, Oxford University Press, 1988

[7]- Ashworth, J.S and Uipn, D.T, 1981, Endogeneity I; Estimating Labor Supply with price wise Linear Budget Consraints.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كذلك ومن الدراسات التي تناولت الموضوع هي الدراسة التي أجراها هاشمن (Hausman)[٨] في العام ١٩٨١ و قد غطت دراسته عينة من الرجال الأميركيين حيث كان مصدر بيانات العينة هو المسح الذي أجرته جامعة متشجن Michigan Panel Survay on (Income Dynamec) ، قدرت الدراسة خط ميزانية يعتبر غير مقعر (non-convex) أخذ بعين الاعتبار أن هناك ثلاثة عوامل تؤدي إلى تغيير في خط الميزانية هي : ضريبة الدخل ، مدفوعات الرفاه الاجتماعي، وقيمة مقدرة لتكلفة العمل الثابت، إلى جانب كل ذلك فقد تعاملت الدراسة مع موضوع التفضيلات لدى الأفراد بطريقة مميزة حيث افترض الباحث بدوره أن التفضيلات تتوزع تبعاً لمنحنى التوزيع الطبيعي .

وبدورها خلصت هذه الدراسة إلى قبول فرضيات النظرية الأساسية حيث وجد أن ارتفاع الضرائب بمستوى ١% يؤدي بالعاملين الرجال المتزوجين إلى تخفيض ساعات عملهم بما نسبته ٨% من عدد ساعات عملهم الحالية قبل فرض الضريبة.

وقد علق بيرتلس (Burtless) [٩] على نتائج دراسة هاشمن (Hausman) فأبرز اعتقاده بأن نتائج تطبيق هذه الدراسة متأثرة بشدة الفرضيات التي تبنتها الدراسة فهو يعتقد كما قال : " ...إن منحنى التوزيع الطبيعي يتمتع (بذيل طويل) وقد يكون أحد الدلائل على ذلك أفتراض (Hausman) أن عدد الناس الذين يفضلون وقت الفراغ " قليل جداً بالرغم بأنه ليس هناك دلائل كافية تشير إلى أن التفضيلات تتوزع حسب منحنى التوزيع الطبيعي ، وهو بدوره ما يحدث تشويه لنتائج الدراسة كما لو أنه افترض فيها بأن لا أحد في العينة لديه أثر دخل موجب " .

كذلك وفي إطار الدراسات التي تطبق النماذج القياسية التي تعتمدها دراسات الطور الثالث هي الدراسة التي قام بها زايلك و كنسنر [١٠] (James P. Ziliak and Thomas J. Knicsner) والتي تعتبر من أحدث الدراسات التي أجريت في موضوع الدراسة حيث أعدت في العام ١٩٩٨.

---

[8]- Hansman, J.A., 1981, "Labor Suppy in : How Taxes affects Economic Behavior, Washington :The Brook Institution, Aron, H.J., and Pechman , and Peachman, J.A. (eds.), 1981.

[9] Brown, C.V., 1983, po.

[10] Knieser, T.J, and Ziliakm, J.P, " The effects of recent Tax Reforms on Labor Supply, AEI press, Published by the American Enterprise Institute, Washington D.C, 1998 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ذكر الباحثين بأن أهم أهداف الدراسة هو قياس حجم تأثير النظام الضريبي المتصاعد على الاجور والأرباح في الولايات المتحدة على عرض العمل هناك، منطلقين من محاولة تفنيذ بعض الآراء التي ادعت بأن أثر النظام الضريبي على عرض عمل الرجال لا يذكر. كما تميزت الدراسة بافتراضها أن هناك علاقة غير خطية (smooth curve line) بين عرض العمل والدخل الصافي للفرد، وهو الفرض التي حاولت الدراسة من خلاله تقليل المشاكل القياسية التي تعاني منها فروض العلاقات الخطية.

قُسمت هذه الدراسة بدورها الى قسمين، عمد بالأول الى دراسة عرض العمل على المدى القصير ، وذلك عبر دراسة أثر تغير الأجر بافتراض عدم وجود دخول تراكمية من خارج العمل، ثم انتقلت الدراسة بالقسم الثاني منها الى قياس مدى تغير عرض العمل في الفترات الزمنية الطويلة الى جانب دراسة التغيرات التي تطرأ على الثروة خلال عمر الفرد وهو ما حاولت الدراسة من خلاله استنتاج أثر الضرائب على عرض العمل في المدى الطويل.

وقد استخدمت الدراسة تقدير النموذج التالي لاستنتاج حجم الأثر الكلي المتوقع من تغير الأجر نتيجة فرض ضريبة الدخل:

$$h_t = \alpha_0 + \alpha_1 W_t + \alpha_2 A_{t-1} + \alpha_3 A_t + \alpha_4 X_t$$

حيث تشير المتغيرات إلى ما يلي:

h_t : عدد ساعات العمل.

W_t : معدل الأجر الحدي الحقيقي بعد الضرائب حيث استنتجت من المعادلة التالية:

$W_t = W_t(1-t(I_t))$ حيث (I_t) هو الدخل الخاضع للضريبة.

A_{t-1} : حجم الثروة في السنة السابقة.

A_t : حجم الثروة في السنة الحالية.

X_t : متغير يدل على حجم تفضيل العمل.

أما النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيمكن تلخيصها فيما يلي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

١) وجدت الدراسة بأن تخفيض المعدل الحدي للضرائب بحجم (١٠%) سيؤدي إلى ارتفاع مستوى عرض العمل للرجال بنسبة (٠,٦%).

٢) كما وجدت الدراسة بأن للثروة أثر قوي في تأثير الضرائب على عرض العمل، حيث وجدت الدراسة بأن شريحة فئة الـ ٢٥% أغنى طبقة في المجتمع تتأثر بالضرائب أكثر بنسبة (٤٠%) من تأثر شريحة فئة الـ ٢٥% أفقر طبقة في المجتمع.

٣) أخيراً فقد استنتجت الدراسة كذلك أن التغير الضريبي الأخير في أميركا (أدى إلى أنخفاض المعدل الحدي للضرائب) قد أدى إلى تحفيز عرض عمل الرجال بنسبة (٣%) تزامنا مع جانب تخفيضه العبء الضريبي بنسبة (١٦%).

من جهة أخرى ، فإن طبيعة موضوع الدراسة وتبعاً لتطور الفكر الاقتصادي إلى جانب تشابك العوامل النظرية التي يفترض تأثيرها على قرار الفرد العامل ، فقد دفع ذلك بعض الدراسات إلى إلقاء الضوء على جوانب لم تتطرق لها الدراسات الأخرى ، مع التنويه إلى أن طبيعة النماذج والفروض الرئيسية لم يدخل عليها تغيرات جذرية تذكر . فهذا سورن بلمكويست (N. SOREN Blomquist)[11] يتطرق لموضوع العوامل الداخلية لآلية فرض الضريبة والتي تؤثر على استجابة المكلف مع هذه الضريبة ، ، حيث يستنتج بدوره عاملين اثنين يؤثران في مدى استجابة الفرد العامل لفرض الضرائب : طريقة احتساب الضرائب على الدخل من العمل والضرائب على الدخل من غير العمل ، فهو يضع الافتراض أن اختلاف تصاعدية القانون ، وهو العامل الثاني ، على كل من مصدري الدخل له تأثير على استجابة الفرد مع الضريبة خاصة في إطار عدد ساعات عمله تبعاً للأختلاف المفترض على هذا الأساس في حجم أثر الدخل من تغير الدخل من العمل والدخل من غير العمل ، كذلك فإن تصاعدية الضريبة بشكل عام تساهم بالتأثير على طبيعة استجابة الفرد لفرض الضريبة ، وفي إطار استخلاص النتيجة الرئيسية لهدف البحث يستنتج سورن :"أن ارتفاع الأجر بعد الضرائب (أي خفض المعدل الحدي للضرائب) سيؤدي إلى زيادة عدد ساعات العمل المعروضة .

[11]- Blomquist, N. SOREN. 1985, Labor Supply in a Two-period model: the effect of a non-Linear progress income tax, Review of Economic Studies, 1985, LII, PP. 515-524, The Society for Economic Analysis, Ltd.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من جهته فقد وجد (Chatterji) [١٢] في دراسة أن زيادة تصاعدية الضريبة (أي ارتفاع معدل متوسط الضريبة المترتبة على المكلف نتيجة ارتفاع دخله) تؤدي إلى تقليل رغبة الفرد العامل بزيادة عدد ساعات عمله ، أي يمكن اعتبار زيادة التصاعدية عامل مثبط لعرض العمل .

أما بوزورث وبيرنلس (Bosworth & Burtless)[١٣] ومن خلال إلقاء الضوء على طبيعة الداخلين الجدد إلى السوق والعاملين فيه أصلاً و محاولة استقراء مدى اختلاف مرونة تفاعل كل منهم مع فرض الضريبة وأثرها على توجهه نحو العمل، مع التطرق كذلك إلى موضوع التفاعل الجانبي بين فرض الضرائب وفرص الاستثمار وتداخل هذا التأثير على العوامل المؤثرة على سوق العمل من جانبي العرض والطلب ، والتي اعتبرت كأحد العوامل التي تدخل في التأثير على تفاعل الفرد العامل مع الضرائب المفروضة عليه تبعاً لمستوى المرونة التي تؤثر بها عوامل الطلب إلى جانب عوامل العرض لدى نفس الفرد العامل، و قد خلصت الدراسة إلى أن ضريبة الدخل ذات تأثير ضعيف على عرض العمل في إطار الداخلين الجدد إلى السوق نظراً إلى تدني دخولهم وعدم دفعهم الضرائب أصلاً ، كما استخلص البحث بأن أثر الضرائب المباشرة على حجم الاستثمار (مع التركيز على أن نفس القانون يطبق على الدخل والارباح : أي على جانبي سوق العمل، العامل وصاحب العمل) يعاكس دوافع زيادة عرض العمل لدى نفس العامل بتخفيض قدرة صاحب العمل على طلب عمل أكثر تبعاً لتكلفة ذلك والمتعلقة بالضرائب على الأرباح وبالتالي قدرة صاحب العمل على إنشاء وظائف جديدة أو زيادة ساعات العمل المطلوبة والتي يتم التعبير عنها عادة بدفع بدل ساعات العمل الاضافي.

وفي نفس إطار التوجه العام، فهذا بحث جارفيرسن و سمث (Graversen, E.K and Smith, N.) [١٤] الذي أعد ونشر في العام 1998 ومن خلال أخذه بعين الاعتبار موضوع العمل الاضافي ، والوظيفة الثانية لنفس الفرد العامل، ومن خلال استخدام نموذج قياسي يأخذ

---

[12]- Chatterji, M., 1979 " A note on progression taxes and the supply of labor." Journal of Public Economics, 12, PP. 215-220.

[13]- Bosworth, B., Burtless, G., 1992, "Effects of tax reform on Labor supply, Investment, and Sowing. "Journal of Economic perspectives, volume 6 , Number 1, Winter 1992, PP. 3-25.

[14]- Graverson, E.K, and Smith, N., August 1998, Labor Supply, overtime work and taxation in Denmark, working paper 98-106, Center for labor market and Social Research, Denmark.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعين الاعتبار متغيرات وبيانات عن هذه المواضيع فقد استنتج البحث إن ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمة تقدير مستوى تفاعل الفرد مع التغير في دخله ممثلاً في معلمات مرونة الدخل من العمل ومرونة الدخل من غير العمل، مع الاستنتاج كذلك بأن فرض الضريبة في ظل مثل هذه الظروف يؤدي الى زيادة توجه الأفراد ذوي الدخول المحدودة و المتدنية نحو العمل ، مع العلم بأن الدراسة قد أجريت بالدنمارك .

وعلى اعتبار أن البحوث السابقة قد أجريت جميعها في دول ذات هيكل اقتصادي متقدم، فإن طبيعة الطروح والنتائج لا بد وقد أظهرت صيغة التوجه العام لمثل هذه الدراسات المتمثلة بمحاولة إيجاد الآليات التي يمكن من خلالها الوصول الى أهداف كمية لا النوعية ، على اعتبار أن حرية قوى السوق مضمونة، إلى جانب بحثها عن الآلية التي يمكن لتدخل الحكومة أن لا يشكل عائق أمام تفاعل قوى السوق خاصة في سوق العمل.

لعل ما يبرز الآن هو مدى الإمكانية التي يمكن الأستفادة من مثل هذه النتائج في الدول النامية، بل في البحوث التي تقام في مثل هذه الدول على أقل تقدير ، ولا بد من التأكيد على أن الهيكل العام للطروحات النظرية حول الموضوع، لا تختلف، لكن واقع تطبيق القوانين إلى جانب واقع الهياكل الاقتصادية في هذه الدول تدفع باتجاه إمكانية تشكيل فروض تتناسب مع كل هذه الظروف خاصة أن هذه العوامل تضع مسؤولية أكبر على النتائج كونها تهدف إلى صياغة هيكل اقتصادي جديد ينتقل إلى مستوى أفضل من تفعيل استخدام الموارد كمحصلة نهائية للبحث العلمي بشكل عام .

تعتبر الدراسات حول موضوع أثر ضريبة الدخل على عرض العمل في الدول النامية نادرة، وهو الذي يعلله بعض الباحثين [١٥] كنتيجة لهيكل وطبيعة التوظيف والاستخدام في هذه الدول، والذي يؤدي إلى فقدان العامل لقدرته على تحديد عدد ساعات عمله[١٦] ، والذي يعطي بالتالي جانب أكبر في تحديد مستوى التشغيل لصالح جانب الطلب، مما يلقي الضوء أكثر على أهمية جانب الاستثمار وخلق فرص العمل مع عدم إعطاء جانب عرض العمل والعوامل

[15]- Taxation, Employment and Unemployment, the OECD JOBS STUDY, 1995.

[١٦] – يرى الباحث انه من الاهمية بمكان التأكيد ان مفهوم تحديد ساعات العمل، خاصة في بيئة عمل الدول النامية لا يكون بصورة التحديد الأني ، وانما من خلال بحث الفرد عن عمل بمستوى عدد ساعات عمل معينة. كذلك هناك في اطار هيكل الوظائف والاستخدام في الدول النامية من الوظائف التي تسمح لممتهنيها بأن يكون لديهم القدرة بدرجة ما على تحديد ولو بشكل جزئي عدد ساعات عملهم مثل المستخدمين بأجر في القطاع الخاص والتي تركز عليهم هذه الدراسة بالذات وفي الأردن.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفردية المؤثرة فيه تلك الأهمية والتي رغم ضآلتها لا بد من إلقاء الضوء عليها تبعاً لطبيعة إعادة هيكلة الاقتصاديات التي تعتبر من أهم التوجهات في الدول النامية .

كمدخل عام قد يكون من المفيد الإطلاع على بعض التجارب في أطار الدراسة تأثير الضرائب بشكل عام على النمو الاقتصادي الذي يدخل من ضمنه قطاع العمل، فعند استعراض النتائج التي توصل إليها كث ماردسن (Keith Marsden)[١٧] في بحثه حول الضرائب والنمو الاقتصادي والتي افترض بداية العلاقة العكسية بين العبء الضريبي ومعدل النمو الاقتصادي قد أظهرت النتائج صدق هذه التوقعات إضافة إلى الاستنتاج بأن ارتفاع العبء الضريبي أدى إلى انخفاض معدل نمو القوى العاملة والذي علله البحث بأنه نتيجة لزيادة تكاليف التشغيل على أصحاب العمل نظراً للمرونة العالية لدى العاملين اتجاه انخفاض أجورهم مما يحمل العبء الأكبر على عاتق أصحاب العمل.

أما في إطار الدراسات الأكثر تخصصاً في موضوع الدراسة في الدول النامية فقد استنتج جاري فيلدس(Gary Fields) [١٨] بأن عرض العمل في الدول النامية غير متجاوب للتغيير في الضريبة وعلل ذلك بسبب طبيعة تطبيق القانون حيث يحصر المكلفين بفئة معينة، حيث يكون بالأغلب الهدف الأساسي من فرض الضرائب تمويل التنمية من خلال إعادة توزيع الثروة وليس تحفيز العمل.

أما الدراسات القياسية على الموضوع في الدول النامية فهي على حد علم الباحث لا يوجد غير دراستين اثنتين، الأولى قام بها باردهان (P.K. Bardhan) [١٩] في البنغال حيث قدر دالة عرض العمل للعاملين بالزراعة ووجد أن أستجابتهم لتغير أجورهم إيجابي (أي في نفس اتجاه التغير)، وبنفس الوقت أظهرت النتائج أن المؤثرات الأقوى على عرض العمل هي متغيرات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية تضعف بدورها الآثار المتوقعة لتغير الأجور

---

[17]- Marsden, K., "The Links Between the Taxes and Economic Growth, world bank staff working papers, No. 605, 1983.

[18]- Fields, G., "Public Policy the Labor Market Developing Countries", in the Theory of Taxation for developing countries, ed., David Newberg and Nicholas Stern, New York, Oxford University Press, 1987, PP. 264-77.

[19]- Bardham, P.K., "Labor Supply Functions in a poor Agrarian Economy, " American Economic Revie, 69, March 1979, PP. 73-83.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(كنتيجة لفرض الضرائب) إلى درجة أن التقدير أظهر عدم قدرة المعامل عن التعبير إحصائياً عن العلاقة (non significant).

والدراسة الثانية التي قام بها روشدي وليثولد (Rochjadi & Leuthold) [٢٠] في أندونيسيا عام ١٩٩٤ وفي الموضوع ذاته حصراً فقد استنتجت الدراسة أن العمال الأندونيسيين يستجيبوا لإرتفاع العبء الضريبي عليهم بتخفيض عرضهم للعمل (تقليل عدد ساعات عملهم) ، مع ذلك فقد أشارت الدراسة وكما هو الحال في عمال الدول النامية، فقد كان مستوى الإستجابة ، تبعاً لنتائج تقدير النموذج القياسي ضعيف بالنسبة للعمال الذكور، إلى جانب استنتاج الدراسة أن العاملات الإناث يستجبن أكثر للتغير في أجورهم نتيجة فرض الضريبة. إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن غيرها ، هو وضعها للفرض القائل بأن كلفة فعالية أقتطاع الضريبة أي فقدان المكلف لجزء من فائض المستهلك (Dead Weight Loss) يعتمد في تحديده على أثر الأحلال لإنخفاض الأجر نتيجة فرض الضريبة و ليس على الأثر النهائي لإنخفاض الأجر نتيجة فرض الضريبة ، و قد قامت الدراسة بتقدير النموذج القياسي التالي :

$$\text{Ln}\,(L/Y) = B_0 + B_1\,\text{Age} + B_2\,\text{Sex} + B_3\,\text{edu1} + B_4\,\text{edu2} + B_5\,\text{edu3} + B_6\,\text{Region} + B_7\,(\#\ \text{of Children}) + B_8\,\text{Ln W}$$

حيث تشير المتغيرات إلى :

L : هي الفرق بين (K = 168) ساعة في الأسبوع و عدد ساعات العمل الأسبوعية التي هي (H)

Y : صافي الدخل الأجمالي للفرد بعد الضرائب

Age : العمر بالسنوات

Sex : متغير نوعي (Dummy Variable) للجنس

Edu1 : متغير نوعي أول للمستوى التعليمي (الثانوية)

Edu2 : متغير نوعي ثاني للمستوى التعليمي (دبلوم كلية)

---

[20]- Rochjidi, A. , and Leuthold, H., " The effect of Taxation on laboor Supply in a developing Country: evidence from cross sectional Data". Economic Development and Cultural change, vol. 42, No. 2, 1994, PP. 333-350.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Edu3 : متغير نوعي ثالث للمستوى التعليمي (جامعة)

Region : متغير نوعي خاص بمنطقة السكن (ريف ، حضر)

# of Children : عدد الأطفال المعالين

W : صافي الأجر من الأستخدام بعد الضرائب

حيث أستخدم البحث (B_8) أي معامل التغير في (**Ln (L / Y)**) نتيجة التغير في (**Ln (W)**) ليمثل مرونة أثر الأحلال لفرض الضريبة .

كذلك و في أطار الدراسات التي تركز على موضوع البحث فقد قام ليثولد **(Leuthold)** بدراسة أثر ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة في مجموعة من الدول الأسيوية النامية ، حيث قام بتقدير النموذج التالي :

$$LFPRi = C_0 + C_1 \ln (Y) + C_2 (T/Y)$$

حيث تشير

(**LFPRi**) إلى معدل المشاركة في القوى العاملة للفئة (**i**)

(**ln (Y)**) إلى اللوغاريثم الطبيعي لحصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي

(**Tii/Y**) إلى الضرائب من الفئة (**ii**) مقسومة على مجمل الناتج المحلي

وقد أفترض **(Leuthold)** أن تكون إشارة (X_1) موجبة بما يعني أن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة (علاقة طردية) ، كذلك افترض أن (X_2) سيكون ذو إشارة سالبة في إطار التفسير أن زيادة الضرائب سيؤدي إلى تقليل معدل المشاركة في القوى العاملة. وقد وجد كنتيجة لبحثه أن الفروض السابقة تتطابق مع نتائج الذكور بينما أتت معاكسة مع نتائج التقدير للإناث، وقد فسر ذلك بدوره بأن الضرائب تؤدي إلى تقليل عرض عمل الرجال أي أنه بما معناه أن الرجال يودون العمل أكثر عند مستوى دخل أعلى، أما على مستوى النساء ، فإن الضرائب تؤدي إلى زيادة عرض العمل لهن. أي ما يمكن تفسيره بأن النساء يودون العمل أكثر عند مستوى الدخل المتدني . إلى جانب كل ما سبق فقد فسر (**Leuthold**) النتائج السابقة على أن دافع الرجال إلى العمل هو العوائد وتغطية نفقات الإعاشة بينما دافع النساء للعمل هو الإحساس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالأمان الاجتماعي ، وهو بالتالي مما يرفع من مرونة تغير عدد ساعات عملهن نتيجة تغـــير أجورهن ، وعند تفسير النتائج في إطار أثر الدخل والأحلال تبين نتائج ليثولد (Leuthold) بأن أثر الأحلال لدى الرجال أقوى من أثر الدخل ، أما النساء لديهن أثر الدخل أقوى من أثـر الأحلال.

وفي أطار الدراسات التي تناولت موضوع العلاقة بين توجه العاملين نحو العمـــل و مدى تأثير دخلهم من العمل على هذه التوجهات في الأردن فقد قام الطلافحـــة[٢١] باســتخدم المعادلة الخطية التالية لتحديد مدى تأثير سياسة الأجور على عرض العمل في الأردن :

$$L_{st} = \alpha_0 + \alpha_1 rw + \alpha_2 L_{st-1}$$

حيث تشير

(L_{st}) إلى المعروض من عرض العمل لهذا العام .

(rw) إلى متوسط الأجر الحقيقي الذي حسب على أساس عوائـد العـاملين بأجر الحقيقة مقسومة على عدد العاملين فعلاً في الإقتصاد.

(L_{st-1}) إلى حجم المعروض من عدد ساعات العمل خلال السنة السابقة.

و قد أستنتج الباحث من نتائج التقدير أن أثر الأجور على عرض العمل قليل بشـــكل عام ، إلى جانب أن كمية العمل المعروضة في الفترة السابقة هي من المحـــددات الرئيســية لعرض العمل و هو ما يعكس النمو في القوى العاملة المرتبط بالنمو السكاني ، أي بما معنـــاه أن التأثير على عرض العمل يكون في الأجل الطويل و من خلال سياســات الســكان ، أمـــا سياسات سوق العمل بشكل عام و سياسات الأجور بشكل خاص فهي قليلة التأثير على عرض العمل في الأردن .

من جهة أخرى استخدم الباحث معدل البطالة ومتوسط الأجر الحقيقي فـــي محاولـــة لتحديد العوامل التي تؤثر في معدل المشاركة في القوى العاملة، حيـــث أفـترض أن معـــدل

[٢١] الطلافحة ، حسين ، " عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن " ، أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الانسانية و الاجتماعية ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، ١٩٩٣ ، جامعة اليرموك ، أربد ، الأردن .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المشاركة في القوى العاملة دالة في كل من معدل البطالة و متوسط الأجر الحقيقي حيث تكتب كما يلي:

$$LFPRi = F(W,U)$$

و التي حولها الباحث إلى معادلة خطية بالشكل التالي :

$$LFPRi = C_0 + C_1 Wi + C_2 Ui$$

حيث LEPRi معدل المشاركة في القوى العاملة للعينة i حيث تمثل القطاع أو الجنس

Wi : متوسط الأجر الحقيقي للعينة

Ui: معدل البطالة في الاقتصاد للعينة

و بناء على نتائج التقدير أستنتج الطلافحة أن أثر الأجور الحقيقية على معدل المشاركة في القوى العاملة كان موجباً ويختلف إحصائياً عن الصفر مما يدل على أن سياسات الأجور ذات فعالية في التأثير على معدل المشاركة في القوى العاملة وبالتالي على عرض العمل، وعلية يمكن الاستنتاج من هذه النتائج أن زيادة الأجور سوف تزيد من المشاركة في القوى العاملة والعكس صحيح.

يتبين من استعراض الدراسات السابقة ، بأن موضوع الدراسة لم يبحث به في الأردن من قبل ، إلى جانب أن هذا الموضوع قد أثير الأهتمام بدراسته قياسياً في الدول النامية حديثاً ، حيث لم يتوفر في هذا السياق الإ بحثين فقط ، و من هنا فإن هذه الدراسة تحاول إلقاء الضوء على هذا الموضوع على مستوى الأردن مع التركيز على العاملين في القطاع الخاص ، تبعاً لما تشير إليه مجريات الأحداث على أرض الواقع من توجه الاقتصاد الأردني نحو رفع مستوى مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، مما يزيد من أهمية دراسة العوامل المؤثرة على العاملين في هذا القطاع ، إلى جانب أستشراف مدى امكانية استخدام الجزء الضريبي من السياسة المالية في الأردن كأداة اقتصادية لتأثير على عرض العمل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١ - ٤) أهداف الدراسة

تبعاً لأهمية هذه الدراسة فهي تهدف إلى مايلي :

أولاً : تحليل العوامل المؤثرة على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن ،

ثانياً : أستخدام النماذج القياسية لتقدير أثر ضريبية الدخل - كمثال على الضرائب المباشرة - على معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن ، و تقدير هذا الأثر على عرض العمل في الأردن حسب مستوى متوسط الدخل من العمل ،

ثالثاً : أستنتاج مدى أمكانية أستخدام ضريبة الدخل كأداة اقتصادية يمكن من خلالها التأثير على سوق العمل في الأردن .

(١ - ٥) فرضيات الدراسة

تبعاً لإشتقاق دالة عرض العمل و تحديد العوامل المؤثرة في عرض العمل (مقدراً بعدد ساعات العمل أو عدد العاملين) و التي تُلخص بمستوى الأجر الحقيقي للفرد من العمل و دخله من غير العمل ، فإن النظرية الأساسية لعرض العمل تفترض بإن لتغير هذا الأجر أثرين متعاكسين على عرض العمل ، و لا تستطيع النظرية تحديد أي منهما سيتفوق على الأخر ، الأول هو أثر الدخل و الذي نتيجة فرض ضريبة الدخل سيتجه بالفرد العامل إلى زيادة عدد ساعات عمله . أما الأثر الثاني ، و هو أثر الأحلال فتفترض النظرية أنه نتيجة لفرض ضريبة الدخل سيتجه بالفرد إلى تقليل عدد ساعات عمله . و على خلفية ظروف الاقتصاد الأردني و ما يؤثر به على سوق العمل في الأردن فإن الدراسة تضع الفرضيات التالية :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً : أن يتفوق أثر الأحلال على أثر الدخل للمستخدمين (الأفراد العاملين في القطاع الخاص) و الذين يعتبروا من ذوي الدخول الأعلى من المتوسط في الاقتصاد، مما سيدفعهم إلى تقليل عدد ساعات عملهم نتيجة فرض ضريبة الدخل على دخولهم ،

ثانياً : أن يتفوق أثر الدخل على أثر الأحلال للأفراد العاملين من ذوي الدخول التي هي أدنى من أو بالمتوسط في الاقتصاد ، مما سيدفعهم إلى زيادة عدد ساعات عملهم نتيجة فرض ضريبة الدخل على دخولهم ،

ثالثاً : كذلك تفترض الدراسة و على خلفية العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن ، إلى جانب تدني متوسط الأجور الحقيقية في الاقتصاد إلى عدم تأثير ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن .

(١ – ٦) منهجية الدراسة و تسلسلها

(١ – ٦ – ١) منهجية الدراسة

في سبيل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة ، فقد عمد الباحث إلى أستخدام الأسلوب النظري الوصفي إلى جانب أستخدام الأسلوب القياسي . فبأستخدام الأسلوب النظري الوصفي أستعرض الباحث مراحل تطور الأقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة و التي تغطي الفترة الزمنية من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٩٧ ، مع التركيز على مراحل تطور سوق العمل الأردني و السياسة المالية التي أعتمدها الأردن خلال هذه الفترة ، مما ساهم في تحديد معالم بيئة الدراسة بشكل أوضح تمهيداً لتحليل تطورها . كما قام الباحث من خلال هذا الأسلوب بإستعراض الخلفية النظرية لتحديد أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة ، بدءاً باستعراض كلا المفهومين ثم أستعراض العوامل المؤثرة في كل منهما، ثم تحديد معالم الخلفية النظرية و الفرضيات المستخدمة في تقدير نتائج الدراسة ، و التي حاول الباحث تعزيزها من خلال إستعراض جملة من الدراسات السابقة في موضوع البحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و التي تم الإعتماد على منهجيتها في تطوير النماذج التي تم إستخدامها في الجانب القياسي للدراسة .

و من خلال أستخدام الأسلوب القياسي فقد عمد الباحث إلى تقدير نموذجين قياسيين لتحديد أثر ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة مستخدماً بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بسوق العمل الأردني خلال فترة الدراسة . كما استخدم الباحث نموذجين قياسيين أخرين لقياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل ، معتمداً في الأول على بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بسوق العمل الأردني خلال فترة الدراسة ، أما النموذج القياسي الثاني و الذي أشتق من النموذج الرياضي الذي أعتمد لتحليل قرار الفرد في تحديد وقته بين " وقت العمل " و "وقت الفراغ " فقد اعتمد بدوره على بيانات مقطعية (**Cross-Section Data**) لأفراد عاملين بالقطاع الخاص أستلت بياناتهم من البيانات الأفرادية لمسح العمالة و البطالة خلال عام ١٩٩١ و الذي قامت به دائرة الأحصاءات العامة في ذلك العام ، و على خلفية توفر جميع البيانات التي يحتاجها النموذج المستخدم للتقدير .

(١ - ٦ - ٢) تسلسل الدراسة

و لتحقيق أهداف هذه الدراسة و عرض منهجيتها ، فقد قُسمت إلى أربعة فصول ، بما فيها هذا الفصل " المقدمة " الذي تضمن أهمية الدراسة و أهدافها و منهجيتها و تسلسلها ثم عرض الدراسات السابقة و توضيح الفرضيات التي وضعتها الدراسة وصولاً إلى مصادر المعلومات و البيانات . أما الفصل الثاني الذي جاء بعنوان واقع و تطور السياسة المالية و سوق العمل في الأقتصاد الأردني فقد بدأ باستعراض مراحل تطور الأقتصاد الأردني و مراحل تطور السياسة المالية بشقيها الأنفاق الحكومي و الإيرادات الضريبية ، ثم استعرض الفصل مراحل تطور سوق العمل الأردني بشكل عام و قطاعياً . و لقد حاول الباحث من خلال المبحثين الأخيرين من هذا الفصل استخلاص مؤشرات خاصة بالعاملين في القطاعين العام و الخاص في سوق العمل الأردني بالاعتماد على بيانات دراسة الأستخدام للمنشأت الأقتصادية التي تشغل (٥) مستخدمين فأكثر إلى جانب تحليل تطور توجهاتهم فيما يتعلق بعدد ساعات عملهم الشهرية و دخلهم الشهري من العمل . أما المبحث الأخير فقد خُصِّص

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاستخلاص مؤشرات العلاقة بين تطور السياسة المالية خاصة شقها الضريبي و بين تطور سوق العمل الأردني خلال فترة الدراسة .

أما الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن فقد شكل بدوره الجزء القياسي التطبيقي لهذه الدراسة و أنقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، أولها بعنوان " مدخل نظري للدراسة " مستعرضاً مفهوم العمل ثم مفهوم عرض العمل و العوامل المؤثرة فيه ثم تابع استعراض مفهوم معدل المشاركة في القوى العاملة و العوامل التي تؤثر فيها ، ثم انتقل المبحث إلى استعراض الخلفية النظرية لقرار مشاركة الفرد في قوة العمل و أشتقاق دالة عرض العمل للأفراد تمهيداً لإستعراض الخلفية النظرية لأثر ضريبة الدخل على كل من عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة ، ثم يأتي الفصل إلى المبحث التالي و الذي جاء بعنوان تطبيق النماذج القياسية لإستخلاص أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن .

أما الفصل الرابع من هذه الدراسة فقد بين نتائج هذه الدراسة و توصياتها اعتماداً على نتائجها و مقارنتها بالفروض و مدى تعميم هذه النتائج على مجتمع عينة الدراسة .

(١ - ٧) مصادر البيانات و المعلومات

اعتمدت الدراسة في جانبها النظري الوصفي على مجموعة من كتب الاختصاص باللغتين العربية و الانجليزية ، إلى جانب مجموعة من البحوث و الدراسات المنشورة باللغتين في الدوريات المحلية و الأجنبية ، كما اعتمد البحث على منشورات البنك المركزي الأردني و وزارة العمل إلى جانب منشورات الجمعية العلمية الملكية و دائرة الأحصاءات العامة و دائرة ضريبة الدخل في استخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تم استخدامها في الجانب القياسي من هذه الدراسة.

أما البيانات المقطعية التي تم استخدامها في هذه الدراسة لتقدير النموذج القياسي الخاص بتقدير أثر ضريبة الدخل على عرض العمل (عدد ساعات العمل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأسبوعية) للأفراد الأردنيين الذكور المتزوجين الذين يعملون بالقطـــاع الخـــاص و يتقاضون دخول تخضع لقانون ضريبة الدخل و الأرباح الأردني و يدفعون ضرائب ، فقد اعتمد البحث على البيانات الافرادية لمسح العمالة و البطالة خلال عـــام ١٩٩١ و الذي أجرته دائرة الأحصاءات العامة ، و قد تميز هذا المسح بإنه من أكـــبر المســـوح التي قامت بها دائرة الأحصاءات العامة ، حيث بلغ عدد الأسر التي غطاهـــا المســـح أكثر من (٤٨٠٠٠) أسرة شملت (٣٣٥٠٦٠) فرد ، أنطبقـــت المواصفـــات التـــي تتطلبها العينة التي يستخدمها النموذج المعتمد في الدراسة على (١٥٣٨) مشاهدة .

استخدمت الدراسة برمجيات الحاسوب الجـــاهزة و المتخصصـــة بـــالتحليل الأحصائي (SPSS) للبيانات المقطعية و (Economic View) لبيانات السلاســـل الزمنية في أستخراج نتائج هذا التقدير .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

واقع و تطور السياسة المالية و سوق العمل في الاقتصاد الأردني

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢-١) تمهيد

يوصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد نامٍ صغير يعتمد سياسة الاقتصاد المفتوح نتيجةٍ لارتفاع أهمية مساهمة تجارته الخارجية بالناتج المحلي الأجمالي إلى جانب ضيق قاعدة الإنتاج والاعتماد على آلية إنتاج كثيفة استخدام الأيدي العاملة ، و هو ما يجعله ذا حساسية اتجاه الظروف المحيطة به فيتأثر بها بصورة غير متكافئة تترك أثاراً واضحة من أهمها الاختلالات الهيكلية التي تؤثر بشكل ملموس على السياسة المالية و على سوق العمل في الأردن .

لقد تعرضت المنطقة خلال العقود الخمسة الماضية بدءاً من حرب عام ١٩٤٨ و مرورا بحربي عام ١٩٦٧ و عام ١٩٧٣ وصولاً للهزة الاقتصادية التي تعرض لها الأردن عام ١٩٨٨ ثم حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ أدت جميعها إلى تعميق الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني حتى الأن .

فالحروب التي مرت بالأمة العربية خلال الأعوام ١٩٤٨، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٩٠، تعتبر أحداثاً شكلت مراحل استثنائية في حياة الأردن أدت جميعها إلى خلق طفرات غير مسبوقة في النمو السكاني في الأردن نتيجة الهجرات القسرية التي سببتها هذه الحروب ، الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل من جهة ، وازدياد الضغط على متطلبات تمويل بناء البنية التحتية بصورة استثنائية من جهة أخرى ، وهو ما عمق العجز الدائم في الموازنة الأردنية ، و رسخ بدوره اعتماد الأردن الجوهري على المساعدات والاقتراض الخارجي ، مما خلق مشكلة المديونية و جعل السياسة المالية الأردنية تعتمد على الديون لتغطية النفقات الحكومية إلى جانب الاعتماد على سياسة ضريبية هدفها الوصول لأعلى مستوى من الجباية الممكنة لتقليص الاعتماد على الأستدانة قدر المستطاع وصولاً لتلبية متطلبات تمويل التنمية ذاتيا .

لقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى ظهور جملة من السمات في سوق العمل الأردني ، كان أولها ضعف مردود العمل نتيجة ارتفاع العرض (تبعا للظروف الاستثنائية) عن الطلب مما دفع بدوره الأيدي العاملة الأردنية إلى الهجرة باتجاه مردود العمل الأعلى مما ساهم في مرحلة من المراحل خلال الأعوام ٧٣-٨٤ إلى انتقال العجز من جانب الطلب على العمل إلى جانب عرض العمل مما دفع الاقتصاد الأردني نحو استيراد الأيدي العاملة من الدول المجاورة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و من جهة أخرى وعلى الرغم مما وفرته الأيدي العاملة الأردنية بالخارج من تحويلات مالية ، فقد ساهمت هذه الظروف بدورها بترسيخ النمط الاستهلاكي لدى المستهلك الأردني . و نتيجة لتوفر الموارد أدى ذلك إلى عزوف بعض قوى العمل عن بعض الأعمال مما ساهم مرة أخرى بالاعتماد على قوى عمل خارجية مستوردة أدى عدم كفاءتها إلى إخفاق الاقتصاد الأردني بإنتاج ما يقنع الأسواق الخارجية بإستيراد الإنتاج المحلي الأردني مما ساهم بدوره من جانب آخر بزيادة العجز في الميزان التجاري الأردني مما راكم الآثار السلبية على قوة الاقتصاد الأردني فأنعكست على القوة الشرائية للدينار الأردني عندما وصلت إلى ذروة تأثيرها السلبي عام ١٩٨٨ فأدت الأحداث المتلاحقة ذلك العام إلى خسارة الدينار الأردني ما يقارب نصف قدرته الشرائية .

و في الجانب الآخر من الدلالات على مدى تأثر الاقتصاد الأردني بالظروف المحيطة به فقد كانت الظروف الاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط في دول الخليج العربي من أهم الظروف المؤثرة على الاقتصاد الأردني فانعكس واقعها مرة أخرى على سوق العمل الأردني فارتفع الطلب على قوة العمل الأردنية الكفؤة خلال فترة الأزدهار التي شهدتها دول الخليج نتيجة أرتفاع أسعار النفط فساهم ذلك في تقليص حدة الفجوة بين الطلب والعرض في سوق العمل الذي ظهر في صورة نسب البطالة المتدنية خلال تلك الفترات إلى جانب تعزيز الميزانية الأردنية بتحويلات العاملين في الخارج والتي شكلت بدورها فترة أزدهار اقتصادي في الأردن . و قد انعكست الظروف الصعبة في الخليج نتيجة انخفاض أسعار النفط باتجاهين أيضاً ؛ أولهما أنخفاض تحويلات العاملين هناك أما بعودتهم أو نتيجة لأنخفاض القدرة الشرائية لعملاتهم مما قلص بدوره فائض دخول هذه العمالة وقلص بالنتيجة مدخراتهم في الأردن . أما الاتجاه الثاني فكان عبر تدني قدرة هذه الاقتصادات على استيعاب أعداد أخرى من العاملين الأردنيين خاصة الداخلين الجدد لسوق العمل مما ساهم في العودة إلى مشكلة البطالة والاختلال الهيكلي في سوق العمل في الأردن مرة أخرى .

(٢ – ٢) مراحل تطور الاقتصاد الأردني

ستحاول الدراسة في هذا الفصل رسم ملامح العلاقة بين السياسة المالية ومؤشرات سوق العمل في الأردن . و كمقدمة لدراسة اثر ضريبة الدخل على عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة ، فقد تم أستعراض مراحل تطور الاقتصاد الأردني في محاولة لتسليط الضوء على بعض العوامل التي ساهمت في تشكيل هيكل العلاقات بين مكونات الاقتصاد الأردني والتي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ساهمت بالتالي في تشكيل هوية هذا الاقتصاد . على ضوء واقع تطور الاحداث الاقتصادية والسياسية في الأردن يمكننا تقسيم مراحل تطور الاقتصاد الأردني إلى اربعة مراحل ، كما يلي[1] : تغطي المرحلة الأولى الفترة الممتدة خلال الأعوام [١٩٦٨ - ١٩٧٢] و التي تعتبر من نقاط التحول الهامة في تاريخ الاقتصاد الأردني ، إذ بدأت بجملة ضغوط تنموية كنتيجة لمشكلة النازحين التي اعقبت حرب عام ١٩٦٧ والتي تعتبر امتداداً طبيعياً لمشكلة اللاجئين بعد حرب عام ١٩٤٨ ، مما زاد الاثار السلبية لهذه الضغوط نتيجة احتلال الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية والذي ادى إلى اقتطاع جزءاً هاماً من البنية الاقتصادية للأردن التي كانت تساهم بشكل فعال في دعم الناتج المحلي الإجمالي ، و كان من نتائجها المباشرة نمو عدد السكان خلال هذه الفترة بمعدل (٥,٨%) سنوياً ، وهي أعلى نسبة نمو سنوية شهدها الأردن خلال تاريخهُ ، فقد بلغت نسبة نمو السكان في العام ١٩٦٩ معدلاً غير طبيعي (نتيجة الظروف الطارئة) بمعدل (٧,٩٧%) في ذلك العام ، أنظر الجدول (٢ - ١) .

وعلى الرغم من ان نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة قد بلغت (٨,٩ %) سنوياً ، فقد تبلور الضعف الاقتصادي للمرحلة بزيادة معدل النمو السنوي للسكان عن معدل النمو السنوي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة نموه خلال تلك الفترة (٤,٧ %) سنوياً فقط ، اما الإيرادات المحلية للحكومة وبرغم نموها سنوياً بمعدل (١٢,٨ %) خلال تلك الفترة ، فانها لم تستطع كبح تصاعد معدل النمو السنوي لعجز الموازنة وهو ما عكس حجم النمو الهائل في النفقات نتيجة الظروف الطارئة التي تعرّض لها الأردن خلال هذه المرحلة .

أما المرحلة الثانية و التي تغطي الفترة الممتدة خلال الأعوام [١٩٧٣ - ١٩٨٢] فتعتبر هذه المرحلة من افضل المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني ، فقد شهدت هذه المرحلة انخفاضاً بمعدل النمو السنوي لعدد السكان أذ بلغت النسبة (٤,١ %) . كذلك وفي نفس الاتجاه وكانعكاس لتاثير العوامل الاقتصادية الخارجية ، خاصة ظروف اقتصادات دول الخليج العربي المعتمدة على تصدير النفط التي مرت بمرحلة أزدهار اقتصادي كنتيجة للارتفاع القياسي في أسعار النفط خلال هذه المرحلة ، انعكس ذلك على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الأردني بالأسعار الجارية والذي ارتفع إلى مستوى قياسي ليبلغ (٢٠,٨ %) سنوياً خلال سنوات هذه الفترة ، مما انعكس بصورة ايجابية على معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من

---

[1] تم استخدام نفس هذا التقسيم في دراسات أخرى مما يعبر عن واقعية هذا التقسيم ، انظر : كتانة ، خيري مصطفى ، " اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة بها " ، مكتبة الشباب و مطبعتها ، الطبعة الأولى ، عمان- الأردن ، ١٩٩٨ ، ص ٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢ - ١) عدد السكان ، الناتج المحلي الأجمالي ، و نصيب الفرد من الناتج ، إجمالي الأيرادات و النفقات العامة و الوفر أو العجز و معدل النمو السنوي لكل منها خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

العام	عدد السكان مليون نسمة	معدل النمو السنوي *	الناتج المحلي الأجمالي م د	معدل النمو السنوي *	نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (دينار)*	معدل النمو السنوي =	إجمالي الإيرادات العامة م د	معدل النمو السنوي *	إجمالي النفقات العامة م د	معدل النمو السنوي =	الوفر أو العجز م د *	معدل النمو السنوي *
1968	1.2938		200.4		95.4		71		80.5		-9.5	
1969	1.3969	7.97%	249.6	24.55%	99.8	4.62%	84.5	19.01%	88.4	9.81%	-3.9	-58.9%
1970	1.5082	7.97%	228.4	-8.49%	99.3	-0.54%	82.8	-2.01%	80.7	-8.71%	2.1	-153.8%
1971	1.5643	3.72%	242.2	6.04%	101.8	2.48%	91.2	10.14%	83.2	3.10%	8	281.0%
1972	1.6225	3.72%	281.6	16.27%	114.5	12.49%	100.7	10.42%	101.5	22.00%	-0.8	-110.0%
1973	1.6829	3.72%	310.1	10.12%	122.1	6.65%	114	13.21%	119.5	17.73%	-5.5	587.5%
1974	1.7455	3.72%	385.7	24.38%	147.2	20.58%	148.9	30.61%	146.6	22.68%	2.3	-141.8%
1975	1.8105	3.72%	435.9	13.02%	161.4	9.67%	212.5	42.71%	204.9	39.77%	7.6	230.4%
1976	1.8862	4.18%	547.4	25.58%	196.9	21.97%	206.7	-2.73%	262.5	28.11%	-55.8	-834.2%
1977	1.9651	4.18%	676.4	23.57%	249.6	26.76%	338	63.52%	337.9	28.72%	0.1	-100.2%
1978	2.0473	4.18%	779.3	15.21%	281.3	12.72%	346.9	2.63%	361.5	6.98%	-14.6	-14700.0%
1979	2.133	4.19%	981	25.88%	345.4	22.78%	468.2	34.97%	515.6	42.63%	-47.4	224.7%
1980	2.233	4.69%	1180.3	20.32%	526.9	52.54%	525	12.13%	563.2	9.23%	-38.2	-19.4%
1981	2.319	3.85%	1469.3	24.49%	633.3	20.19%	617.1	17.54%	647.1	14.90%	-30	-21.5%
1982	2.409	3.88%	1701.1	15.78%	705.9	11.45%	655.2	6.17%	693.6	7.19%	-38.4	28.0%
1983	2.502	3.86%	1828.7	7.50%	728.6	3.22%	705.5	7.68%	705.3	1.69%	0.2	-100.5%
1984	2.599	3.88%	1981.4	8.35%	762.1	4.60%	678.4	-3.84%	720.8	2.20%	-42.4	-21300.0%
1985	2.7	3.89%	2020.2	1.96%	748.2	-1.82%	844.8	24.53%	508.7	-29.43%	336.1	-892.7%
1986	2.805	3.89%	2163.6	7.10%	770.0	2.91%	905.4	7.17%	981.3	92.90%	-75.9	-122.6%
1987	2.914	3.89%	2208.6	2.08%	761.6	-1.09%	870	-3.91%	965.9	-1.57%	-95.9	26.4%
1988	3.027	3.88%	2264.4	2.53%	752.3	-1.22%	935.8	7.56%	1054	9.12%	-118.2	23.3%
1989	3.144	3.87%	2372.1	4.76%	755.4	0.42%	1083.5	15.78%	1102.3	4.58%	-18.8	-84.1%
1990	3.468	10.31%	2668.3	12.49%	771.2	2.08%	1169.7	7.96%	1120.1	1.61%	49.6	-363.8%
1991	3.701	6.72%	2855.1	7.00%	771.6	0.06%	1251	6.95%	1234.3	10.20%	16.7	-66.3%
1992	3.844	3.86%	3493	22.34%	895.6	16.07%	1358.7	8.61%	1348.8	9.28%	9.9	-40.7%
1993	3.993	3.88%	3811.4	9.12%	955.2	6.65%	1351.7	-0.52%	1414	4.83%	-62.3	-729.3%
1994	4.1394	3.67%	4246.9	11.43%	1012.2	5.97%	1421.9	5.19%	1504.2	6.38%	-82.3	32.1%
1995	4.291	3.66%	4560.8	7.39%	1077.1	6.41%	1620.6	13.97%	1697.5	12.85%	-76.9	-6.6%
1996	4.444	3.57%	4711	3.29%	1060.1	-1.58%	1650.5	1.84%	1799	5.98%	-148.5	93.1%
1997	4.6	3.51%	4945.8	4.98%	1075.2	1.42%	1650.7	0.01%	1763.3	-1.98%	-112.6	-24.2%
م ١	5.8%		8.9%		4.7%		9.1%		6.0%		-46.1%	
م ٢	4.1%		20.8%		21.5%		21.4%		21.6%		24.1%	
م ٣	3.9%		4.4%		0.6%		5.8%		8.4%		-458.4%	
م ٤	4.9%		9.6%		4.5%		5.4%		6.0%		25.1%	

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، مؤشرات إحصائية سنوية ، ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيلول ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٢ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى أبراهيم و آخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق المال الأردني ، الجزء الثالث ، تابعة بيانات سوق المال الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) النشرة الأحصائية السنوية ٩٧، عدد ٨، أيلول ٩٨ ، جدول رقم ١٠ ، دائرة الأحصاءات العامة ،

٦) بعض بيانات عدد السكان أعتمدت الباحث على أساس معدل النمو السنوي بين الفترات ، أنظر الجدول في المصدر رقم ٥

٧) م ١ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

٨) م ٢ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٢)

٩) م ٣ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

١٠) م ٤ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الرابعة (١٩٨٩ - ١٩٩٧)

* تم أحتسابها من قبل الباحث

** م د = مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk

الناتج المحلي الإجمالي وبفارق كبير عن معدل النمو السنوي خلال الفترة الماضية ، حيث بلغ في هذه المرحلة مستوى (٢١,٥ %) سنوياً . و انعكس بالتالي على معدل النمو السنوي للايرادات المحلية حيث بلغت (٢٥,٧%) سنوياً بالرغم من ان معدل النمو السنوي للنفقات العامة وصل إلى مستوى (٢١,٦ %) خلال هذه الفترة . أما المرحلة الثالثة و التي تغطي الفترة الممتدة خلال الأعوام [١٩٨٣ – ١٩٨٨] فهي تعتبر مرحلة تصحيح لمسار الاقتصاد الأردني و ذلك من خلال تقليل أعتماده على المساعدات و المنح الخارجية ، كنتيجة قسرية لتدهور الاوضاع الاقتصادية في العالم ، خاصة في دول الخليج العربي ، مما يعبر مرة اخرى عن مدى تاثر الاقتصاد الأردني بالعوامل الخارجية ، فعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السنوي للسكان ليصل إلى (٣,٩%) سنوياً الا ان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي انخفض خلال هذه الفترة ليصل إلى (٤,٤ %) فقط مما ادى إلى انخفاض معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بصورة كبيرة جداً وصلت إلى مستوى اقل من الواحد بالمئة حيث بلغت سنوياً (٠,٦ %) وكنتيجة لاستمرار نمو النفقات العامة بمستوى (٨,٤ %) بالرغم من الظروف المحيطة بالاقتصاد وبالرغم من ان الإيرادات العامة كانت تنمو بمعدل (٥,٨%) فقط سنوياً ، مما فاقم العجز في الموازنة خلال فترة الركود التي تمثلها هذه المرحلة و التي أتجهت بالاقتصاد نحو نقطة حرجة تفجرت في النصف الثاني من العام ١٩٨٨ وادت إلى أثار سلبية كان من أبرزها أنهيار قيمة الدينار الأردني . أما المرحلة الرابعة و التي تغطي الفترة الممتدة خلال الاعوام [١٩٨٩ – ١٩٩٧] فتعتبر من أصعب المراحل التي مر بها الاقتصاد الأردني ، و هي تأتي كنتيجة طبيعية لتراكمات المراحل السابقة إلى جانب تفاقم هذه الصعوبات في نهاية العام ١٩٩٠ بعد حرب الخليج الثانية وما نتج عنها من هجرة قسرية إلى الأردن ، إذ ارتفع معدل نمو السكان السنوي خلالها إلى مستوى (٤,٩ %) سنوياً . و على الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (٩,٦ %) سنوياً ، إلا ان معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كانت اقل من معدل النمو السنوي للسكان إذ بلغت (٤,٧%) فقط . وفي نفس الاطار فقد شهدت هذه الفترة تفاقماً بعجز الموازنة حيث تفوق معدل النمو السنوي للنفقات العامة على معدل النمو السنوي للإيرادات العامة . كذلك تتميز هذه المرحلة بتنفيذ الأردن برنامج تصحيح اقتصادي بالتعاون مع البنك الدولي و صندوق النقد الدولي و الذي أرتكز بشكل أساسي على إعادة هيكلة الاقتصاد الأردني بشكل عام و خاصة إعادة توزيع الموارد بين القطاعين الخاص و العام .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٢ ــ ٣) السياسة المالية في الأردن

تعتبر سياسات التوازن (Stabilization Policies) بشقيها النقدية والمالية من اهم الادوات الاقتصادية التي تعبر من خلالها الحكومات عن دورها الاقتصادي في المجتمع. وتعتمد طبيعة هذه السياسات في كل دولة على بيئة العوامل التي يتكون منها الاقتصاد في هذه الدول , ابتداء من حجم الدور الاقتصادي للحكومة في المجتمع و مروراً بالظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد و العوامل التي أدت إلى نشؤ هذه الظروف ، إنتهاء بطبيعة العلاقات الترابطية بين متغيرات الاقتصاد والتي تؤثر بدورها على توليفة ادوات سياسات التوازن التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهداف هذه السياسات .

تهدف سياسات التوازن الاقتصادي الوصول إلى التوازن بين مستوى العرض الكلي والطلب الكلي والذي عنده يكون مستوى الانتاج يمثل الانتاج الذي يُفعل الاستخدام الامثل للموارد ، والذي يحقق سعر الفائدة في السوق بحيث يحافظ على الصلة الوثيقة بين مستوى الادخار ومستوى الاستثمار ويضمن بالتالي نمواً طبيعياً في الناتج المحلي الإجمالي يساوي معدل نمو السكان على اقل تقدير مما يساهم في نمو – او الحفاظ – على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

ولعل من المهم التاكيد على اهمية العلاقات التفاعلية بين المتغيرات الاقتصادية لتقدير النتائج المتوقعة لتفاعل ادوات السياستين المالية والنقدية ، فهذه العلاقات تعتبر من أهم عوامل التاثير على قوى السوق في كل من سوق المال وسوق السلع والتي ينبثق عنها التاثير على القوى الاقتصادية في سوق العمل الذي يُكمل الدائرة التفاعلية بين هذه الاسواق ويُفضي بالنتيجة إلى مستوى التوازن المقبول بين العرض والطلب الكليين .

فالسياسة النقدية وعبر ادواتها من سعر الفائدة ومستوى عرض النقد ، تؤثر بشكل مباشر على مستوى التوازن في سوق المال مما يؤثر بدوره على مستوى توازن هذا السوق مع سوق السلع ، فيؤدي توازنهما معاً إلى تحديد مستوى الانتاج المقبول والمستوى المتوقع في النمو في الأسعار (مستوى التضخم المتوقع) الذي يؤثر بدوره على مستوى الاجر الحقيقي السائد في السوق و يؤثر على جانب الطلب في سوق العمل . ونتيجة لان الاجر الحقيقي في السوق يعتبر دالة في مستوى الاجر المتوقع لدى العاملين يؤثر بدوره على جانب العرض في سوق العمل ، و

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ينتهي إلى تحديد مستوى التوازن في سوق العمل الذي يعتبر وبصورة تكاملية ذو اثر مهم على كل من سوق السلع وسوق المال وتوازنهما[٢] .

اما السياسة المالية متمثلة بمستوى الانفاق الحكومي ومستوى الايراد الضريبي ، فهي تؤثر بطريقتين مباشرة وغير مباشرة على توازن الطلب والعرض الكليين عبر تاثيرها على سوق السلع وتوازنه مع سوق المال والذي يؤثر بدوره على التوازن في سوق العمل تبعا للتاثير المتوقع على مستوى الاجر الحقيقي . فالانفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة على مستوى الطلب الكلي ليحدث نقطة توازن جديدة مع العرض الكلي مما يؤثر بشكل مباشر على التوازن في سوق العمل من خلال قدرة استيعاب الطلب للتغيرات التي تطرأ على عرض العمل كنتيجة لتغير مستوى الاجر الحقيقي [٣] .

اما الاثر غير المباشر للسياسة المالية على التوازن في سوق المال وسوق السلع وبالتالي في سوق العمل ، فينتج تبعا لما يترتب على الحكومة من ظروف –خاصة اذا كانت طارئة– بحيث تؤدي إلى تمويل الانفاق الحكومي من خلال زيادة الايرادات الضريبية من جهة او الاقتراض من جهة اخرى ، وكلا الشكلين يؤديان للتاثير على المستوى التوازني في سوق العمل مرورا بنقاط التوازن في سوق المال وسوق السلع ، فزيادة الانفاق عبر الاقتراض تؤدي إلى رفع سعر الفائدة على المستوى المحلي مما يؤثر بدوره على مستوى الاستثمار وبالتالي على قدرة الاقتصاد على خلق الوظائف او حتى الاحتفاظ بنفس مستوى التشغيل وهو ما يمكن اعتباره تأثر جانب الطلب في سوق العمل ، اما اعتماد الحكومة في تمويل نفقاتها خاصة التنموية – طويلة الأمد– على الايرادات الضريبية فيؤثر بشكل مباشر على توجهات جانب العرض في سوق العمل تبعا لما يؤثر به العبء الضريبي على قدرة الفرد الاستهلاكية مما يؤثر بالتالي على قرارهذا الفرد باتجاه العمل .

---

[٢] انظر :

Branson 'W. H : " Macroeconomic theory and policy " 2 nd edition ; Harper and Row Publishers ; 1979 ; ch .5 ; P : 71 and ch .14 ; P : 281

[٣] انظر :

Gordon .R .J " Macroeconomics " forth edition ' Scott ' foresman and company ' 1987 ' ch .5 and 6 ;pp': 120 – 185

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٢ ــ ٣ ــ ١) مراحل تطور السياسة المالية في الأردن

انعكست الظروف غير الطبيعية التي مر بها الأردن خلال الفترة الممتدة خلال الاعوام (١٩٦٨-١٩٧٢) على طبيعة السياسة المالية المتبعة ، (أنظر جدول (٢-٢)) حيث ارتفع حجم الانفاق الحكومي خلال العام ١٩٦٨بنسبة نمو قياسية عن العام ١٩٦٧ بلغت (٧٦,٦ %). ثم عاودت النفقات العامة النمو بوتيرة أقل حيث بلغت سنوياً خلال الفترة من [١٩٦٩-١٩٧٢] ما نسبتهُ (٦ %). و حافظت النفقات الجارية على مرتبة متقدمة من إجمالي النفقات العامة خلال هذه الفترة ، فبينما شكلت النفقات الراسمالية ما نسبتهُ (٢٨,٩ %) من مجمل النفقات في العام ١٩٦٨ فقد بلغت نسبة النفقات الجارية (٧١,١ %) من إجمالي النفقات العامة لذلك العام ، وقد استمرت هذه النسب على مستوياتها خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبة النفقات الراسمالية (٣٠,٥ %) من مجمل النفقات العامة مقابل (٦٩,٥ %) لصالح النفقات الجارية في العام ١٩٧٢ . كذلك اتسمت السياسة المالية التي اعتمدها الأردن خلال هذه المرحلة (أنظر جدول (٢-٣) و جدول (٢-٤)) بنمو واضح في اعتماد الحكومة على الايرادات الضريبية لتمويل النفقات العامة ، مع التركيز على محاولة زيادة حصة الضرائب المباشرة الضعيفة مقارنة مع الضرائب غير المباشرة ، ففي حين ان معدل النمو السنوي لمجمل الايرادات الضريبية قد بلغ (٨,٦ %) كان معدل النمو السنوي لإيرادات الضرائب المباشرة خلال هذه الفترة ما نسبتهُ (٣٠,٤ %) سنوياً ، بينما كانت الايرادات من الضرائب غير المباشرة تنمو بمعدل (٦,٩ %) سنوياً ، كذلك فقد نمت حصة ضريبة الدخل من إجمالي الضرائب خلال الفترة حيث بلغت (٦,٤%) سنوياً على الرغم من الانخفاض في معدل نمو حصة هذه الضريبة كنسبة من الضرائب المباشرة بمعدل نمو سنوي سالب بلغ ما نسبته (١١,٤%) خلال هذه الفترة . في حين كان نصيب الفرد من ضريبة الدخل ينمو بمعدل (١١ %) سنوياً خلال سنوات نفس الفترة و رافقهُ نمو العبء الضريبي [٤] بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (٦,١%) سنوياً . وكمؤشر على طبيعة العلاقات التجارية ومدى تأثر الايرادات الجمركية بالاجواء المحيطة بالمنطقة ، فقد بلغ نمو الايرادات الجمركية معدل (١,٦ %) سنوياً فقط خلال هذه الفترة مما انعكس أيضا على نمو الايرادات الجمركية كنسبة من إجمالي الايرادات الضريبية والتي كانت تتناقص بنسبة (٦,٤%) ، و رافقها انخفاض حصة الايرادات الجمركية من مجمل ايرادات الضرائب غير المباشرة بمعدل سنوي بلغ (٤,٩ %) خلال هذه الفترة .

---

[٤] أستخدم البحث حاصل قسمة حصة الفرد من إيرادات ضريبة الدخل على حصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي كمعيار لقياس العبء الضريبي . أنظر : حماد، خليل، " الهيكل الضريبي في الأردن (١٩٦٧-١٩٨٦) العبء الضريبي ، الضغط الضريبي ، و الطاقة الضريبية " ، أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الأنسانية و الأجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ١٩٨٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (١٠١)

إجمالي النفقات العامة و تقسيمها بين جارية و رأسمالية بالمليون دينار ، و نسبة كل منها إلى إجمالي النفقات و معدل النمو السنوي لكل منها خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

العام	إجمالي النفقات العامة م د	معدل النمو السنوي *	النفقات الجارية م د	معدل النمو السنوي *	النفقات الرأسمالية م د	معدل النمو السنوي *	جارية كنسبة *	معدل النمو السنوي *	رأسمالية كنسبة *	معدل النمو السنوي *
1968	80.5		57.2		23.3		71.1%		28.9%	
1969	88.4	9.8%	65.2	14.0%	32.2	38.2%	73.8%	3.8%	36.4%	25.8%
1970	80.7	-8.7%	59.0	-9.5%	21.7	-32.6%	73.1%	-0.9%	26.9%	-26.2%
1971	83.2	3.1%	60.7	2.9%	22.5	3.7%	73.0%	-0.2%	27.0%	0.6%
1972	101.5	22.0%	70.5	16.1%	31.0	37.8%	69.5%	-4.8%	30.5%	12.9%
1973	119.5	17.7%	78.6	11.5%	40.9	31.9%	65.8%	-5.3%	34.2%	12.1%
1974	146.6	22.7%	103.6	31.8%	43.0	5.1%	70.7%	7.4%	29.3%	-14.3%
1975	204.9	39.8%	125.7	21.3%	79.2	84.2%	61.3%	-13.2%	38.7%	31.8%
1976	262.5	28.1%	185.9	47.9%	76.6	-3.3%	70.8%	15.4%	29.2%	-24.5%
1977	337.9	28.7%	195.6	5.2%	142.3	85.8%	57.9%	-18.3%	42.1%	44.3%
1978	361.5	7.0%	212.9	8.8%	148.6	4.4%	58.9%	1.7%	41.1%	-2.4%
1979	515.6	42.6%	321.3	50.9%	194.3	30.8%	62.3%	5.8%	37.7%	-8.3%
1980	563.2	9.2%	336.1	4.6%	227.1	16.9%	59.7%	-4.2%	40.3%	7.0%
1981	647.1	14.9%	391.5	16.5%	255.6	12.5%	60.5%	1.4%	39.5%	-2.0%
1982	693.6	7.2%	443.0	13.2%	250.6	-2.0%	63.9%	5.6%	36.1%	-8.5%
1983	705.3	1.7%	453.7	2.4%	251.6	0.4%	64.3%	0.7%	35.7%	-1.3%
1984	720.8	2.2%	488.1	7.6%	232.7	-7.5%	67.7%	5.3%	32.3%	-9.5%
1985	508.7	-29.4%	542.5	11.1%	263.2	13.1%	106.6%	57.5%	51.7%	60.3%
1986	981.3	92.9%	570.5	5.2%	410.8	56.1%	58.1%	-45.5%	41.9%	-19.1%
1987	965.9	-1.6%	602.7	5.6%	363.2	-11.6%	62.4%	7.3%	37.6%	-10.2%
1988	1054.0	9.1%	669.6	11.1%	384.4	5.8%	63.5%	1.8%	36.5%	-3.0%
1989	1102.3	4.6%	749.7	12.0%	352.6	-8.3%	68.0%	7.1%	32.0%	-12.3%
1990	1120.1	1.6%	841.4	12.2%	278.7	-21.0%	75.1%	10.4%	24.9%	-22.2%
1991	1234.3	10.2%	904.0	7.4%	330.3	18.5%	73.2%	-2.5%	26.8%	7.5%
1992	1348.8	9.3%	929.5	2.8%	419.2	26.9%	68.9%	-5.9%	31.1%	16.1%
1993	1414.0	4.8%	1160.3	27.2%	253.8	-39.5%	83.6%	21.3%	17.9%	-42.2%
1994	1504.2	6.4%	1251.5	5.9%	272.7	7.4%	83.2%	-0.5%	18.1%	1.0%
1995	1697.5	12.9%	1369.1	9.4%	333.8	22.4%	80.7%	-3.1%	19.7%	8.5%
1996	1799.0	6.0%	1449.2	5.9%	363.6	8.9%	80.6%	-0.1%	20.2%	2.8%
1997	1763.3	-2.0%	1446.3	-0.2%	327.0	-10.1%	82.0%	1.8%	18.5%	-8.2%
م ١	6.0%		5.4%		7.4%		-0.6%		1.4%	
م ٢	21.6%		21.2%		22.3%		-0.3%		0.6%	
م ٣	8.4%		8.1%		8.8%		-0.2%		0.4%	
م ٤	6.0%		8.6%		-0.9%		2.4%		-6.6%	

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ – ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ – العدد ٢ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) م ١ – معدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى (١٩٦٨ – ١٩٧٢)

٤) م ٢ – معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثانية (١٩٧٣ – ١٩٨٢)

٥) م ٣ – معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٣ – ١٩٨٨)

٦) م ٤ – معدل النمو السنوي خلال المرحلة الرابعة (١٩٨٩ – ١٩٩٧)

* تم أحتسابها من قبل الباحث

** م د = مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢ - ١٠٣) إجمالي الأيرادات الضريبية ، المباشرة و غير المباشرة ، الجمركية و ضريبة الدخل و الأرباح ، و كنسبة من مجمل الإيرادات الضريبية للفترة (٦٨ - ٩٧)

العام	إجمالي الإيرادات فعلية م د	إجمالي الإيرادات الضريبية م د	إجمالي إيرادات الضرائب المباشرة م د	إجمالي إيرادات الضرائب غير المباشرة م د	إجمالي إيرادات ضريبة الدخل و الأرباح م د	ضريبة الدخل و الأرباح كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية ٪	إجمالي إيرادات الضرائب الجمركية م د	الضرائب الجمركية كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية ٪
1968	25.30	16.20	1.80	37.30	1.80	11.1%	8.90	54.9%
1969	32.30	19.00	2.30	20.90	2.20	11.6%	10.60	55.8%
1970	30.30	18.10	3.90	17.60	2.50	13.8%	9.10	50.3%
1971	35.80	19.00	4.40	18.90	2.80	14.7%	7.70	40.5%
1972	42.60	22.50	5.20	22.60	3.20	14.2%	9.50	42.2%
1973	46.20	26.30	6.30	27.90	3.80	14.4%	12.20	46.4%
1974	65.80	34.50	8.60	35.00	5.40	15.7%	16.90	49.0%
1975	82.60	44.60	13.00	45.20	9.30	20.9%	20.90	46.9%
1976	107.60	65.80	16.70	72.40	9.40	14.3%	40.00	60.8%
1977	142.30	96.30	22.40	95.40	13.20	13.7%	64.00	66.5%
1978	158.50	96.60	28.20	95.10	18.60	19.3%	61.40	63.6%
1979	187.90	118.40	35.80	115.30	22.40	18.9%	72.00	60.8%
1980	226.10	136.20	45.00	129.60	26.80	19.7%	78.00	57.3%
1981	309.20	171.30	60.30	172.70	40.00	23.4%	94.10	54.9%
1982	362.20	200.30	66.50	196.60	43.70	21.8%	109.70	54.8%
1983	400.60	255.80	69.90	223.70	46.00	18.0%	120.60	47.1%
1984	415.00	232.50	77.00	228.40	48.70	20.9%	118.00	50.8%
1985	440.80	246.60	82.80	234.50	54.40	22.1%	118.00	47.9%
1986	514.40	237.90	74.30	234.90	47.90	20.1%	112.00	47.1%
1987	531.50	242.30	75.50	249.90	45.30	18.7%	108.50	44.8%
1988	544.40	255.90	77.20	265.40	43.30	16.9%	117.40	45.9%
1989	565.50	274.00	92.60	276.00	51.40	18.8%	103.50	37.8%
1990	744.00	383.90	176.80	315.30	114.00	29.7%	116.70	30.4%
1991	828.80	401.50	169.30	361.20	92.80	23.1%	136.10	33.9%
1992	1168.90	639.30	214.50	600.20	109.50	17.1%	286.40	44.8%
1993	1191.50	643.40	231.40	587.30	118.80	18.5%	237.70	36.9%
1994	1246.40	694.40	249.50	633.80	136.60	19.7%	222.50	32.0%
1995	1450.90	757.90	287.50	690.90	152.40	20.1%	210.30	27.7%
1996	1430.60	840.90	305.00	759.20	173.00	20.6%	225.90	26.9%
1997	1425.70	841.00	248.9	790.40	156.7	18.6%	246.6	29.3%

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦١ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٩ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى أبراهيم و آخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) النشرة الإحصائية السنوية ٩٧، عدد ٤٨، أيلول ٩٨ ، جدول رقم ١٠ ، دائرة الإحصاءات العامة ،

٦) معدل بيانات عدد السكان أعتمدها الباحث على أساس معدل النمو السنوي بين الفترات ، أنظر الجدول في المصدر رقم ٥

* تم أحتسابها من قبل الباحث

** م د = مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢ - ٣ - ٢) تطور حصيلة ضريبة الدخل و الأرباح كنسبة من إجمالي الضرائب المباشرة ، و حصيلة الضرائب الجمركية كنسبة من الضرائب غير المباشرة للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

العام	ضريبة الدخل و الأرباح كنسبة من إجمالي الضرائب المباشرة *	معدل النمو السنوي *	الضرائب الجمركية كنسبة من إجمالي الضرائب غير المباشرة *	معدل النمو السنوي *
1968	100.0%		51.4%	
1969	95.7%	-4.3%	50.7%	-1.4%
1970	64.1%	-33.0%	51.7%	1.9%
1971	63.6%	-0.7%	40.7%	-21.2%
1972	61.5%	-3.3%	42.0%	3.2%
1973	60.3%	-2.0%	43.7%	4.0%
1974	62.8%	4.1%	48.3%	10.4%
1975	71.5%	13.9%	46.2%	-4.2%
1976	56.3%	-21.3%	55.2%	19.5%
1977	58.9%	4.7%	67.1%	21.4%
1978	66.0%	11.9%	64.6%	-3.8%
1979	62.6%	-5.1%	62.4%	-3.3%
1980	59.6%	-4.8%	60.2%	-3.6%
1981	66.3%	11.4%	54.5%	-9.5%
1982	65.7%	-0.9%	55.8%	2.4%
1983	65.8%	0.1%	53.9%	-3.4%
1984	63.2%	-3.9%	51.7%	-4.2%
1985	65.7%	3.9%	50.3%	-2.6%
1986	64.5%	-1.9%	47.7%	-5.2%
1987	60.0%	-6.9%	43.4%	-8.9%
1988	56.1%	-6.5%	44.2%	1.9%
1989	55.5%	-1.0%	37.5%	-15.2%
1990	64.5%	16.2%	37.0%	-1.3%
1991	54.8%	-15.0%	37.7%	1.8%
1992	51.0%	-6.9%	47.7%	26.6%
1993	51.3%	0.6%	40.5%	-15.2%
1994	54.7%	6.6%	35.1%	-13.3%
1995	53.0%	-3.2%	30.4%	-13.3%
1996	56.7%	7.0%	29.8%	-2.2%
1997	63.0%	11.0%	31.2%	4.9%
م ١	-11.4%		-4.9%	
م ٢	1.0%		2.7%	
م ٣	-3.1%		-3.9%	
م ٤	1.6%		-2.3%	

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٢ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) م ١ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

٤) م ٢ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٢)

٥) م ٣ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

٦) م ٤ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الرابعة (١٩٨٩ - ١٩٩٧)

* تم أحتسابها من قبل الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٤ ٢) نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي و من ضريبة الدخل و العبء الضريبي و معدل النمو السنوي لكل منها خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

العام	نصيب الفرد من الناتج المحلي الأجمالي (دينار) *	معدل النمو السنوي *	نصيب الفرد من ضريبة الدخل و الأرباح (دينار) *	معدل النمو السنوي *	العبء الضريبي *	معدل النمو السنوي *
1968	95.4		0.857		0.90%	
1969	99.8	4.6%	0.880	2.7%	0.88%	-1.9%
1970	99.3	-0.5%	1.087	23.5%	1.09%	24.2%
1971	101.8	2.5%	1.176	8.2%	1.16%	5.6%
1972	114.5	12.5%	1.301	10.6%	1.14%	-1.7%
1973	122.1	6.7%	1.496	15.0%	1.23%	7.8%
1974	147.2	20.6%	2.061	37.8%	1.40%	14.3%
1975	161.4	9.7%	3.444	67.1%	2.13%	52.4%
1976	196.9	22.0%	3.381	-1.8%	1.72%	-19.5%
1977	249.6	26.8%	4.871	44.1%	1.95%	13.6%
1978	281.3	12.7%	6.715	37.9%	2.39%	22.3%
1979	345.4	22.8%	7.887	17.5%	2.28%	-4.3%
1980	526.9	52.5%	11.964	51.7%	2.27%	-0.6%
1981	633.3	20.2%	17.241	44.1%	2.72%	19.9%
1982	705.9	11.5%	18.133	5.2%	2.57%	-5.6%
1983	728.6	3.2%	18.327	1.1%	2.52%	-2.1%
1984	762.1	4.6%	18.731	2.2%	2.46%	-2.3%
1985	748.2	-1.8%	20.148	7.6%	2.69%	9.6%
1986	770.0	2.9%	17.046	-15.4%	2.21%	-17.8%
1987	761.6	-1.1%	15.621	-8.4%	2.05%	-7.4%
1988	752.3	-1.2%	14.385	-7.9%	1.91%	-6.8%
1989	755.4	0.4%	16.369	13.8%	2.17%	13.3%
1990	771.2	2.1%	32.948	101.3%	4.27%	97.2%
1991	771.6	0.1%	25.081	-23.9%	3.25%	-23.9%
1992	895.6	16.1%	28.077	11.9%	3.13%	-3.6%
1993	955.2	6.7%	29.774	6.0%	3.12%	-0.6%
1994	1012.2	6.0%	32.995	10.8%	3.26%	4.6%
1995	1077.1	6.4%	36.364	10.2%	3.38%	3.6%
1996	1060.1	-1.6%	38.9	7.1%	0.037	8.8%
1997	1075.2	1.4%	34.1	-12.5%	0.032	-13.7%
م ١	4.7%		11.0%		6.1%	
م ٢	0.3%		0.4%		0.1%	
م ٣	0.3%		-0.6%		-0.9%	
م ٤	0.1%		0.3%		0.2%	

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٢ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) م ١ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

٤) م ٢ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٢)

٥) م ٣ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

٦) م ٤ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الرابعة (١٩٨٩ - ١٩٩٧)

* تم أحتسابها من قبل الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من جهة أخرى اتسمت المرحلة الممتدة من الأعـــوام (١٩٧٣ - ١٩٨٢) بإزدهـار الاقتصاد الأردني ، حيث انخفاض معدل النمو السنوي للنفقات العامة بنسبة (٢١,٦ %) عـن معدل النمو السنوي لمجمل الايرادات العامة المحلية والتي بلغت (٢٥,٧ %) ، و التي رافقـها زيادة معدل النمو السنوي للايرادات الضريبية بصورة قياسية وصلت إلى نسـبة (٢٥,٣ %) سنوياً و هو ما انعكس بدوره على معدل النمو السنوي لايرادات الضرائـب المباشـرة وغـير المباشرة التي بلغت على التوالي (٢٩,٩ %) و (٢٤,٢ %) سنوياً خلال هذه الفترة ، كذلك فقد ارتفع معدل نمو نصيب الفرد من ضريبة الدخل ليبلغ (٣١,٩ %) سنوياً خلال سنوات الفترة ، رافقه نمو العبء الضريبي بمعدل (٨,٦%) سنوياً أيضا . اما الايرادات الضريبية من الجمـارك فقد عكست حيوية التبادل التجاري بين الأردن و شركائه التجاريين حيث بلـغ معـدل نموهـا السنوي (٢٧,٦ %) على الرغم من نموها كحصة من إجمـالي الايـراد الضريبـي بمعـدل منخفض بلغ (١,٩ %) فقط سنوياً خلال نفس الفترة . على الرغم مما اتسمت به الفترة الممتدة بين الاعوام (١٩٨٣ - ١٩٨٨) بإنها بداية للمرحلة الصعبة التي عاشها الاقتصاد الأردنـي ، فقد استمرت الحكومة الأردنية على نفس النهج المعتمد في السياسة المالية ، فقد نمـت النفقـات العامة سنوياً بالرغم من التراجع الكبير في الايرادات من جميع المصادر ليبلغ (٨,٤%) خـلال سنوات هذه المرحلة ، بينما حافظت النفقات الجارية على حصتها كنسبة من مجمل الانفاق العام الذي صاحبهُ تزايد كبير في قيمة هذا الانفاق حيث بلغت في العام ١٩٨٨ مـا قيمتـه (٦٦٩,٦ مليون دينار) مقارنة مع (٤٥٣,٧ مليون دينار) في العام ١٩٨٣ و ما قيمته (٥٧,٢) مليـون دينار فقط في العام ١٩٦٨ . لقد انعكست الظروف الصعبة للاقتصاد خلال هذه المرحلة علـى دخول الافراد مما اثر بنتائجه على مؤشرات السياسة الضريبيـة التـي بينـت ان الايـرادات الضريبية باجمالها نمت بمعدل سنوي خلال الفترة بنسبة (صفر %) سنوياً و الذي انعكس على نمو ايرادات ضريبة الدخل التي نمت بمعدل سنوي سالب بلـغ (-١,٢%) سـنوياً أيضـا . و انخفض العبء الضريبي خلال الفترة بمعدل (-٥,٣%) سنوياً صاحبه انخفاض في نصيب الفرد من ضريبة الدخل سنوياً بنسبة بلغت (-٤,٧%) . إلى جانب كل ذلك فقد أنخفضت قيمة إجمالي الايرادات الضريبية من الجمارك بحيث بلغ معدل نموها السنوي (-٠,٥%) خلال هذه الفـترة ، رافقـه انخفاض حصـة الضرائـب الجمـركية مـن الضرائب غير المباشرة بمعـدل سنوي بلـغ (-٣,٩%) خلال سنوات الفترة . أما خلال الفترة الزمنية الممتدة بيـن عـامي (١٩٨٩-١٩٩٧) و بالرغم من نمو مجمل الايرادات العامة بمعدل سنوي بلغ (٥,٤ %) ، و الذي رافقهُ اعتماد اكبر على الايرادات المحلية و خاصة الضريبية التي نمت بمعدل سنوي (١٥%) ، فـان النفقات العامة قد استمرت بالنمو بنسبة (٦,١ %) سنوياً ، إلى جانب نمو النفقـات الجاريـة بمعدل بلغ (٨,٦ %) سنوياً ، و ذلك على عكس النفقات الراسمالية التي كانت تنخفض بمعـدل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(١ %) سنوياً ، مما ادى إلى تفاقم العجز في الموازنة إلى مستويات قياسية خلال هذه الفترة حيث نما بمعدل (٢٥,٥ %) سنوياً مما ساهم بوصول مستوى العجز في العام ١٩٩٦ إلى ما قيمتهُ (١٤٨,٥) مليون دينار ، كذلك نمت ايرادات الضرائب غير المباشرة بمعدل (١٤,١%) سنوياً .

وبالرغم من ارتفاع معدل النمو السنوي لحجم الايرادات الجمركية خلال سنوات هذه الفترة و بمعدل (١١,٥%) سنوياً الا ان حصة هذه الايرادات الجمركية كان ينخفض بمعدل (٣,١ %) سنوياً من إجمالي الايراد الضريبي وينخفض بمعدل (٢,٣ %) من مجمل الايرادات للضرائب غير المباشرة . أما إيرادات الضرائب المباشرة فقد نمت بمعدل سنوي بلغ (١٣,٢%) مما يعتبر قفزة نوعية عن الفترة السابقة التي نمت خلالها هذه الايرادات بمعدل سنوي منخفض بلغ (٢ %) فقط . و نمت ايرادات ضريبة الدخل بمعدل موجب بلغ (١٥ %) سنوياً ، إلى جانب نمو موجب في حصة ضريبة الدخل من الايرادات الضريبية وايرادات الضرائب المباشرة أيضا . و من التحولات التي شهدتها السياسة الضريبية نمو العبء الضريبي بمعدل موجب بلغ حتى العام ١٩٩٧ معدل سنوي (٤,٩ %) رافقهُ ارتفاع كبير في معدل نمو نصيب الفرد من ضريبة الدخل فبلغ (٩,٦ %) سنوياً بالمقارنة مع (-٤,٧%) سنوياً خلال سنوات المرحلة السابقة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢-٤) النظام الضريبي الأردني

يعتبر النظام الضريبي من أهم الأدوات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية بغض النظر عن درجة تطور الاقتصاد ، فهو أكثر حساسية تجاه الظروف الاقتصادية ، و يرتبط مباشرة بالدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي .

يمكن تقسيم النظام الضريبي إلى ثلاث مقومات رئيسية هي ؛ الهيكل الضريبي ، الوعاء الضريبي ، و الأيراد الضريبي بحد ذاته . أما الهيكل الضريبي فهو توليفة الضرائب المعتمدة و التي تساهم طبيعة الاقتصاد في تحديدها ، أما الوعاء الضريبي فهو المنبع الذي تقتطع منه الضرائب على اختلاف مصادرها ، و أما الإيراد الضريبي فهو ما تحصله الحكومة من إيرادات من الوعاء الضريبي الذي يعتمد بدوره على الهيكل الضريبي . و لعل أهم جزء في النظام الضريبي هو طبيعة الترابط القائم بين مقوماته و هو المؤثر الحقيقي في صياغة طبيعة هذا النظام .

يعتبر النظام الضريبي في الأردن إنعكاساً لطبيعة الهيكل الاقتصادي الأردني ، فالهيكل الضريبي يتشكل من جملة من الضرائب المباشرة و غير المباشرة ، (أنظر الشكل (٢-١)) ، و الاقتصاد الأردني اقتصاد مفتوح يعتمد على الضرائب غير المباشرة ، خاصة الجمركية ، لها حصة أكبر من الوعاء الضريبي الأردني و التي تعتبر اقتطاع من رأس المال المستثمر بالتجارة و الذي يعتبر أكثر مرونة في نقل العبء الضريبي إلى المستهلك النهائي ، و الذي يعتبر من أهم عوامل التأثير على حجم الأيراد الضريبي الذي يكتسب بذلك ارتباط أكبر بالدورة الاقتصادية و حجم الطلب على السلع المستوردة و حجم ما يستوفى عليها من ضرائب . كما تفسر الحصة الأوفر لصالح الضرائب غير المباشرة نتيجة ما يهدف إليه النظام الضريبي الأردني من رفع مستوى حصيلة الإيرادات على خلفية الضغوط التنموية التي يعاني منها الأردن ، و التي تعتبر ضغوط تراكمية سببتها الظروف التي مر بها الاقتصاد الأردني ، و هي من أهم أسباب المرحلة التحولية التي يمر بها الاقتصاد الأردني و التي من أهم معالمها إعادة هيكلة مصادر الإيرادات الضريبية بحيث تعتمد أكثر على الحصيلة من الضرائب المباشرة ، خاصة ضريبة الدخل . و هذا – إلى جانب أهداف البحث – ما يدفعنا إلى التركيز أكثر على ضريبة الدخل في الأردن .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الشكل رقم (١ - ١) مخطط توضيحي للهيكل الضريبي في الأردن

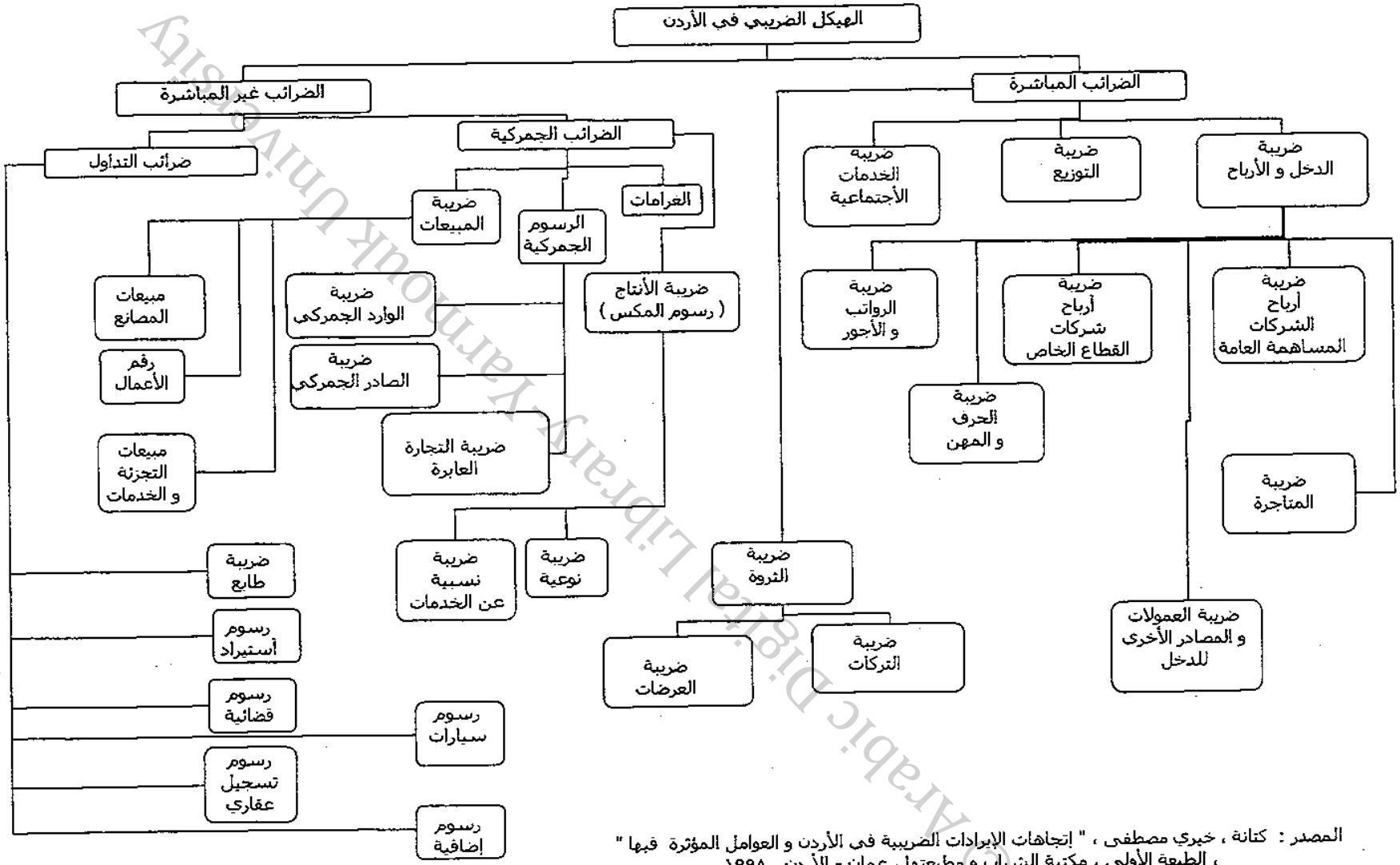

المصدر : كتانة ، خيري مصطفى ، " إتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن و العوامل المؤثرة فيها " ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشباب و مطبعتها ، عمان - الأردن ، ١٩٩٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢ - ٤ - ١) ضريبة الدخل في الأردن

لقد تطور التشريع الخاص بضريبة الدخل في الأردن عبر العقود السبعة الماضية مع التطورات العديدة التي شهدتها المملكة ، حيث واكب المشرع الأردني تلك التطورات بما أدخله من تعديلات عديدة على قانون ضريبة الدخل . فيعتبر قانون ضريبة الدخل في الاردن من أكثر القوانين تعديلاً في المملكة ، فقد تم ادخال تعديلات اساسية عليه منذ صدور أول قانون لضريبة الدخل في الأردن عام ١٩٣٣ بلغ عددها ست مرات وكان آخرها القانون المعدل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ .

تشكل ضريبة الدخل أهم أنواع الضرائب المباشرة ، تبعاً لوضوح مصدرها و ديمومته النسبية ، و لعل أهم الملاحظات التي وردت في هذا السياق هي أن ضريبة الدخل في الأردن تفرض على الدخل و الأرباح ، على أعتبار أن الأرباح أحد مصادر الدخل ، إلا أن هذا التقسيم يعتمد على نصوص قانون ضريبة الدخل في الأردن الذي يميز بين مصادر الدخل المختلفة ، و الذي لا يؤثر بدوره على طريقة دراسة هذه الحصيلة من الضرائب و أثرها على باقي عوامل الاقتصاد كعرض العمل و هو موضوع هذه الدراسة ، فالقانون لا يفرق بشرائحه بين الدخل و الأرباح ، فكلاهما يخضع لنفس الشرائح ، لكن التصاعد لكل منهما فقط هو الذي يتوقف عند معدل مختلف [٥] .

على الرغم من الانتقادات التي قد توجه للتعديل المستمر لقانون ضريبة الدخل نظراً لما يحدثه ذلك من عدم استقرار في السياسات الضريبية وبالتالي السياسات الاستثمارية وخطط المكلفين ، إلا أن التعديل يعتبر في معظم الحالات أمراً ايجابياً يتم بموجبه مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد ، فقانون الضريبة الجيد يجب أن يتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في البلد ويجب تعديله تبعاً لتلك الظروف ، فقد شملت التعديلات على قانون ضريبة الدخل الأردني نواحي عديدة منها مصادر الدخل الخاضعة لضريبة الدخل وطريقة تحصيل الضريبة وإجراءات التقدير إلى جانب التنزيلات و

---

[٥] نتيجة عدم توافر البيانات المفصلة بين حصيلة الضريبة على الدخل و الحصيلة من الأرباح ، فإن استخدام حصيلة ضريبة الدخل و الأرباح في شكل بيانات السلاسل الزمنية لتقدير النماذج القياسية لا يؤثر على النتيجة المستخلصة منه و التي ستستخدم كدلالة تأشيرية فقط ، كذلك فإن استخدام البيانات المقطعية (Cross - Section Data) لدراسة موضوع هذه الرسالة يقطع الشك باليقين و يجعلنا نتحدث فعلاً عن ضريبة الدخل الذي ينطبق على جميع مصادر دخول الأفراد حتى دخولهم من غير العمل كالأرباح مثلاً .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإعفاءات ، كما أدخل مبدأ التقدير الذاتي في العام ١٩٨٢ و الذي أعتبر تطور مميز في طبيعة النظم الضريبية المطبقة في دول المنطقة .

و قد صدر اول قانون لضريبة الدخل في الأردن في الأول من نيسان عام ١٩٣٣ حيث اقتصر فرض الضريبة في تلك المرحلة على الدخل المتأتي من الرواتب والأجور وما هو بحكمها . وفي عام ١٩٤٦[٦] تم إصدار القانون رقم (٢٦) والذي وسع قاعدة الدخول الخاضعة للضريبة ليشمل بالإضافة للرواتب والأجور الدخل المتأتي من ارباح أية حرفة أو مهنة أو تجارة أو صنعة . وفي العام ١٩٥١ [٧] وعلى أثر توحيد الضفتين صدر القانون رقم (٥٠) لتوحيد التشريعات الضريبية في الضفتين ، ثم جاء القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ بنقلة نوعية ومتميزة في عملية تمييزه بين مصادر الدخول الخاضعة للضريبة والأحوال المعفاة ومنحه للعديد من الاعفاءات العائلية والشخصية[٨] ، وبصدور القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ والذي أدخل مبدأ التقدير الذاتي كان الأردن هو الدولة الأولى في المنطقة التي تتبنى هذا المبدأ المتطور في عملية تقدير الدخل والضريبة المستحقة على المكلفين [٩] . أما العام ١٩٨٥ فقد شهد إصدار القانون رقم (٥٧) والذي طرأ عليه بعد ذلك العديد من التعديلات [١٠] والمتمثلة بالقوانين التالية ؛ قانون رقم(٤) لسنة ١٩٨٩[١١] والقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٢[١٢]. وأخيراً جاء القانون المعدل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ و الذي أحتوى على محاولة جادة لتشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي في المملكة حيث زاد هذا القانون من قيمة الاعفاءات العائلية والشخصية وخفض من معدلات الضريبة على كل من الأفراد والشركات[١٣] ، وقد تم نقل هذه الأعباء التمويلية إلى ضريبة المبيعات بعد تغيير اسمها وبعض هياكلها و التي كانت تعرف بضريبة الاستهلاك .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

٦ قانون ضريبة الدخل رقم (٢٦) للعام ١٩٤٦ .

٧ قانون ضريبة الدخل رقم (٥٠) للعام ١٩٥١ .

٨ قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) للعام ١٩٦٤ .

٩ قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٣٤) للعام ١٩٨٢ .

١٠ قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) للعام ١٩٨٥ .

١١ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) للعام ١٩٨٥ و رقمه (٤) للعام ١٩٨٩.

١٢ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٤) للعام ١٩٨٩ و رقمه (٤) للعام ١٩٩٢ .

١٣ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٤) للعام ١٩٩٢ و رقمه (١٤) للعام ١٩٩٥ .

(٢ - ٤ - ٢) أهداف قانون ضريبة الدخل الأردني :

حدد المشرع الأردني[١٤] الأهداف الرئيسية التي تسعى لتحقيقها قوانين الضريبة في الأردن و من ضمنها قانون ضريبة الدخل والتي شُرّعت لتنسجم مع الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية لعملية فرض الضرائب ، وقد كانت هذه الأهداف كما يلي :

أ) إعادة توزيع الدخل الفردي عن طريق امتصاص جزء من هذا الدخل من الفئة القادرة وإنفاقه لمنفعة الفئات الأخرى الأقل قدرة .

ب) زيادة الإيرادات المحلية إلى أقصى حد ممكن لتغطية النفقات المتزايدة نتيجة لتطور الخدمات وتنفيذ مشاريع الانماء .

جـ) تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية بحيث يؤمن للمستثمر ربحاً معقولاً ، وذلك عن طريق منح إعفاءات وتسهيلات خاصة .

(٢ - ٤ - ٣) خصائص قانون ضريبة الدخل في الأردن [١٥]

يتميز قانون ضريبة الدخل في الأردن بعدة مميزات تعطيه القدرة على تحقيق اهدافه إذا أمكن التحكم بمستوى أداء تطبيقه ، و عند أستطلاع التطور الذي طرأ على قانون ضريبة الدخل في الأردن خلال السنوات الماضية يمكن للباحث تحديد مجموعة من القواسم المشتركة التي يتميز بها قانون ضريبة الدخل الأردني و التي يعتمدها القانون لتوضيح أهدافه ، أما هذه الميزات فهي :

أ) نظام ضريبي موحد :

حيث يجمع مصادر دخل المكلف الخاضعة للضريبة في وعاء واحد ويفرض عليها سعراً موحداً ، وهو بذلك يختلف عن النظم الضريبية النوعية التي تميز بين مصادر الدخل وتفرض عليها أسعار متباينة حسب التوجه الاقتصادي .

---

[١٤] دائرة الموازنة العامة ،" السياسة المالية العامة للدولة" ، وزارة المالية ،عمان ، الأردن ، ١٩٧٢، ص٦ .

[١٥] أنظر : أبو نصار ، محمد ، " الضرائب و محاسبتها بين النظرية و التطبيق " ، المتحدة الدولية للاستشارات ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، ١٩٩٦ ، ص : ٤١ ، كذلك أنظر : سمان ، رامي مجدي ، و أبو عباس ، بسام محمود ، " دليل ضريبة الدخل ١٩٩٦ ، وفق القانون المعدل رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ " ، مجدي السمان و شركاه ، خبراء ضرائب ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، ص : ٥ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب) شخصية الضريبة :

تفرض ضريبة الدخل على المكلف بشخصه سواء الطبيعي أو المعنوي ، وبذلك تكون الضريبة مستحقة و يتم متابعة تحصيلها من الشخص نفسه .

جـ) سنوية الضريبة :

اتخذ القانون الأردني مبدأ سنوية الضريبة كأساس للفترة التي يحاسب عليها المكلف عن مصادر دخله الخاضعة للضريبة ، و قد أجاز القانون للمكلف الذي لا تتطابق سنته المالية مع السنة الميلادية المعتمدة من القانون ان يقدم كشفه السنوي على أساس سنته الخاصة بشرط تحقق مبدأ الثبات .

د) المكانية أو الأقليم :

أخذ المشرع الأردني عند وضع قانون ضريبة الدخل بمبدأ التبعية الاقتصادية في فرض الضريبة على الدخل ، حيث اتخذ من الجغرافيا أو مكان إنتاج الدخل معياراً لفرض الضريبة ، أي أن الدخل المتحقق داخل حدود المملكة يخضع للضريبة وبغض النظر عن التبعية السياسية (الجنسية) للشخص (طبيعي أو معنوي) صاحب الدخل ، كما أن القانون الأردني اخضع للضريبة الدخول المتحققة في الخارج والناشئة عن أموال وودائع من المملكة، إضافة إلى إخضاعه لفروع الشركات الأردنية العاملة في الخارج لفرض الضرائب على أرباحها .

هـ) تصاعدية الضريبة:

" أخذ المشرع الأردني بمعدل الضريبة التصاعدية في احتساب الضريبة على دخول الأفراد نظراً لكونه أكثر المعدلات تحقيقاً للعدالة الضريبية بين المكلفين ، حيث وبموجب معدل الضريبة التصاعدية يزداد سعر الضريبة مع ازدياد الدخل ، وقد حدد ذلك نصاً في الدستور الأردني ، بموجب المادة (١١١) [١٦] والتي جاءت كما يلي :

[١٦] الدستور الأردني ، نشر في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٩٥٢/١/٨، مطبوعات مجلس الأمة ، عمان ، الأردن ، ص.ص.: ٥٣ – ٥٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

" لا تفرض ضريبة أو رسم إلا بقانون ولا تدخل في بابـــها أنـــواع الأجـــور التـــي تتقاضاها الدولة مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفـــراد أو مقـــابل انتفاعـــهم بأملاك الدولة، وعلى الحكومة أن تأخذ في فرض الضريبة بمبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية وان لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء وحاجة الدولـــة إلـــى المال". " [١٧]

و) تمييز الضريبة بين الدخل من أستثمار رأس المال و الدخل من العمل :

تفرض ضريبة الدخل في الأردن على ناتج استثمار رأس المال وناتج الجـــهد (العمل) للأفراد كما تفرض على تضافرهما معاً ، أي ان الضريبـــة تفـــرض علـــى الأرباح المتحققة للمستثمر بماله فقط كما هو الحال في شركات الأموال ، كمـــا أنـــها تفرض على ناتج العمل على أساس جهة التشغيل، أي بين قطاعي الموظفين (القطاع العام) والمستخدمين (القطاع الخاص) ، وكذلك تفرض على تظافر الاثنين معاً كمـــا هو الحال في شركات الأشخاص والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة .

(٢ - ٤ - ٤) تطور إيرادات ضريبة الدخل في الأردن

ترتبط الأيرادات الضريبية إرتباطاً وثيقاً بالهيكل الضريبي الذي تنتمي إليه ، و الـــذي يحدد بدوره الوعاء الضريبي الذي تقتطع منه هذه الإيرادات . أما إيرادات ضريبة الدخل فإلى جانب كونها أحد روافد إيرادات الضرائب المباشرة و الضرائب بشكل عام فهي تعتبر مؤشـــراً هاماً على درجة تطور الهيكل الاقتصادي الذي تفرض فيه ، و ذلك تبعاً للأثار التي تتركـــها على تفاعل مكونات الاقتصاد نتيجة اقتطاعها .

و في الأردن و على أساس التقسيم التي تضعه دائرة ضريبة الدخل لمصادر حصيلـــة ضريبة الدخل يمكن تتبع الأثار الممكنة لفرض هذه الضريبة و التي تعتمد في الأساس علـــى مصدر الدخل التي تفرض عليه . فحصيلة ضريبة الدخل من الأفراد ، و هم الذيـــن يعملـــون لحسابهم الخاص و في مجال الأعمال الحرة ، و على الرغم من صغر هذه الفئة نســـبياً ، إلا أنه يمكن إتخاذها مؤشراً على توجه الأفراد إلى طبيعة العمل الذين يرغبون بمزاولتـــه إلـــى

[١٧] أبو نصار ، محمد ، ١٩٩٦ ، مرجع سابق ، ص . ص . : ٤٢ - ٤٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جانب ما يمكن لها أن تفسر من قدرة المنشأت القائمة على إنشاء دخل يتيح لها تشغيل عـــدد أكبر من العاملين ، و الذي هو بالحصيلة مؤشرعلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد .

أما حصيلة ضريبة الدخل من الشركات المساهمة و هي الشركات التي تتمتع بحـــدود دنيا فيما يتعلق برأسمالها ، فإن حصيلة ضريبة الدخل من هذه الفئة و التي هي مرآة الدخـــول (الأرباح) التي تولدها أعمال هذه الشركات تعتبر بدورها مؤشر على ربحية الاستثمار فـــي هذا الاقتصاد و الذي يؤثر بدوره على فعالية استخدام الموارد في الاقتصاد ، خاصـــة قـــدرة تشغيل رأس المال البشري ، مما يساهم بدوره في إدارة عجلة الاقتصاد بوتيرة نمـــو أســـرع تعطي أنطباع عن تطور الاداء الاقتصادي و مدى تحقق الأهداف الاقتصادية للمجتمع .

أخيراً فإن حصيلة ضريبة الدخل من الموظفين و المســـتخدمين ، تعتـــبر مـــن أهـــم المؤشرات على التوجهات في سوق العمل ، و التي ترتبط بتطور حصيلة هذه الضريبة مـــن هذا المصدر ، و تعتبر حصيلة هذه الضريبة من هذا المصدر بالذات مؤشراً على مدى تطور فعالية استخدام الموارد في الاقتصاد من خلال أرتفاع الدخول إلى مستوى اقتطـــاع ضرائـــب منها ، إلى جانب انخفاض درجة التهرب الضريبي و الذي يعبر عن مدى إلتزام العاملين .

و لدراسة تطور إيرادات ضريبة الدخل حسب مصدرها -تبعاً للفترة التي تتوفر عنـــها البيانات- خدمةٍ لأغراض البحث فإن استعراض تطور إيرادات ضريبة الدخل يمكن أن يقســـم إلى أربعة أقسام تبعاً للقانون أو تعديله الذي يغطي تلك الفترة (أنظر الجداول رقـــم (٢-٥) و (٢-٦)) ، و هي كما يلي [١٨] :

المرحلة الأولى : يغطيها القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٤ و الذي يحكـــم الســـنوات المالية ١٩٦٤ - ١٩٨١

المرحلة الثانية : يغطيها القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٨٢ و يحكـــم الســـنوات المالية ١٩٨٢ - ١٩٨٤

المرحلة الثالثة : يغطيها القانون الدائم رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ و تعديلاتـــه و يحكـــم السنوات المالية من العام ١٩٨٥ حتى نهاية العام ١٩٩٥ .

[١٨] السمان ، رامي مجدي ، " دليل ضريبة الدخل ١٩٩٦ : وفق القانون المعدل رقم (١٤)لسنة ١٩٩٥، ١٩٩٥ ،ص ٥

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ب (٢-٥) تفاصيل تحصيلات ضريبة الدخل بالدينار الأردني مبينة حسب مصدرها للفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٧

مجموع الحصيلة	% من المجمل *	الحصيلة من الشركات المساهمة	% من المجمل *	الحصيلة من الموظفون و المستخدمون	% من المجمل *	الحصيلة من الأفراد	م
9,865,000	86.1%	8,494,262	12.4%	1,225,606	1.5%	145,132	1
13,329,000	87.2%	11,624,003	9.9%	1,323,552	2.9%	381,445	1
18,980,000	56.7%	10,763,850	11.6%	2,200,300	31.7%	6,015,850	1
22,719,000	54.5%	12,371,058	16.9%	3,830,466	28.7%	6,517,476	1
27,660,000	53.1%	14,695,278	16.7%	4,606,741	30.2%	8,357,981	1
39,372,000	49.4%	19,449,652	16.4%	6,465,857	34.2%	13,456,491	1
43,546,000	52.1%	22,700,152	18.6%	8,091,018	29.3%	12,754,830	1
45,748,000	53.6%	24,520,277	12.8%	5,863,800	33.6%	15,363,923	1
48,313,000	54.7%	26,439,925	13.1%	6,329,893	32.2%	15,543,182	1
54,450,901	59.0%	32,127,323	13.0%	7,060,596	28.0%	15,262,982	1
47,962,858	51.6%	24,763,032	16.3%	7,820,301	32.1%	15,379,525	1
45,335,324	46.3%	21,012,730	17.3%	7,830,539	36.4%	16,492,055	1
43,396,409	46.6%	20,216,514	17.6%	7,658,946	35.8%	15,520,949	1
51,456,089	54.9%	28,246,409	15.5%	7,952,544	29.7%	15,257,136	1
114,182,742	76.4%	87,225,992	7.7%	8,780,132	15.9%	18,176,618	1
93,447,385	68.9%	64,346,803	10.2%	9,549,957	20.9%	19,550,625	1
110,796,111	67.1%	74,365,022	10.5%	11,630,711	22.4%	24,800,378	1
120,399,011	60.9%	73,347,008	14.0%	16,817,497	25.1%	30,234,506	1
138,786,565	59.1%	82,056,295	14.8%	20,549,089	26.1%	36,181,181	1
155,201,264	59.8%	92,775,674	16.3%	25,340,717	23.9%	37,084,873	1
176,217,524	70.9%	124,851,784	7.0%	12,358,897	22.1%	39,006,843	1
153,176,399	70.4%	107,821,595	7.6%	11,639,812	22.0%	33,714,992	1
13.95%	-0.95%	12.86%	-2.31%	11.31%	13.75%	29.62%	

در : دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، جداول غير منشورة

ست من قبل الباحث
م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التى يغطيها الجدول

(٢-٦) تفصيل حصيلة ضريبة الدخل من المستخدمين (قطاع خاص) و الموظفين (قطاع عام) خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٧)

معدل النمو السنوي *	كنسبة من مجمل الحصيلة للفئة *	معدل النمو السنوي *	الحصيلة من الموظفين	معدل النمو السنوي *	كنسبة من مجمل الحصيلة للفئة *	معدل النمو السنوي *	الحصيلة من المستخدمين	ر
	22.5%		1,974,147		77.5%		6,805,985	1
1.0%	22.7%	9.9%	2,168,641	-0.29%	77.3%	8.5%	7,381,316	1
0.6%	22.8%	22.5%	2,657,250	-0.18%	77.2%	21.6%	8,973,461	1
-5.4%	21.6%	36.8%	3,633,797	1.61%	78.4%	46.9%	13,183,700	1
-0.4%	21.5%	21.7%	4,423,163	0.11%	78.5%	22.3%	16,125,926	1
1.5%	21.9%	25.2%	5,537,967	-0.42%	78.1%	22.8%	19,802,750	1
-20.8%	17.3%	-61.4%	2,140,175	5.81%	82.7%	-48.4%	10,218,722	1
27.7%	22.1%	20.2%	2,573,220	-5.79%	77.9%	-11.3%	9,066,592	1
	-0.24%		3.86%		0.07%		4.18%	

ر : دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، جداول غير منشورة

ست من قبل الباحث
م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التى يغطيها الجدول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرحلة الرابعة : يغطيها القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٩٥ و المعمول به أعتباراً من ١٩٩٦/١/١

المرحلة الأولى : [١٩٧٦ – ١٩٨١]

نظراً لعدم توفر البيانات قبل عام ١٩٧٦ فقد أضطر الباحث إلى اقتصار التحليل على الفترة منذ العام ١٩٧٦ ، يتبين خلال هذه الفترة بأن معظم حصيلة ضريبة الدخل هي الحصيلة من الشركات المساهمة حيث بلغت عام ١٩٧٨ ما نسبته (٣١,٧%) من مجمل حصيلة ضريبة الدخل لذلك العام ، أما حصيلة ضريبة الدخل من المستخدمين و الموظفين فقد كانت تنمو إيجابياً ، ففي حين بلغت (٩,٩%) من مجمل الحصيلة في العام ١٩٧٧ فقد بلغت (١١,٦%) فقط في العام ١٩٧٨.

المرحلة الثانية : [١٩٨٢ – ١٩٨٤]

رغم المدة الزمنية القصيرة التي تغطيها هذه الفترة ، إلا أنها تبين أن تغيير القانون بإدخال مبدأ التقدير الذاتي ، قد أدى إلى تغيير توزيع العبء على مصادر حصيلة ضريبة الدخل ، ففي حين ارتفعت الحصيلة كحصة من المجمل على الموظفين و المستخدمين و بنسبة (١٣,٤%) ، فقد انخفضت كحصة من المجمل للأفراد بنسبة (-١٤,٣%) أما الشركات المساهمة فلم يبلغ الارتفاع في حصتها من المجمل أكثر من (٥,٥%) فقط .

المرحلة الثالثة : [١٩٨٥ – ١٩٩٥]

تقسم هذه المرحلة بدورها إلى قسمين ، يغطي الأول المرحلة من العام ١٩٨٥ حتى العام ١٩٨٩ ، حيث شهد العام ١٩٩٠ تغيراً ملموساً على الحصيلة بقيمتها المطلقة و كذلك كنسبة من مجمل الحصيلة ، فالقسم الأول من هذه المرحلة شهد ثباتاً في معدل النمو السنوي فيما يتعلق بالحصيلة كرقم مطلق غير أن ذلك لم ينطبق على حصيلة ضريبة الدخل خلال هذه المرحلة من الشركات المساهمة . كما أن حصيلة ضريبة الدخل من جميع الفئات كانت تنمو بمعدل موجب خلال هذه الفترة ، أما العام ١٩٩٢ فقد شهد أرتفاعاً غير مسبوق على الحصيلة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من الأفراد حيث نمت بمعدل (٢٧,٢%) مما يعطي انطباعاً جيداً عن طبيعة توجه العاملين في هذه المرحلة خاصة العائدين بعد حرب الخليج الثانية و الذين توجهوا فعلاً إلى الأعمال الحرة. كذلك فقد شهدت هذه المرحلة نمواً مضطرداً في مجمل حصيلة ضريبة الدخل و في مجمـــل مصادرها و بالذات من الشركات المساهمة حيث بلغت رقماً قياسياً وصل إلى أكثر من (٩٢) مليون دينار في العام ١٩٩٥ .

المرحلة الرابعة : [١٩٩٦ - ١٩٩٧]

تعتبر هذه المرحلة متميزه في تاريخ حصيلة ضريبة الدخل في الأردن ، إذ عـــبرت أكبر تعبير عن مدى دقة المشرّع في توجيه الضريبة نحو الوعاء الذي يمكن أعتبـــاره أكـــثر عدالة بالتحصيل منه ، إلى جانب تفعيل ربط إيرادات ضريبة الدخل مع التطور الاقتصـــادي التي تشهده الفعاليات الاقتصادية ، حيث انخفضت الحصيلة من الموظفين و المستخدمين بمـــا يزيد عن (٥٠%) خلال العام ١٩٩٦ و أستمر الانخفاض كذلك في العام ١٩٩٧ و في جـــانب أخر من دراسة هذا التطور في إطار توفر البيانات ، يبين الجدول (٢-٦) التطور الذي طـــرأ على حصيلة ضريبة الدخل من فئة المستخدمين و فئة الموظفين كل على حدا خلال الفترة من العام ١٩٩٠ إلى العام ١٩٩٧ ، و الذي يبين التفاوت الواضح فيما يتعلق بنسبة إعفاء الراتب ، كما يبين طبيعة الأجور و الدخول في كل من القطاع العام و الخاص .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٢-٥) مؤشرات سوق العمل الأردني

تتعزز أهمية مؤشرات سوق العمل في الدول النامية تبعاً للأهمية التي تساهم بها الأيدي العاملة كأحدى مدخلات الأنتاج في اقتصادات هذه الدول ، و تعتبر من أهم المؤشرات على مدى تطور الاقتصاد و تجاوبه مع السياسات الاقتصادية المعتمدة . فتطور أعداد العاملين فعلاً هو مرآة لتطور الهيكل الاقتصادي و قدرته على استيعاب الداخلين الجدد و تقليل عدد المتعطلين في الاقتصاد إذ يوضحها أكثر معدل البطالة [١٩] .

أما استعراض معدل المشاركة في القوى العاملة [٢٠] و على خلفية أعتباره نسبة أعداد المنتجين في المجتمع إلى المستهلكين فيه ، فيعد من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها دراسة تطور البيئة الاقتصادية للمجتمع و التعرف على العوامل التي تؤثر على توجهات أفراد المجتمع نحو العمل .

و بعد أن استعرضنا في المباحث السابقة مراحل تطور الاقتصاد الأردني ، و ما تركه ذلك التطور من أثار واضحة على السياسة المالية المتبعة في الأردن ، يستعرض هذا المبحث تطور مؤشرات سوق العمل الأردني تاريخياً و قطاعياً ، كمحاولة لاستكمال بناء الصورة الواقعية لبيئة الدراسة . أما الاستعراض التاريخي فيغطي الفترة من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٩٧، و قد قُسم بدوره و خدمة لأغراض الدراسة إلى أربعة مراحل ترتبط بالظروف التي أثرت على المملكة و اقتصادها بشكل عام ، مما يعمق فهم أثار هذه الظروف على الاقتصاد و المجتمع في الاردن . كما سيتم استعراض توزيع الأيدي العاملة الأردنية قطاعياً في الفترة منذ العام ١٩٧٦ حتى العام ١٩٩٦ تبعاً لتوفر البيانات ، و التي توضحها الجداول رقم (٢-٧) و (٢-٨).

---

[١٩] معدل البطالة في الاقتصاد هو حاصل قسمة عدد المتعطلين (القوى العاملة مطروح منها عدد العاملين فعلا) على القوى العاملة (العاملين و المتعطلين)

[٢٠] معدل المشاركة في القوى العاملة هو حاصل قسمة القوى العاملة (عاملين و متعطلين) على عدد السكان ، و هذا ما يدعى بمعدل المشاركة في القوى العاملة الخام ، أما معدل المشاركة في القوى العاملة المنقح فهو حاصل قسمة القوى العاملة على عدد السكان بفئة الأعمار أكبر من ١٥ عام .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-٧) القوى العاملة الأردنية ، معدل المشاركة للمملكة و حسب الجنس و معدل النمو السنوي لكل منها للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

العام	القوى العاملة الأردنية بالألف	معدل النمو السنوي *	معدل المشاركة في القوى العاملة	معدل النمو السنوي *	معدل المشاركة للذكور	معدل النمو السنوي *	معدل المشاركة للإناث	معدل النمو السنوي *
1968	251.4		19.83		36.92		2.54	
1969	255.7	1.7%	19.86	0.2%	36.95	0.1%	2.59	2.0%
1970	258.6	1.1%	19.89	0.2%	36.98	0.1%	2.64	1.9%
1971	267.1	3.3%	19.90	0.1%	36.98	0.0%	2.68	1.5%
1972	277.1	3.7%	19.92	0.1%	37.00	0.1%	2.73	1.9%
1973	295.7	6.7%	19.88	-0.2%	36.90	-0.3%	2.78	1.8%
1974	315.7	6.8%	19.84	-0.2%	36.80	-0.3%	2.82	1.4%
1975	338.6	7.2%	19.66	-0.9%	36.43	-1.0%	2.87	1.8%
1976	361.4	6.8%	19.78	0.6%	36.64	0.6%	2.91	1.4%
1977	371.4	2.8%	19.63	-0.8%	36.33	-0.8%	2.96	1.7%
1978	381.4	2.7%	19.78	0.8%	36.60	0.7%	3.00	1.4%
1979	405.3	6.3%	19.83	0.3%	36.43	-0.5%	3.10	3.3%
1980	420.0	3.6%	20.24	2.1%	36.98	1.5%	3.60	16.1%
1981	435.4	3.7%	21.10	4.2%	38.43	3.9%	4.00	11.1%
1982	451.2	3.6%	21.13	0.1%	38.42	0.0%	4.30	7.5%
1983	467.7	3.6%	21.13	0.0%	38.25	-0.4%	4.50	4.7%
1984	484.7	3.6%	21.43	1.4%	38.63	1.0%	4.90	8.9%
1985	502.4	3.6%	21.08	-1.6%	37.77	-2.2%	5.10	4.1%
1986	535.4	6.6%	21.30	1.0%	38.19	1.1%	5.30	3.9%
1987	555.7	3.8%	21.35	0.2%	38.66	1.2%	5.50	3.8%
1988	572.2	3.0%	21.40	0.2%	39.03	1.0%	5.70	3.6%
1989	583.5	2.0%	21.45	0.2%	39.45	1.1%	5.90	3.5%
1990	630.1	8.0%	21.50	0.2%	39.87	1.1%	6.10	3.4%
1991	680.9	8.1%	24.00	11.6%	43.46	9.0%	6.30	3.3%
1992	870.0	27.8%	24.00	0.0%	47.37	9.0%	6.50	3.2%
1993	909.6	4.5%	24.00	0.0%	51.63	9.0%	6.70	3.1%
1994	948.7	4.3%	24.60	2.5%	56.28	9.0%	6.90	3.0%
1995	974.6	2.7%	24.65	0.2%	42.10	-25.2%	7.20	4.3%
1996	994.0	2.0%	24.25	-1.6%	41.40	-1.7%	7.10	-1.4%
1997	1020.4	2.7%	25.45	4.9%	42.40	2.4%	8.50	19.7%
م ١	2.5%		0.1%		0.1%		1.8%	
م ٢	4.8%		0.7%		0.4%		5.0%	
م ٣	4.1%		0.3%		0.4%		4.8%	
م ٤	7.2%		2.2%		0.9%		4.7%	

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٦ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى أبراهيم و آخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٦ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) النشرة الإحصائية السنوية ٩٧، عدد٤، أيلول ٩٨ ، جدول ص ١٠ ، دائرة الإحصاءات العامة ،

٦) بعض بيانات عدد السكان أعتمدها الباحث على أساس معدل النمو السنوي بين الفترات ، أنظر الجدول في المصدر رقم ٥

٧) م ١ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى

٨) م ٢ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثانية

٩) م ٣ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة

١٠) م ٤ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الرابعة

* تم أحتسابها من قبل الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-٨) مجموع عوائد العاملين و معدل البطالة العام و حسب الجنس و معدل النمو السنوي لكل منها في الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩٧)

العام	معدل البطالة	معدل النمو السنوي *	معدل البطالة للذكور	معدل النمو السنوي *	معدل البطالة للأناث	معدل النمو السنوي	مجموع عوائد العاملين م د	معدل النمو السنوي *
1968	9.9%		9.7%		12.8%		63.40	
1969	11.8%	19.1%	11.4%	17.0%	18.2%	42.5%	73.20	15.5%
1970	13.7%	15.7%	12.9%	12.9%	25.7%	40.7%	72.10	-1.5%
1971	13.8%	1.2%	12.6%	-2.1%	31.8%	24.1%	74.30	3.1%
1972	14.0%	1.2%	12.9%	2.4%	29.9%	-6.2%	82.80	11.4%
1973	11.1%	-21.1%	9.9%	-23.1%	26.9%	-9.9%	88.60	7.0%
1974	7.7%	-30.6%	7.3%	-26.1%	12.3%	-54.1%	107.20	21.0%
1975	4.9%	-36.6%	4.4%	-40.2%	11.2%	-8.9%	120.10	12.0%
1976	1.6%	-67.0%	1.1%	-73.9%	7.7%	-31.9%	212.50	76.9%
1977	2.2%	39.4%	2.1%	83.9%	4.0%	-47.8%	241.50	13.6%
1978	2.9%	28.6%	2.8%	30.8%	4.5%	13.6%	276.00	14.3%
1979	3.5%	21.6%	3.4%	24.9%	4,4%	-4.0%	535.90	94.2%
1980	3.5%	-1.3%	2.8%	-19.1%	10,0%	129.8%	418.10	-22.0%
1981	3.9%	12.9%	2.7%	-3.5%	16.0%	60.0%	514.90	23.2%
1982	4.3%	10.1%	3.0%	13.4%	16.2%	0.8%	601.80	16.9%
1983	4.8%	11.4%	3.4%	11.2%	17,2%	6.6%	656.80	9.1%
1984	5.4%	12.7%	3.8%	13.6%	37.5%	117.5%	707.80	7,8%
1985	6.0%	10.9%	4.2%	10.7%	19,5%	-48.0%	751.60	6,2%
1986	8.0%	33.7%	6.3%	49.1%	20.6%	5.6%	802.30	6.7%
1987	8.3%	4.2%	6.6%	4,2%	21.4%	3.9%	837.90	4.4%
1988	8.9%	6,6%	6.9%	4.4%	22.3%	4,2%	888.00	6,0%
1989	10.3%	15.7%	7.2%	4.9%	23.3%	4.5%	933.50	5,1%
1990	16.8%	63.1%	7.1%	-1.4%	22.9%	-1.5%	994.60	6.5%
1991	18.8%	11.9%	14.4%	102.0%	34.1%	48.9%	1074.50	8.0%
1992	18.0%	-4,3%	12,6%	-12.5%	29.9%	-12.3%	1287.60	19.8%
1993	18,8%	4.4%	16.1%	27.8%	35.2%	17.7%	1462.40	13.6%
1994	15,8%	-16.0%	12.9%	-19.9%	28.3%	-19.6%	1599.00	9.3%
1995	14.2%	-10.1%	12.0%	-7.0%	28,0%	-1.1%	1808.10	13.1%
1996	12.0%	-15,5%	10,6%	-11.7%	21.1%	-24.6%	1918.20	6.1%
1997	14.4%	20.0%	11,7%	10,4%	28,5%	35.1%	2003.70	4.5%
م ١	9.0%		7.3%		23.6%		6.9%	
م ٢	-10.0%		-12.3%		-5.5%		23.7%	
م ٣	13.2%		15.3%		5.3%		6.2%	
م ٤	4.3%		6.2%		2.6%		10.0%	

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٢ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) موسى أبراهيم و آخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) النشرة الأحصائية السنوية ٩٧، عدد٤٨، أيلول ٩٨ ، جدول ص ١٠ ، دائرة الأحصاءات العامة ،

٦) بعض بيانات عدد السكان أحتسبها الباحث على أساس معدل النمو السنوي بين الفترات ، أنظر الجدول في المصدر رقم ٥

٧) م ١ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

٨) م ٢ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثانية (١٩٧٣ - ١٩٨٢)

٩) م ٣ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

١٠) م ٤ = معدل النمو السنوي خلال المرحلة الرابعة (١٩٨٩ - ١٩٩٧)

* تم أحتسابها من قبل الباحث

** م د = مليون دينار

© Arabic Digital University-Jordan Library

(٢-٥-١) مراحل تطور مؤشرات سوق العمل الأردني تاريخياً :

المرحلة الأولى : [١٩٦٨ - ١٩٧٢]

بلغ عدد العاملين في الاقتصاد الأردني عام ١٩٦٩ (٢٥٥,٧) ألف عامل و عاملة بنسبة نمو (١,٧ %) فقط عن عام ١٩٦٨ رغم أن عدد السكان قد زاد نتيجة للهجرة القسرية ذلك العام بنسبة (٧,٧٩ %) نتيجة لعدم قدرة تكيف الاقتصاد مع الأحداث الطارئة التي ألمت به فجأة ، كما يعزز هذه الدلالة معدل المشاركة في القوى العاملة للجنسين و بصورة أكثر حدة ، حيث لم ينمُ بأكثر من (٠,١٥ %) ذلك العام و الذي انعكس بدوره على نمو معدل البطالة الذي بلغ معدل نموه (١٩,١ %) عن العام ١٩٦٨ ، حيث بلغ معدل البطالة للجنسين في العام ١٩٦٩ ما قدره (١١,٨ %) من القوى العاملة . أن مؤشرات سوق العمل في هذه المرحلة من عمر الاقتصاد الأردني تعبر بصورة و اضحة عن مدى تردي الأوضاع الاقتصادية التي أصابت المملكة بعد فقدان الضفة الغربية و ما تركته من أثار على توجهات العاملين من الذكور و الإناث في الاقتصاد .

المرحلة الثانية : [١٩٧٣ - ١٩٨٢]

عند استعراض واقع الاقتصاد الأردني بشكل عام و مؤشرات سوق العمل بشكل خاص خلال هذه المرحلة نجد أن هذه المؤشرات قد عبرت بصورة واضحة عن مدى التغير الإيجابي على ظروف الاقتصاد فقد بلغ عدد العاملين عام ١٩٧٣ ما قدره (٢٩٥,٧) ألف عامل و عاملة كان ينمو بمعدل (٤,٨ %) خلال سنوات الفترة و هو معدل أعلى من معدل النمو السنوي لعدد السكان خلال هذه الفترة و الذي كان (٤,١ %) فقط سنوياً . و مقارنة بالمرحلة الأولى من هذا التقسيم التاريخي نرى بأن معدل نمو عدد العاملين خلال المرحلة السابقة قد بلغ سنوياً (٢,٥ %) أي نصف معدل نمو السكان السنوي خلال تلك المرحلة و الذي بلغ (٥%) مما أظهر الفارق الواضح في تطور أعداد العاملين في الاقتصاد خلال المرحلتين .

أن الخلل الواضح الذي أصاب الاقتصاد الأردني و سوق العمل بالذات خلال هذه المرحلة و الذي يعبر عنه الخلل الذي انتقل من جانب الطلب على العمل إلى جانب عرض

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العمل ، حيث شهد الاقتصاد خلال هذه المرحلة تصدير الكفاءات الأردنية نتيجة ارتفاع الطلب عليها بالخارج بكثافة ، فقد بلغ معدل البطالة للجنسين في ذلك العام (١,٦ %) فقط .

المرحلة الثالثة : [١٩٨٣ - ١٩٨٨]

منذ المرحلة الثانية لهذا التقسيم التاريخي لتطور مؤشرات سوق العمل في الأردن نجد أن معدل النمو السنوي لعدد العاملين ينمو بمعدل أكبر من معدل النمو السنوي لعدد السكان ، مما يؤشر على قدرة الاستيعاب في السوق الذي يوضحه أعداد العاملين الوافدين ، إذ بلغ عدد العمال الوافدين في العام ١٩٧٣ (٣٨٠) عامل لكنه ارتفع بصورة كبيرة جدا إلى مستوى (٤١ ألف) عامل في العام ١٩٧٩ و أستمر بالتزايد ليصل إلى مستوى (٧٩,٦ ألف) عامل في العام ١٩٨٠ [٢١]. و قد كان من نتائج هذا الانفتاح زيادة أعداد العمالة متدنية الكفاءة نتيجة لانخفاض مردود العمل ، مما يعد من أهم أسباب انخفاض مستوى نوعية الانتاج الأردني، و الذي أثر بطبيعة الحال على مجمل مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية التي عبرت عنها مؤشرات سوق العمل خلال هذه المرحلة .

المرحلة الرابعة : [١٩٨٩ - ١٩٩٧]

تابعت الأحداث الطارئة تأثيرها على الاقتصاد الأردني - خلال هذه المرحلة - بآثار تراكمية أدت إلى تردي المؤشرات الاقتصادية بصورة واضحة ، فتناقصت المساعدات الخارجية خاصة الخليجية نتيجة تدهور أسعار النفط حتى توقفت نهائيا نتيجة للمواقف السياسية خلال حرب الخليج الثانية ، و التي ترافقت أيضا مع اغلاق الباب في وجه العمالة الأردنية في دول الخليج ، و النقص الكبير في قدرة استيعاب السوق العراقي من الانتاج الأردني نتيجة فرض الحصار على العراق. و قد انعكست كل هذه الظروف على مؤشرات سوق العمل الأردني ، فبلغ معدل البطالة للجنسين مستوى قياسي بلغ (١٨,٨ %) في العام . و قد تابع معدل البطالة للجنسين و لكل من الذكور و الإناث النمو الموجب خلال سنوات هذه الفترة و كان أعلى معدل نمو سنوي لمعدل البطالة للذكور حيث نما خلال الفترة بمعدل (٦,٢ %) سنويا .

---

[٢١] عيسى أبراهيم و أخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٩ ، جدول رقم (٧-١) ، ص ٥٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢ - ٥ - ٢) مراحل تطور مؤشرات سوق العمل الأردني قطاعياً

سيقتصر التحليل في هذا الاطار على الفترة الزمنية من العام ١٩٧٦ حتى العام ١٩٩٦، تبعاً لتوفر البيانات عن حصة القطاعات من الضرائب المباشرة و غير المباشرة ، و ذلك في سبيل استكمال أهداف البحث في أستطلاع العلاقة التاريخية بين تطور حصة القطاعات من الضرائب المباشرة مع تطور استيعاب هذه القطاعات من القوى العاملة و الذي سنفرد له المبحث السادس من هذا الفصل كما يقسّم هذا المبحث الاقتصاد الأردني إلى أربعة قطاعات هي ؛ قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الانشاءات ، و قطاع الخدمات (أنظر الجداول من (٢-٩) إلى (٢-١٤)) .

من أهم العوامل التي تؤثر على مستوى استيعاب القطاع للأيدي العاملة هي نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي إلى جانب طريقة الأنتاج المستخدمة فيه و مدى كثافة استخدامه للأيدي العاملة . و عند استعراض البيانات الخاصة بالقطاعات الاقتصادية ، نجد أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع بالناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ما يعادل (٦٤,٤%) و هذا بدوره ما انعكس على مستوى استيعاب هذا القطاع من مجموع الأيدي العاملة في الاقتصاد التي بلغت بالمتوسط (٦٨,٩%) من عدد العاملين في مجمل القطاعات . و لعل هذه الحصة الأكبر لصالح قطاع الخدمات تعبر بشكل بارزعن طبيعة و بيئة الاقتصاد الأردني الذي يتصف بإنه متوسط بين دول المنطقة العربية في أسيا و أفريقيا كما أنه يعتبر ممراً بين القارات ، مما يفسر ارتفاع أهمية قطاع الخدمات في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي .

أما القطاع الصناعي فيحتل المركز الثاني بعد قطاع الخدمات في نسبة مساهمتة في الناتج المحلي الاجمالي و بفارق كبير ، حيث بلغ متوسط مساهمة القطاع الصناعي خلال الفترة ما نسبته (١٩,٥%) سنوياً ، كما نجد بالمقابل أن عدد العاملين في هذا القطاع يشكل بالمتوسط ما نسبته (١١,٥%) من مجمل عدد العاملين في الاقتصاد في كل سنة من سنوات الفترة الممتدة من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٩٦ ، أما قطاع الانشاءات فقد بلغ متوسط مساهمته بالناتج المحلي الاجمالي سنوياً ما نسبته (٧,٤%) و جعله يستوعب (١٠,٨%) من عدد العاملين بالاقتصاد سنوياً بالمتوسط .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٢-٩) مؤشرات القطاع الزراعي للفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٦

العام	نسبة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الأجمالي	عدد العاملين بالقطاع بالألف	كنسبة من مجموع العاملين	عوائد العاملين بأجر م د	فائض التشغيل بالمليون د	حصيلة الضرائب من القطاع بالمليون د	حصيلة الضرائب المباشرة من القطاع م د	حصيلة الضرائب غير المباشرة من القطاع م د
1976	8.8%	49.5	13.7%	8.50	31.10	0.1030	0.0030	0.10
1977	9.1%	48.1	12.9%	9.90	39.20	0.2038	0.0038	0.20
1978	11.3%	46.7	12.2%	12.20	60.80	0.2034	0.0034	0.20
1979	7.0%	46.7	11.5%	10.70	47.30	0.2035	0.0035	0.20
1980	7.9%	42.9	10.2%	13.70	65.50	0.2031	0.0031	0.20
1981	4.2%	40.6	9.3%	18.30	57.00	0.2032	0.0032	0.20
1982	6.1%	37.4	8.3%	18.20	69.60	0.2022	0.0022	0.20
1983	6.8%	34.4	7.4%	17.90	86.00	-3.5983	0.0017	-3.60
1984	5.5%	36.9	7.6%	19.90	70.70	-3.4982	0.0018	-3.50
1985	5.5%	39.2	7.8%	20.40	71.10	-3.8965	0.0035	-3.90
1986	6.3%	40.7	7.6%	21.00	85.20	-2.5961	0.0039	-2.60
1987	7.3%	41.1	7.4%	21.80	107.50	-2.8954	0.0046	-2.90
1988	6.9%	43.6	7.6%	21.70	104.00	-3.4966	0.0034	-3.50
1989	6.6%	41.9	7.2%	24.10	104.30	0.4065	0.0065	0.40
1990	8.1%	46.0	7.3%	26.50	149.60	0.5043	0.0043	0.50
1991	7.9%	50.3	7.4%	32.40	158.70	0.7021	0.0021	0.70
1992	7.7%	64.4	7.4%	35.30	187.50	1.0022	0.0022	1.00
1993	5.5%	58.2	6.4%	24.90	190.10	0.8024	0.0024	0.80
1994	4.9%	88.5	9.3%	31.10	192.80	0.8025	0.0025	0.80
1995	4.0%	66.3	6.8%	53.60	204.50	1.0038	0.0038	1.00
1996	3.7%	92.4	9.3%	50.10	212.10	1.0030	0.0030	1.00
م م	-4.29%	3.17%	-1.92%	9.28%	10.08%	12.05%	0.00%	12.20%

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٣ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى أبراهيم و أخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، قسم الدراسات ، معلومات غير منشورة

٦) م م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول

٧) م د = مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk

جدول (٢-١٠) مؤشرات القطاع الصناعي للفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٦

العام	نسبة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الأجمالي	عدد العاملين بالقطاع بالألف	كنسبة من مجموع العاملين	عوائد العاملين بأجر م د	فائض التشغيل بالمليون د	حصيلة الضرائب من القطاع بالمليون د	حصيلة الضرائب المباشرة من القطاع م د	حصيلة الضرائب غير المباشرة من القطاع م د
1976	14.3%	34.1	9.4%	18.70	42.20	11.00	7.80	3.20
1977	14.9%	34.8	9.4%	21.30	56.30	9.60	8.60	1.00
1978	14.2%	35.5	9.3%	23.60	59.60	11.40	10.10	1.30
1979	17.8%	37.4	9.2%	38.20	99.40	-10.00	12.60	-22.60
1980	18.1%	40.0	9.5%	51.20	109.80	2.60	9.10	-6.50
1981	13.5%	44.1	10.1%	69.00	144.90	14.80	15.10	-0.30
1982	18.9%	47.5	10.5%	80.70	153.20	9.40	11.40	-2.00
1983	16.8%	51.1	10.9%	88.80	131.80	36.50	11.10	25.40
1984	19.4%	55.0	11.3%	98.70	170.50	27.60	15.40	12.20
1985	17.5%	58.6	11.7%	111.30	113.20	52.40	12.10	40.30
1986	16.8%	63.2	11.8%	115.40	112.80	157.10	11.80	145.30
1987	17.5%	67.7	12.2%	120.60	124.60	152.90	10.80	142.10
1988	17.0%	68.2	11.9%	132.80	97.90	140.30	18.40	121.90
1989	21.9%	68.7	11.8%	145.00	215.50	148.50	68.40	80.10
1990	23.6%	72.5	11.5%	158.80	287.00	164.40	42.00	122.40
1991	24.4%	79.3	11.6%	182.70	230.90	162.80	40.50	122.30
1992	24.6%	99.2	11.4%	220.10	251.90	186.70	38.80	147.90
1993	23.6%	102.8	11.3%	238.90	255.30	254.50	34.90	219.60
1994	25.9%	148.6	15.7%	276.90	261.90	284.70	49.20	235.50
1995	25.5%	156.9	16.1%	310.90	276.40	290.50	52.00	238.50
1996	23.9%	144.1	14.5%	324.00	288.30	323.40	54.40	269.00
م م	2.61%	7.47%	2.17%	15.33%	10.08%	18.42%	10.20%	24.80%

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٣ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى أبراهيم و أخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، قسم الدراسات ، معلومات غير منشورة

٦) م م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول

٧) م د = مليون دينار

© Al-Jaber Dr. Khaled Mahmoud Khaled

جدول (٢-١١) مؤشرات قطاع الخدمات للفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٦

العام	نسبة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الأجمالي	عدد العاملين بالقطاع بالألف	كنسبة من مجموع العاملين	عوائد العاملين بأجر م د	فائض التشغيل بالمليون د	حصيلة الضرائب من القطاع بالمليون د	حصيلة الضرائب المباشرة من القطاع م د	حصيلة الضرائب غير المباشرة من القطاع م د
1976	67.7%	238.2	65.9%	163.40	121.50	17.90	10.90	7.00
1977	66.5%	245.0	66.0%	183.20	150.50	22.40	13.60	8.80
1978	64.7%	252.2	66.1%	207.80	172.00	26.20	16.50	9.70
1979	65.4%	268.6	66.3%	262.30	236.90	29.70	18.60	11.10
1980	64.1%	284.4	67.7%	302.00	277.50	32.20	19.80	12.40
1981	44.0%	296.0	68.0%	361.80	349.90	44.70	29.70	15.00
1982	63.7%	311.3	69.0%	416.80	403.20	37.70	25.30	12.40
1983	64.8%	326.7	69.9%	457.40	416.20	45.60	26.90	18.70
1984	64.6%	337.1	69.6%	498.00	469.30	54.40	26.00	28.40
1985	68.7%	349.4	69.5%	531.70	493.10	39.10	18.90	20.20
1986	69.3%	372.7	69.6%	586.30	461.90	40.30	17.40	22.90
1987	68.8%	388.6	69.9%	611.60	467.70	39.70	17.00	22.70
1988	70.3%	402.7	70.4%	651.30	498.20	35.20	21.50	13.70
1989	66.7%	415.2	71.2%	675.50	448.40	66.00	53.50	12.50
1990	63.8%	449.2	71.3%	670.30	472.90	66.80	43.00	23.80
1991	63.0%	484.6	71.2%	749.40	578.50	66.80	45.20	21.60
1992	61.0%	619.4	71.2%	872.90	641.60	83.50	54.90	28.60
1993	62.8%	684.9	75.3%	983.80	645.80	81.70	54.10	27.60
1994	61.5%	616.6	65.0%	1079.10	656.40	93.40	64.10	29.30
1995	63.4%	651.0	66.8%	1208.70	666.90	103.50	68.70	34.80
1996	66.6%	661.0	66.5%	1334.50	688.40	100.00	62.00	38.00
م م	-0.08%	5.24%	0.05%	11.07%	9.06%	8.98%	9.08%	8.83%

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٣ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى أبراهيم و أخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، قسم الدراسات ، معلومات غير منشورة

٦) م م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول

٧) م د = مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١٢) مؤشرات قطاع الانشاءات للفترة من ١٩٧٦ - ١٩٩٦

العام	نسبة مساهمة القطاع بالناتج المحلي الأجمالي	عدد العاملين بالقطاع بالألف	كنسبة من مجموع العاملين	عوائد العاملين بأجر م د	فائض التشغيل بالمليون د	حصيلة الضرائب من القطاع بالمليون د	حصيلة الضرائب المباشرة من القطاع م د	حصيلة الضرائب غير المباشرة من القطاع م د
1976	9.2%	39.6	11.0%	21.90	11.80	1.10	1.00	0.10
1977	9.5%	43.5	11.7%	27.10	15.00	1.30	1.20	0.10
1978	9.8%	47.1	12.3%	32.40	18.30	1.50	1.40	0.10
1979	9.9%	52.6	13.0%	42.70	23.40	1.60	1.40	0.20
1980	9.9%	52.7	12.6%	51.20	27.90	1.00	0.80	0.20
1981	7.0%	54.6	12.5%	65.80	35.40	1.20	0.90	0.30
1982	11.4%	55.0	12.2%	86.10	46.50	1.70	1.40	0.30
1983	11.6%	55.3	11.8%	92.70	53.10	1.40	1.10	0.30
1984	10.5%	55.7	11.5%	91.20	56.90	1.70	1.30	0.40
1985	8.3%	55.2	11.0%	88.20	36.30	1.40	0.90	0.50
1986	7.6%	58.9	11.0%	79.60	35.70	2.00	1.40	0.60
1987	6.4%	58.3	10.5%	83.90	18.70	1.70	0.70	1.00
1988	5.8%	57.7	10.1%	82.20	10.30	1.70	0.30	1.40
1989	4.8%	57.6	9.9%	88.90	-6.60	1.80	0.40	1.40
1990	4.5%	62.4	9.9%	89.00	-3.40	2.20	0.70	1.50
1991	4.7%	66.6	9.8%	110.00	1.10	2.00	0.70	1.30
1992	6.7%	87.0	10.0%	159.30	40.50	2.70	0.90	1.80
1993	8.1%	63.7	7.0%	214.80	40.70	2.80	0.70	2.10
1994	7.6%	95.1	10.0%	211.90	42.00	2.70	0.40	2.30
1995	7.0%	100.4	10.3%	234.90	47.10	3.00	0.60	2.40
1996	5.8%	96.4	9.7%	209.60	52.30	3.70	0.90	2.80
م م	-2.31%	4.55%	-0.61%	11.96%	7.73%	6.25%	-0.53%	18.13%

المصدر :

١) البنك المركزي الأردني ، بيانات إحصائية سنوية ، ١٩٦٤ - ١٩٩٥ ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٢) البنك المركزي الأردني ، النشرة الأحصائية الشهرية ، المجلد ٣٥ - العدد ٣ ، شباط ١٩٩٩ ، دائرة الأبحاث و الدراسات

٣) عيسى ابراهيم و أخرون ، دراسة واقع و مستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ١٩٨٩ ، ص ٨٠

٤) وزارة العمل ، التقرير السنوي ، عدة سنوات

٥) دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، قسم الدراسات ، معلومات غير منشورة

٦) م م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول

٧) م د = مليون دينار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١٢-١)

أجمالي عوائد العاملين بأجر مبينة حسب القطاع (مليون دينار) للفترة ١٩٦٨-١٩٩٧

العام	عوائد عاملين زراعة	عوائد عاملين صناعة	عوائد عاملين خدمات	عوائد عاملين انشاءات	عوائد عاملين بأجر م د
1968	2.20	5.20	50.20	5.80	63.40
1969	2.30	6.20	58.30	6.40	73.20
1970	1.60	5.10	60.80	4.60	72.10
1971	2.40	5.50	62.00	4.40	74.30
1972	2.70	6.50	68.10	5.50	82.80
1973	1.80	8.20	69.50	9.10	88.60
1974	3.10	11.30	82.70	10.00	107.10
1975	4.50	13.60	92.40	9.60	120.10
1976	8.50	18.70	163.40	21.90	212.50
1977	9.90	21.30	183.20	27.10	241.50
1978	12.20	23.60	207.80	32.40	276.00
1979	10.70	38.20	262.30	42.70	353.90
1980	13.70	51.20	302.00	51.20	418.10
1981	18.30	69.00	361.80	65.80	514.90
1982	18.20	80.70	416.80	86.10	601.80
1983	17.90	88.80	457.40	92.70	656.80
1984	19.90	98.70	498.00	91.20	707.80
1985	20.40	111.30	531.70	88.20	751.60
1986	21.00	115.40	586.30	79.60	802.30
1987	21.80	120.60	611.60	83.90	837.90
1988	21.70	132.80	651.30	82.20	888.00
1989	24.10	145.00	675.50	88.90	933.50
1990	26.50	158.80	670.30	89.00	944.60
1991	32.40	182.70	749.40	110.00	1074.50
1992	35.30	220.10	872.90	159.30	1287.60
1993	24.90	238.90	983.80	214.80	1462.40
1994	31.10	276.90	1079.10	211.90	1599.00
1995	53.60	310.90	1208.70	234.90	1808.10
1996	50.10	324.00	1334.50	209.60	1918.20
1997	26.00	344.00	1442.50	191.00	2003.50

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة ، قسم الحسابات القومية ، جداول غير منشورة

جدول (٢-١٢-٢)

عوائد العاملين بأجر كنسبة من الأجمالي الكلي (%) للفترة ١٩٦٨-١٩٩٧

العام	عوائد عاملين زراعة	عوائد عاملين صناعة	عوائد عاملين خدمات	عوائد عاملين انشاءات	عوائد عاملين مجمل الأقتصاد
1968	3.5%	8.2%	79.2%	9.1%	100.0%
1969	3.1%	8.5%	79.6%	8.7%	100.0%
1970	2.2%	7.1%	84.3%	6.4%	100.0%
1971	3.2%	7.4%	83.4%	5.9%	100.0%
1972	3.3%	7.9%	82.2%	6.6%	100.0%
1973	2.0%	9.3%	78.4%	10.3%	100.0%
1974	2.9%	10.6%	77.2%	9.3%	100.0%
1975	3.7%	11.3%	76.9%	8.0%	100.0%
1976	4.0%	8.8%	76.9%	10.3%	100.0%
1977	4.1%	8.8%	75.9%	11.2%	100.0%
1978	4.4%	8.6%	75.3%	11.7%	100.0%
1979	3.0%	10.8%	74.1%	12.1%	100.0%
1980	3.3%	12.2%	72.2%	12.2%	100.0%
1981	3.6%	13.4%	70.3%	12.8%	100.0%
1982	3.0%	13.4%	69.3%	14.3%	100.0%
1983	2.7%	13.5%	69.6%	14.1%	100.0%
1984	2.8%	13.9%	70.4%	12.9%	100.0%
1985	2.7%	14.8%	70.7%	11.7%	100.0%
1986	2.6%	14.4%	73.1%	9.9%	100.0%
1987	2.6%	14.4%	73.0%	10.0%	100.0%
1988	2.4%	15.0%	73.3%	9.3%	100.0%
1989	2.6%	15.5%	72.4%	9.5%	100.0%
1990	2.8%	16.8%	71.0%	9.4%	100.0%
1991	3.0%	17.0%	69.7%	10.2%	100.0%
1992	2.7%	17.1%	67.8%	12.4%	100.0%
1993	1.7%	16.3%	67.3%	14.7%	100.0%
1994	1.9%	17.3%	67.5%	13.3%	100.0%
1995	3.0%	17.2%	66.8%	13.0%	100.0%
1996	2.6%	16.9%	69.6%	10.9%	100.0%
1997	1.3%	17.2%	72.0%	9.5%	100.0%

المصدر : دائرة الأحصاءات العامة ، قسم الحسابات القومية ، جداول غير منشورة

© Department of Statistics

جدول (٢ - ١٤) متوسط الأجر الشهري الحقيقي (بأسعار عام ١٩٩٠) للعاملين حسب القطاع و معدل النمو السنوي لكل منها للفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٦)

العام	متوسط الأجر الحقيقي على مستوى كل القطاعات (دينار) *	معدل النمو السنوي *	متوسط الأجر الحقيقي بالقطاع الزراعي (دينار) *	معدل النمو السنوي *	متوسط الأجر الحقيقي بالقطاع الصناعي (دينار) *	معدل النمو السنوي *	متوسط الأجر الحقيقي بقطاع الخدمات (دينار) *	معدل النمو السنوي *	متوسط الأجر الحقيقي بقطاع الانشاءات (دينار) *	معدل النمو السنوي *	مخفض الناتج المحلي الاجمالي (1990 = 1)
1976	137.2		40.1		128.0		160.1		129.0		0.357
1977	132.2	-3.7%	41.9	4.5%	124.2	-2.9%	152.0	-5.1%	126.7	-1.8%	0.410
1978	137.7	4.2%	49.8	18.9%	126.3	1.7%	156.8	3.2%	131.0	3.4%	0.438
1979	145.5	5.7%	38.2	-23.2%	170.3	34.8%	162.8	3.8%	135.3	3.3%	0.500
1980	155.1	6.5%	49.7	30.3%	199.4	17.1%	165.4	1.6%	151.2	11.8%	0.535
1981	163.4	5.4%	62.3	25.3%	216.1	8.4%	168.9	2.1%	166.5	10.1%	0.603
1982	169.4	3.7%	61.8	-0.8%	215.6	-0.2%	170.1	0.7%	199.0	19.5%	0.656
1983	169.6	0.1%	62.8	1.5%	209.7	-2.7%	169.1	-0.6%	202.3	1.7%	0.690
1984	166.9	-1.6%	61.7	-1.8%	205.2	-2.1%	168.9	-0.1%	187.1	-7.5%	0.729
1985	171.0	2.5%	59.4	-3.6%	217.1	5.8%	174.0	3.0%	182.7	-2.4%	0.729
1986	171.8	0.4%	59.2	-0.4%	209.4	-3.5%	180.3	3.7%	154.8	-15.2%	0.727
1987	172.8	0.6%	60.8	2.6%	204.1	-2.6%	180.4	0.0%	165.1	6.6%	0.727
1988	173.1	0.2%	55.6	-8.5%	217.1	6.4%	180.4	0.0%	158.9	-3.8%	0.747
1989	147.0	-15.1%	52.8	-5.0%	193.8	-10.7%	149.5	-17.2%	141.8	-10.8%	0.907
1990	124.9	-15.0%	48.0	-9.1%	182.6	-5.8%	124.3	-16.8%	118.9	-16.1%	1.000
1991	125.9	0.7%	51.4	7.0%	183.7	0.6%	123.3	-0.8%	131.7	10.8%	1.045
1992	112.7	-10.4%	41.8	-18.7%	169.0	-8.0%	107.4	-12.9%	139.4	5.8%	1.094
1993	117.3	4.1%	31.2	-25.2%	169.6	0.4%	104.8	-2.4%	246.0	76.4%	1.142
1994	120.4	2.6%	25.1	-19.6%	133.1	-21.6%	125.0	19.2%	159.2	-35.3%	1.167
1995	123.0	2.2%	53.6	113.6%	131.4	-1.3%	123.1	-1.5%	155.1	-2.5%	1.257
1996	118.9	-3.4%	33.4	-37.7%	138.5	5.4%	124.3	1.0%	133.9	-13.7%	1.353
م م	-0.72%		-0.91%		0.39%		-1.26%		0.18%		6.89%
متوسط الفترة	دينار 145.5		دينار 49.5		دينار 178.3		دينار 151.0		دينار 157.9		

* حسبت من قبل الباحث

** م م = معدل النمو السنوي خلال الفترة الزمنية التي يغطيها الجدول

© Arabic Digital Library-Yarmouk

و من أبرز الدلالات على التوزيع القطاعي للناتج المحلي الاجمالي ما تبرزه جملة المفاهيم التي يتبناها المجتمع و التي تأتي – بالرغم من أن الاقتصاد الأردني يعتبر ذو صبغة زراعية – لتدفع بإتجاه رفع مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي ، لكن البيانات توضح لنا أن جملة من الاعتبارات التاريخية إضافة إلى ما تعرض له الاقتصاد الأردني من هزات إلى جانب شح مصادر المياه و ارتفاع تكلفة الزراعة ، أن هذا القطاع الهام استراتيجيا لم يساهم إلا بنسبة (٦,٥%) بالمتوسط خلال سنوات هذه الفترة من الناتج المحلي الاجمالي ، و هذا ما جعله أقل القطاعات استيعابا للأيدي العاملة على الرغم ما تتميز به طرق الانتاج في هذا القطاع من ارتفاع استخدام الأيدي العاملة حيث لم يستوعب القطاع بالمتوسط أكثر من (٨,٨%) سنويا من أعداد العاملين في الاقتصاد الأردني .

و في محاولة البحث لاستكمال تحليل هذه البيانات فقد تمت مقارنة متوسط الأجر الشهري الحقيقي الثابت للعامل بأسعار العام ١٩٩٠ ، كما يظهر في الجدول (٢-١٤) ، مما ساهم في توضيح جملة من العوامل المؤثرة في سوق العمل الأردني ، و الذي فسر قلة استيعاب أو استقطاب القطاع الزراعي للأيدي العاملة نتيجة أن متوسط الأجر الشهري الحقيقي بأسعار العام ١٩٩٠ بلغ ما لا يتجاوز ال (٤٩,٥) دينار بالمتوسط خلال سنوات الفترة . في حين أن متوسط الدخل الشهري الحقيقي بالأسعار الثابته للعاملين في قطاع الخدمات بلغ ما قيمته (١٥١) دينار شهريا مقارنة مع (١٧٨,٣) دينار في قطاع الصناعة و (١٥٧,٩) دينار بالمتوسط سنويا في قطاع الانشاءات . و قد فسر ارتفاع متوسط الأجر الحقيقي بالأسعار الثابته للعام ١٩٩٠ في قطاع الصناعة تبعا لنوعية العمالة التي يتطلبها العمل في هذا القطاع و التي تبين أن ارتفاع هذه النوعية و المهارة التي تكتسبها تؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الشهري للعاملين في القطاع .

و استخلاصا لبعض المؤشرات التي تخدم أهداف البحث نجد أن الاستعراض السابق يفضي إلى أن توزيع العاملين بين القطاعات في الاقتصاد الأردني غير متجانس عدديا ، في حين نجد أن قطاع الخدمات يستوعب بالمتوسط سنويا (٦٨,٩%) من عدد العاملين ، تنخفض هذه النسبة إلى مستوى لا يتجاوز (٨,٨%) في قطاع الزراعة ، و في نفس الاطار يمكننا الاستنتاج بإن الاقتصاد الأردني يعتمد على طرق أنتاج كثيفة استخدام الأيدي العاملة بالمتوسط و هذا يعكس حصة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي على حصة استيعاب هذه القطاعات من الأيدي العاملة في الاقتصاد الأردني ، و التي تفضي إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع مساهمة القطاع بالناتج المحلي الاجمالي كنسبة مع ارتفاع قدرة أستقطاب القطاع للأيدي العاملة ، كما يبرز ذلك أن هناك تشويه في قدرة الأجور الشهرية على تفسير توجهات الأيدي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العاملة في الأردن ، مما يفسر على إن الدخل من العمل ليس هو أهم العوامل المؤثرة في توجهات الأيدي العاملة في الأردن ، مما يترك الباب مفتوحا أمام جملة من المؤشرات الاقتصادية و الديمغرافية و الاجتماعية التي تؤثر في هذه التوجهات.

(٢-٥-٣) مؤشرات خاصة من واقع سوق العمل الأردني

على الرغم من المعلومات التي تبينها المباحث السابقة خاصة في إطار عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن وتبعا لما يقدمه من خدمة لأهداف الدراسة و محاولة لاستقراء العوامل المؤثرة في سوق العمل الأردني ضمن تصنيفاته ، وفي إطار خصوصية هذه الدراسة لاستخلاص اثر ضريبة الدخل على عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة، و استدراكا لما يحمله قانون ضريبة الدخل من مضامين تؤدي إلى حصر طبيعة العاملين في كل من القطاع العام والقطاع الخاص فيما يتعلق بتوجهات هذه الفئة ومدى إمكانية تفسير ذلك في إطار عدد ساعات عملهم ودخلهم المتأتي من العمل ، ونتيجة لعدم توفر البيانات التي يمكن أن يعول عليها في إطار هدف هذه الدراسة فقد اتجه الباحث نحو استخدام البيانات المتوفرة في دراسات الاستخدام التي تقوم بها دائرة الإحصاءات العامة سنويا ، و التي تغطي المنشآت التي يعمل بها خمسة أفراد فأكثر بإستثناء قطاع الزراعة . فقد وجد الباحث من المبررات ما يمكن من خلاله استخدام بيانات هذه الدراسات كبيانات يمكن أن تفضي إلى سلسلة من المؤشرات على طبيعة العمالة الأردنية في كل من القطاعين العام والخاص ، وخصوصا في إطار ربط الدراسة لهذه التوجهات مع ضريبة الدخل في الأردن . فمن وجهة نظر الباحث فان المنشآت التي يعمل بها خمسة أفراد واكثر يمكن أن تكون المنشآت التي يكون دخول أفرادها من ضمن الدخول التي تستوفى عليها ضرائب الدخل لما تتمتع به مثل هذه المنشآت من قوة اقتصادية ممكنة ، تجعلها تضفي بعدا اكثر واقعية على جهود هذا البحث إلى جانب أن هذه الدراسات قد تطرقت إلى موضوع معدل ساعات عمل الفرد في المنشآت قيد الدراسة والتي تشكل الآلية الأقرب للفهم في إطار النظرية المحدثة التي تستخدم هذه الدراسة نموذجها وفرضياتها في صياغة النموذج الذي يقيس مدى تفاعل الفرد العامل في القطاع الخاص مع ضريبة الدخل على دخله من العمل وعلى دخله من غير العمل .

وفي جانب آخر فان منهجية دراسات الاستخدام قد تم تغيرها منذ العام ١٩٩٢ مما افقد الدراسات التي تسبق هذا العام الترابط الذي يمكن على أساسه اعتماد سلسلة زمنية للبيانات

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المتوفرة مما دفع الباحث للاعتماد على السلسلة المتجانسة منذ العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٦. و مما يجدر ذكره ان هذا الجزء من الدراسة قد اعتمد على منهجية تقسيم العاملين حسب القطاع الذي يعملون به، بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ثم تابع المحاولة في إطار تقسيم فئات العاملين وفي القطاعين على أساس المحافظة والجنس و النشاط الاقتصادي كما تناول البحث تقسيم العمالة إلى دائمة أو مؤقته .

(٢-٥-٣-١) العاملون في القطاع العام

بلغ عدد العاملين في القطاع العام (في المنشآت التي تشغل ٥ أفراد فاكثر) في عام ١٩٩٦ (٢٢٦.٠٥٦) عامل وعاملة كان منهم عمال دائمون باجر و عددهم ١٤٦.٩٧٣ عامل من الذكور و٦١.٠٨٧ من الإناث . أما العاملين المؤقتين باجر فتوزعوا بين ١٥.٢٨١ عامل من الذكور و ٢.٧١٥ فقط من الإناث وهو ما يمكننا من الاستنتاج بأنه وتبعا لتطور أعداد العاملين خلال الفترة ٩٢ إلى ٩٦ كما يبينها الجدول (٢-١٥) أن العاملين الذكور أستمروا بتشكيل النسبة الأكبر من أعداد العاملين في هذا القطاع خاصة العاملين الدائمين منهم ، وهو ما يبين أن العاملين بهذا القطاع يتوجهون نحو العمل به إذا كان العمل دائم ويؤكد على ذلك ما أبرزته المؤشرات السابقة أن متوسط اجر الفرد قد ابرز كذلك مدى أهمية الأجر في توجهات الأفراد العاملين ، فقد كان متوسط اجر العامل الدائم الشهري في العام ١٩٩٦ ما مقداره ٢٤٨ دينار مقابل ١٣٥ دينار شهري للعامل المؤقت من الذكور والذي ارتفع بمعدل سنوي بلغ (٦,٦%) حيث كان في العام ١٩٩٢ ما مقداره ١٩٢ دينار فقط أما متوسط اجر الشهر للفرد المؤقت من الذكور فقد نما سنويا خلال فترة الدراسة (٤,٨%) حيث كان لا يتجاوز ١١٢ دينار شهري فقط في العام ١٩٩٢ . أما فيما يتعلق بالعاملات الإناث فقد دعمت مستويات أجورهن فرض تأثر مشاركة المرآة في العمل بمستوى اجرها حيث بلغ اجر العاملة الدائمة في العام ١٩٩٦ ما مقدراه ٢١١ دينار بارتفاع عن العام ١٩٩٢ حيث بلغ ١٥٢ دينار فقط آنذاك ، أما أجور العاملات المؤقتات فقد تميز بنهج عكسي لباقي الفئات حيث انخفض في العام ١٩٩٦ إلى ٩٠ دينار شهري فقط بالمقارنة مع ١٢٠ دينار شهري في العام ١٩٩٢ ، من جهة أخرى وفي إطار دراسة متوسط عدد ساعات العمل فقد أبرزت البيانات التي تتعلق بالعاملين الدائمين فقط بان متوسط عدد ساعات العمل للذكور قد بلغت في العام ١٩٩٦ معدل ٢١٦ ساعة شهريا حيث ارتفعت عن متوسط عدد ساعات العمل للفرد العامل الدائم في العام ١٩٩٢ والتي كانت ٢٠٥ ساعات فقط آنذاك ، أما العاملات الدائمات فقد كان متوسط عدد ساعات عملهن شهريا ٢٠١ ساعة وهو ما يظهر أن متوسط عدد ساعات العمل للإناث اقل من متوسط عدد ساعات العمل للذكور وان كلاهما يرتبط بمتوسط اجر الفرد الشهري مع التأكيد على أن مستوى التغير في عدد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ساعات عمل المرأة اقل من مستوى التغير في عدد ساعات عمل الرجل ويتناسب مع مستوى تغير اجر الرجل في هذا القطاع بالذات.

وفي إطار التأكيد على مركزية العمل في القطاع العام وتركزه في عمان فقد بين الجدول (٢-١٧-١) بانه خلال فترة الدراسة تركز عدد العاملين في القطاع العام في محافظة العاصمة ثم تلاها محافظة اربد والزرقاء أما باقي المحافظات ففي العام ١٩٩٦ لم يزد عدد العاملين في القطاع العام في أي من المحافظات الأخرى عن ٦٠٠٠ موظف رغم الكثافة السكانية المرتفعة في بعض هذه المحافظات كمحافظة الكرك مثلا ، مما يدعو بدوره إلى وجوب بناء قاعدة من اللامركزية في العمل في القطاع العام حتى تؤدي لخلق فرص عمل اكثر على مستوى المحافظات يمكن ان تساهم بالتالي في حل جزء ولو يسير من البطالة التي يعاني منها سوق العمل في الأردن .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arab Digital Library-Yarmouk University

النشاط الاقتصادي		ذكور					اناث				
		عام٩٢	عام٩٣	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦	عام٩٢	عام٩٣	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦
تعدين و استغلال المحاجر	عدد المنشات	2	2	3	3	3					
	مجمل العاملين	6314	6436	6515	6589	6756					
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	6149	6268	6348	6414	6579	165	168	167	175	177
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	15237740	15541005	15209979	1591525	1630718	40920	41664	41106	43152	43696
	متوسط الساعات للعامل الواحد	248	248	247	248	248	248	248	246	247	248
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	1918	1980	2260	2318	2733	43	45	48	56	59
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	312	316	356	361	415	261	267	290	318	339
صناعات التحويلية	عدد المنشات	9	10	9	8	8					
	مجمل العاملين	6362	6766	1918	1486	1472					
	عدد العاملين المؤقتين	274	57	0	79	0	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	47	17	0	109	0	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	5584	6137	1777	1292	1343	504	522	141	117	129
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	1373367	1516297	434374	319362	332973	122219	139659	34906	29046	31992
	متوسط الساعات للعامل الواحد	246	247	244	247	248	242	244	248	248	248
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	1091	1148	338	265	321	62	73	22	17	22
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	195	187	190	205	239	123	127	158	147	173
كهرباء و الغاز و المياه	عدد المنشات	2	2	2	3	3					
	مجمل العاملين	10789	9363	10178	11206	11580	25	20	6	0	0
	عدد العاملين المؤقتين	5120	2987	2461	2084	2926	105	133	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	135	136	186	158	172	210	270	380	461	455
	العاملون الدائمون باجر	5434	6086	7331	6656	8199	38778	50220	70556	86366	95108
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	1011425	1113996	1481826	1922458	1931370	185	186	186	186	209
	متوسط الساعات للعامل الواحد	186	186	202	222	236	35	44	73	91	92
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	1042	1145	1845	2042	2033	166	164	191	197	202
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	192	188	252	236	248					
بناءات	عدد المنشات				1	1					
	مجمل العاملين				56	55					
	عدد العاملين المؤقتين										
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار										
	العاملون الدائمون باجر				54	53					
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر				13392	13144					
	متوسط الساعات للعامل الواحد				248	248					
	اجمالي المدفوع (الف دينار)				10	10					
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار				193	196					
الجملة و المفرق و الصيانة	عدد المنشات	1	1	1	1	1					
	مجمل العاملين	661	677	799	811	907					
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	503	519	635	625	691	158	158	164	186	216
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	93805	96534	157480	154549	166772	29202	29388	30672	46128	53568
	متوسط الساعات للعامل الواحد	186	186	248	247	241	185	186	248	248	248
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	72	76	113	112	125	19	19	24	28	35
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	144	146	177	179	180	122	122	149	150	161
فنادق و المطاعم	عدد المنشات	7	7	6	5	6					
	مجمل العاملين	1384	1506	1339	1031	1172					
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	1280	1396	1223	955	1084	104	110	116	76	88
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	301659	337731	334206	226593	274133	24676	26598	30752	17670	21359
	متوسط الساعات للعامل الواحد	236	242	273	237	253	237	242	265	233	243
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	246	272	242	171	185	21	22	25	14	17
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	193	195	198	179	171	199	203	214	181	189
ل و التخزين و الاتصالات	عدد المنشات	11	11	11	11	14					
	مجمل العاملين	20753	20520	20587	19891	23946					
	عدد العاملين المؤقتين	1584	2677	2993	1452	764	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	132	150	151	127	150	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	17306	15929	15722	16534	20746	1863	1914	1822	1905	2436
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	3829287	3697846	3797113	3799487	4516785	408805	415953	453172	415220	515494
	متوسط الساعات للعامل الواحد	221	232	242	230	218	219	217	242	218	212
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	3577	3664	4245	4791	5533	360	376	680	552	660
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	207	230	270	290	267	193	197	363	290	271
المالية	عدد المنشات	8	8	5	7	7					
	مجمل العاملين	3379	3612	1709	1969	1996					
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	2621	2793	1175	1373	1403	758	819	534	596	593
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	616270	635797	231840	264632	286595	171381	177918	104658	114700	122980
	متوسط الساعات للعامل الواحد	235	228	197	193	204	226	217	196	192	207
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	669	729	284	374	389	160	173	116	149	155
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	255	261	242	272	277	211	211	216	250	261
العقارية و التجارية	عدد المنشات	2	2	5	5	5					
	مجمل العاملين	666	670	778	792	822					
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	العاملون الدائمون باجر	551	557	646	660	691	115	113	132	132	131
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	105051	107944	155598	159244	170960	21979	21504	32116	32178	32457
	متوسط الساعات للعامل الواحد	192	194	241	241	247	191	190	243	244	248
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	197	201	247	262	291	29	28	39	43	43
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	358	360	382	397	421	256	252	298	329	330
مة و الدفاع و الضمان	عدد المنشات	226	224	299	321	352					
	مجمل العاملين	51683	56457	62228	62263	67630					
	عدد العاملين المؤقتين	6149	5881	9182	9413	9581	170	64	112	132	124
	متوسط اجر العامل المؤقت الواحد دينار	90	95	105	113	131	138	113	112	140	118
	العاملون الدائمون باجر	39316	44102	46137	51101	50507	6048	6410	6792	7117	7418
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الاجر	7721491	8638404	9346120	10338316	10276082	1149097	1218447	1307184	1368161	1447218
	متوسط الساعات للعامل الواحد	196	196	203	202	203	190	190	192	192	195
	اجمالي المدفوع (الف دينار)	6494	7454	8505	9783	10376	826	974	1173	1267	1399
	متوسط اجر العامل الواحد بالدينار	165	169	184	191	205	145	152	173	178	189

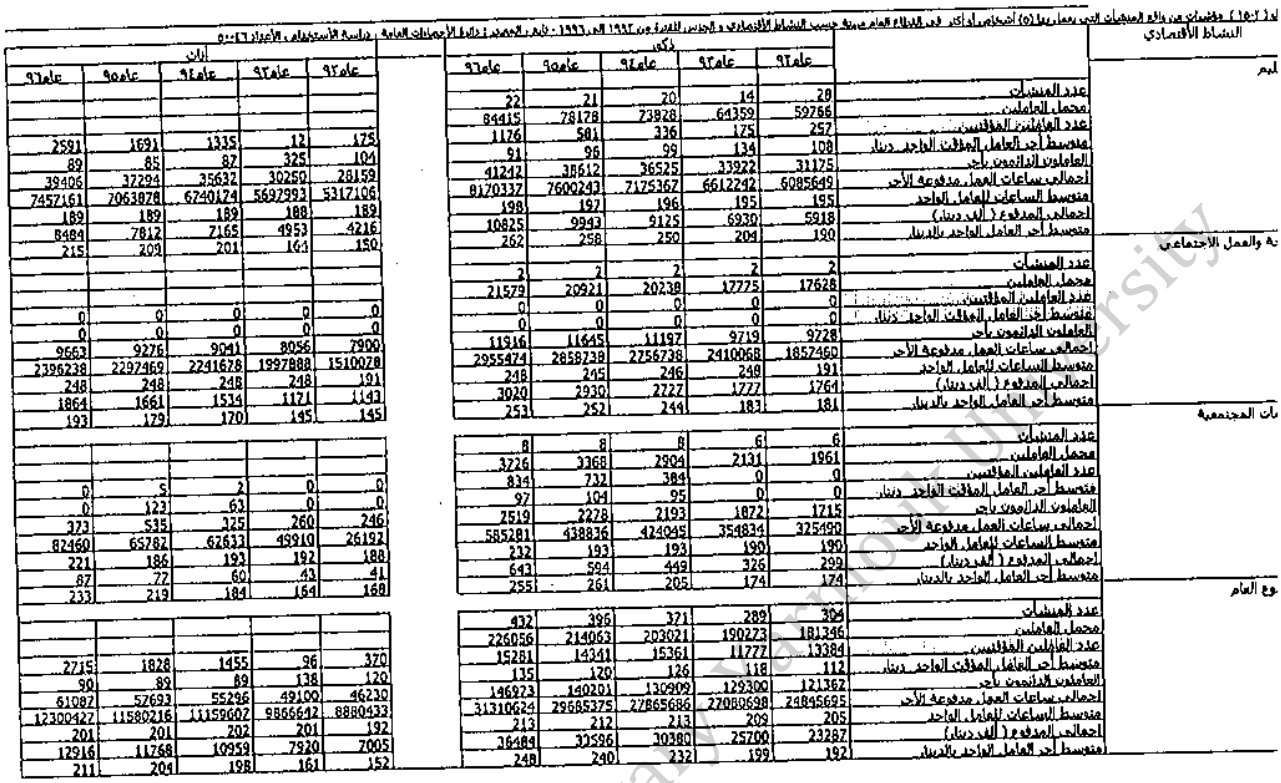

النشاط الاقتصادي		ذكور					إناث				
		عام٩٢	عام٩٣	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦	عام٩٢	عام٩٣	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦
ليم	عدد المنشآت	28	14	20	21	22	175	12	1335	1691	2591
	محمل العاملين	59766	64359	73928	78178	84415	104	325	87	85	89
	عدد العاملين المؤقتين	257	175	336	501	1176	28159	30250	35632	37294	39406
	متوسط أجر العامل المؤقت الواحد دينار	108	134	99	96	91	5317106	5697993	6740174	7063878	7457161
	العاملون الدائمون بأجر	31175	33922	36525	38612	41242	189	188	189	189	189
	إجمالي ساعات العمل المدفوعة الأجر	6085649	6612242	7175367	7600243	8170337	4216	4953	7165	7812	8484
	متوسط الساعات للعامل الواحد	195	195	196	197	198	150	164	201	209	215
	إجمالي المدفوع (ألف دينار)	5918	6930	9125	9943	10825					
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	190	204	250	258	262					
ة والعمل الاجتماعي	عدد المنشآت	2	2	2	2	2	0	0	0	0	0
	محمل العاملين	17628	17775	20238	20921	21579	0	0	0	0	0
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	متوسط أجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	0	0	0	7900	8056	9041	9276	9663
	العاملون الدائمون بأجر	9228	9719	11197	11645	11916	1510078	1997888	2241678	2297469	2396238
	إجمالي ساعات العمل المدفوعة الأجر	1857460	2410068	2756738	2858738	2955474	191	248	248	248	248
	متوسط الساعات للعامل الواحد	191	248	246	245	248	1143	1171	1534	1661	1864
	إجمالي المدفوع (ألف دينار)	1764	1777	2727	2930	3020	145	170	195	179	193
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	181	183	244	252	253					
ات المجتمعية	عدد المنشآت	6	6	8	8	8	0	0	2	5	0
	محمل العاملين	1961	2131	2904	3368	3726	0	0	63	123	0
	عدد العاملين المؤقتين	0	0	384	732	834	246	260	325	535	373
	متوسط أجر العامل المؤقت الواحد دينار	0	0	95	104	97	26192	45910	62633	65782	82460
	العاملون الدائمون بأجر	1715	1872	2193	2278	2519	188	192	193	186	221
	إجمالي ساعات العمل المدفوعة الأجر	325490	354834	424045	438836	585281	41	43	60	77	87
	متوسط الساعات للعامل الواحد	190	190	193	193	232	168	164	184	219	233
	إجمالي المدفوع (ألف دينار)	299	326	449	594	643					
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	174	174	205	261	2551					
وع العام	عدد المنشآت	304	289	371	396	432	370	96	1455	1828	2715
	محمل العاملين	181346	190273	203021	214063	226056	120	138	89	89	90
	عدد العاملين المؤقتين	13384	11777	15361	14341	15281	46230	49100	55296	57693	61087
	متوسط أجر العامل المؤقت الواحد دينار	112	118	126	120	135	8880433	9866642	11159607	11580216	12300427
	العاملون الدائمون بأجر	121362	129300	130909	140201	146923	192	201	202	201	201
	إجمالي ساعات العمل المدفوعة الأجر	24845695	27080698	27865686	29685375	31310624	7005	7920	10959	11768	12916
	متوسط الساعات للعامل الواحد	205	209	213	212	213	152	161	198	204	211
	إجمالي المدفوع (ألف دينار)	23287	25700	30380	33596	36489					
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	192	199	232	240	248					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢-١٧-١) عدد المنشآت ، عدد العاملين، بأجر ، معدل الأجر الشهري للعامل الواحد بالدينار للمنشآت الأقتصادية التي تعمل فيها (٥) أشخاص أو أكثر مبينة حسب المحافظة للفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٦) - القطاع العام . المصدر : دائرة الأحصاءات العامة . دراسة الأستخدام . الأعداد (٤٦ - ٥٠)

السنة	المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين بأجر		م الأجر الشهري للعامل	
	عمان		ذكور	أناث	ذكور	أناث
1992		115	87525	25743	182	152
1993		110	89955	26627	190	159
1994		113	93165	29519	225	198
1995		120	97812	30860	232	200
1996		129	100998	32339	242	207
	الزرقاء					
1992		12	8510	3577	165	155
1993		13	9501	3875	151	155
1994		16	7469	4579	166	194
1995		17	8353	4809	179	201
1996		17	9167	5765	189	206
	اربد					
1992		85	13743	8732	184	146
1993		79	14682	8994	200	171
1994		75	13009	7807	243	202
1995		79	14723	8365	240	209
1996		87	16024	9120	243	208

السنة	المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين بأجر		م الأجر الشهري للعامل	
	البلقاء		ذكور	أناث	ذكور	أناث
1992		17	3563	2589	154	143
1993		15	3961	2681	157	152
1994		29	3417	2877	171	194
1995		30	3771	2951	180	197
1996		33	4198	3209	189	203
	مأدبا					
	المفرق					
1992		21	2600	1478	147	162
1993		21	3021	1624	148	161
1994		31	3829	2370	185	179
1995		31	4042	2430	195	198
1996		40	4563	2778	223	196

السنة	المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين بأجر		م الأجر الشهري للعامل	
	عجلون		ذكور	أناث	ذكور	أناث
1994		14	1670	1254	188	185
1995		14	1898	1303	197	199
1996		16	2246	1359	192	203
	الطفيلة					
1992		10	4263	2270	204	158
1993		10	5083	2965	157	152
1994		11	5304	3144	221	188
1995		11	5706	3148	231	187
1996		12	5825	3204	242	205
	العقبة					
1994		9	3088	1209	169	186
1995		9	3310	1367	172	187
1996		9	3364	1450	178	193

السنة	المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين بأجر		م الأجر الشهري للعامل	
	جرش		ذكور	أناث	ذكور	أناث
	الكرك					
1994		30	5304	3144	221	188
1995		36	5706	3148	231	187
1996		36	5825	3204	242	205
	معان					
1994		15	3088	1209	169	186
1995		20	3310	1367	172	187
1996		20	3364	1450	178	193

السنة	المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين بأجر		م الأجر الشهري للعامل	
	البلقاء		ذكور	أناث	ذكور	أناث
1992		152	3902	653	211	131
1993		150	4140	771	227	184
1994		118	4559	855	220	122
1995		173	5252	1024	235	134
1996		221	5991	1138	244	130
	مأدبا					
1994		44	662	240	166	110
1995		56	686	221	151	111
1996		85	943	379	154	103
	المفرق					
1992		22	190	75	105	88
1993		20	135	83	113	92
1994		57	605	73	132	110
1995		54	571	77	138	115
1996		102	846	91	142	118

السنة	المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين بأجر		م الأجر الشهري للعامل	
	عمان		ذكور	أناث	ذكور	أناث
1992		3928	72485	16219	187	150
1993		3792	76947	16772	194	159
1994		4386	87699	17519	204	171
1995		4948	96767	20107	209	180
1996		5690	109398	23061	217	191
	الزرقاء					
1992		499	7491	1870	136	81
1993		468	7470	1832	139	92
1994		568	11941	1813	180	103
1995		623	13588	1751	196	108
1996		770	14946	2484	205	110
	اربد					
1992		551	4570	1388	128	71
1993		576	4571	1405	126	78
1994		526	4503	1292	141	95
1995		567	3841	1576	129	83
1996		708	5122	2219	138	85

ARCHIVE http://Archivebeta.Sakhrit.com

(٢-٥-٣-٢) العاملون في القطاع الخاص

يبين الجدول (٢-١٦) ان عدد العاملين في القطاع الخاص (في المنشآت التي تشغل ٥ أفراد فاكثر) في العام ١٩٩٦ قد بلغ ١٨٠.٤٥٧ عامل وعاملة كان منهم عمال دائمين باجر ما عدده ١٣٨.٨٣٢ عامل من الذكور و٣٠.٤٤٨ عاملة من الإناث أما العاملين المؤقتين باجر فقد توزعت أعدادهم بين ٣.١٧١ عامل و٥٢ عاملة فقط وهو ما يبرز مرة أخرى أن العاملين الأردنيين في أي قطاع يتوجهون نحو العمل الدائم اكثر من العمل المؤقت كما يبين ذلك حصة العاملين الذكور التي ترتفع كثيرا عن حصة العاملات الإناث والتي تبرز مؤشر قوي عن معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة والتي كانت مشاركتها متدنية بشكل مستمر .

أما متوسط الأجور الشهرية للعاملين الدائمين فقد تراوحت ما بين ٢١٤ دينار في العام ١٩٩٦ وبارتفاع عن متوسط الأجر الشهري لنفس الفئة في العام ١٩٩٢ حيث بلغت آنذاك (١٨٤ دينار شهريا فقط) وبمقارنة هذه الأجور مع أجور العاملات الدائمات نجد أن متوسط الأجر الشهري للعاملة الدائمة قد بلغ في العام ١٩٩٦ ما قدره ١٧٠ دينار شهريا والذي ارتفع عن متوسط الأجر الشهري للإناث العاملات الدائمات في العام ١٩٩٢ حيث بلغ آنذاك (١٣٩) دينار فقط . وفي محاولة فهم العلاقة بين متوسط عدد ساعات العمل الشهري ومتوسط الأجر الشهري للأفراد العاملين الدائمين من الذكور والإناث يبين الجدول (٢-١٦) وفي إطار القطاع الخاص بأنه على الرغم من ارتفاع متوسط الأجر الشهري للعامل الدائم من الذكور خلال فترة الدراسة من العام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٦ فقد حافظ هذا العامل على متوسط عدد ساعات عمل شهرية بشكل شبه ثابت يبرز أن ميل الأفراد الذكور في القطاع الخاص يتجه نحو خفض عدد ساعات العمل عند ارتفاع اجر ساعة العمل مع ان هذا التفسير قد يبطله أصحاب العمل في القطاع الخاص لأنهم يطبقون ما يفرضه قانون العمل من حيث عدد ساعات العمل للافراد ، وبالرغم مما قد يبرزه هذا الطرح من عدم وجود علاقة بين عدد ساعات العمل والأجر فقد نستطيع تفسيره في إطار أن القانون يثبت عدد ساعات العمل وأن صاحب العمل لم يستطع إقناع الفرد خلال فترة الدراسة بان يبقى على نفس مستوى عدد ساعات العمل ما لم يقم برفع اجره المقابل بحوافز مما يؤكد على أهمية اثر الأجر الصافي على معدل عدد ساعات العمل خاصة للافراد الذكور ذوي العمل الدائم . كذلك تبرز البيانات أن مرونة المرأة العاملة الدائمة اتجاه عدد ساعات عملها لا تختلف كثيرا عن الرجل في نفس فئة العمل ، حيث و بالرغم من ثبات متوسط عدد ساعات عملها شهريا فلم يستطع صاحب العمل إبقاء معدل عدد ساعات العمل لها على نفس المستوى دون رفع متوسط الأجر الشهري .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٦٦٠٢) مؤشرات عن وقائع المنشآت التي يعمل بها (٥) أشخاص فأكثر في القطاع الخاص موزعة حسب النشاط الاقتصادي والجنس للفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ والحضر، وقرى الاحصاءات العامة ، دراسة الاستخدام والأجور ٥٠٠٦

النشاط الاقتصادي	ذكور					اناث				
	عام٩٢	عام٩٣	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦	عام٩٢	عام٩٣	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦
بن و استغلال المحاجر										
عدد المنشآت	48	48	96	94	114					
مجمل العاملين	1187	1133	1162	1188	1192					
عدد العاملين المؤنثين	69	4	32	0	84	0	0	0	0	0
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	105	113	112	0	118	0	0	0	0	0
العاملون الدائمون بأجر	1043	1076	980	1047	943	5	6	4	4	4
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر ع د	258101	272234	257790	278822	234529	1178	1426	806	992	818
متوسط الساعات للعامل الواحد ع د	247	253	263	266	249	236	238	202	248	215
اجمالي المدفوع (ألف دينار) ع د	193	192	160	211	163	1	1	1	1	1
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار ع د	185	184	163	202	173	254	239	239	280	228
عات التحويلية										
عدد المنشآت	1926	1915	2269	2716	3463	631	74	4	42	35
مجمل العاملين	44985	47322	56252	64036	74624	6161	6087	5786	6467	7940
عدد العاملين المؤنثين	2265	674	453	736	529	4480	5050	5786	6467	7940
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	97	93	136	80	107	1113487	1249640	1444933	1608068	1993559
العاملون الدائمون بأجر	35727	39804	47259	53871	62427	249	247	250	249	251
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	9111720	10122578	12178387	13688439	15906245	412	474	585	678	877
متوسط الساعات للعامل الواحد	255	254	255	254	255	92	101	94	105	110
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	5470	6207	7944	9212	11248					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	153	156	166	171	180					
ربا، و الغاز و المياه										
عدد المنشآت	2	2	2	1	1					
مجمل العاملين	2879	2921	3004	2161	2210					
عدد العاملين المؤنثين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العاملون الدائمون بأجر	2772	2811	2897	2082	2132	107	110	107	79	86
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	677725	687416	687823	586041	528736	25156	25404	22753	19592	21328
متوسط الساعات للعامل الواحد	244	245	237	281	248	235	231	213	248	248
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	550	608	785	592	555	19	21	24	17	20
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	198	216	271	284	260	180	192	221	216	233
ناءات										
عدد المنشآت	193	194	263	356	433	0	1	0	0	0
مجمل العاملين	6938	7629	10682	10928	13882	0	100	0	0	0
عدد العاملين المؤنثين	1394	435	1257	1573	2356	147	152	209	380	424
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	132	138	131	136	135	36053	32084	51119	93224	103485
العاملون الدائمون بأجر	5170	6842	8995	8638	10626	245	243	245	247	244
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	1300022	1702572	2226389	2118036	2632876	24	26	40	64	74
متوسط الساعات للعامل الواحد	251	249	248	245	248	164	174	192	169	175
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	963	1243	1607	1807	2327					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	186	182	179	209	219					
الحملة و العفرق و الصيانة										
عدد المنشآت	1356	1312	1582	1625	1761	6	12	0	0	0
مجمل العاملين	15401	15495	18712	18748	20032	100	80	0	0	0
عدد العاملين المؤنثين	669	270	258	116	67	1134	1145	1434	1447	1509
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	99	104	94	101	64	284533	285209	358585	356554	375532
العاملون الدائمون بأجر	12267	12694	15402	15365	16566	251	249	250	246	249
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	3162195	3288120	3986925	3905727	4271492	177	185	258	305	310
متوسط الساعات للعامل الواحد	258	259	259	254	258	156	161	180	211	205
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	2238	2326	3002	3096	3465					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	182	183	195	202	209					
ق و المطاعم										
عدد المنشآت	326	334	378	449	488	10	0	0	0	0
مجمل العاملين	5894	6186	7377	8950	9915	115	0	0	0	0
عدد العاملين المؤنثين	170	22	21	35	97	221	224	404	366	420
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	80	77	98	57	115	60894	58723	106125	94294	102389
العاملون الدائمون بأجر	5204	5674	6657	8050	8877	276	263	263	258	256
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	1529887	1587199	1892899	2210117	2405344	35	38	61	66	71
متوسط الساعات للعامل الواحد	294	280	284	275	271	158	168	152	179	170
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	657	718	862	1086	1257					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	126	127	130	135	143					
و التخزين و الاتصالات										
عدد المنشآت	306	244	230	255	275	0	0	0	0	0
مجمل العاملين	4787	4364	4466	5058	5661	0	0	0	0	0
عدد العاملين المؤنثين	51	1	3	9	5	349	323	396	532	502
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	75	118	53	200	45	82743	75313	97616	132329	125054
العاملون الدائمون بأجر	4175	3922	3991	4365	4976	237	233	246	249	249
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	1100413	1013179	996207	1089115	1260931	69	67	98	118	131
متوسط الساعات للعامل الواحد	264	258	250	249	253	199	207	248	222	261
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	868	855	909	1025	1202					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	208	218	228	235	243					
ة العقارية										
عدد المنشآت	94	76	73	80	97	23	1	0	0	0
مجمل العاملين	9747	10395	12766	14267	14879	50	200	0	0	0
عدد العاملين المؤنثين	24	0	3	0	0	2537	3054	3597	3780	
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	131	0	150	0	0	545155	577848	703494	867343	842131
العاملون الدائمون بأجر	7163	7716	9687	10649	11078	215	216	230	241	223
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	1547491	1660360	2257759	2578616	2509083	605	690	824	1020	1158
متوسط الساعات للعامل الواحد	216	215	233	242	226	239	258	270	284	306
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	2339	2723	3536	4043	4587					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	326	353	365	380	414					
لة العقارية و التجارية										
عدد المنشآت	268	271	315	288	336	0	150	0	33	13
مجمل العاملين	4921	5672	5884	7247	9015	0	70	0	78	100
عدد العاملين المؤنثين	304	467	26	513	8	551	639	558	609	787
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	120	102	102	88	81	136546	152374	136926	149858	182226
العاملون الدائمون بأجر	3860	4193	5000	5866	7744	248	246	246	246	238
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	975229	1043076	1283205	1433368	1693915	100	117	120	136	178
متوسط الساعات للعامل الواحد	253	249	257	244	245	181	188	210	224	227
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	793	854	975	1205	1411					
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	203	204	195	205	182					
العامة و الدفاع و الضمان										
عدد المنشآت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مجمل العاملين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
عدد العاملين المؤنثين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العاملون الدائمون بأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
متوسط الساعات للعامل الواحد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
اجمالي المدفوع (ألف دينار)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ارات

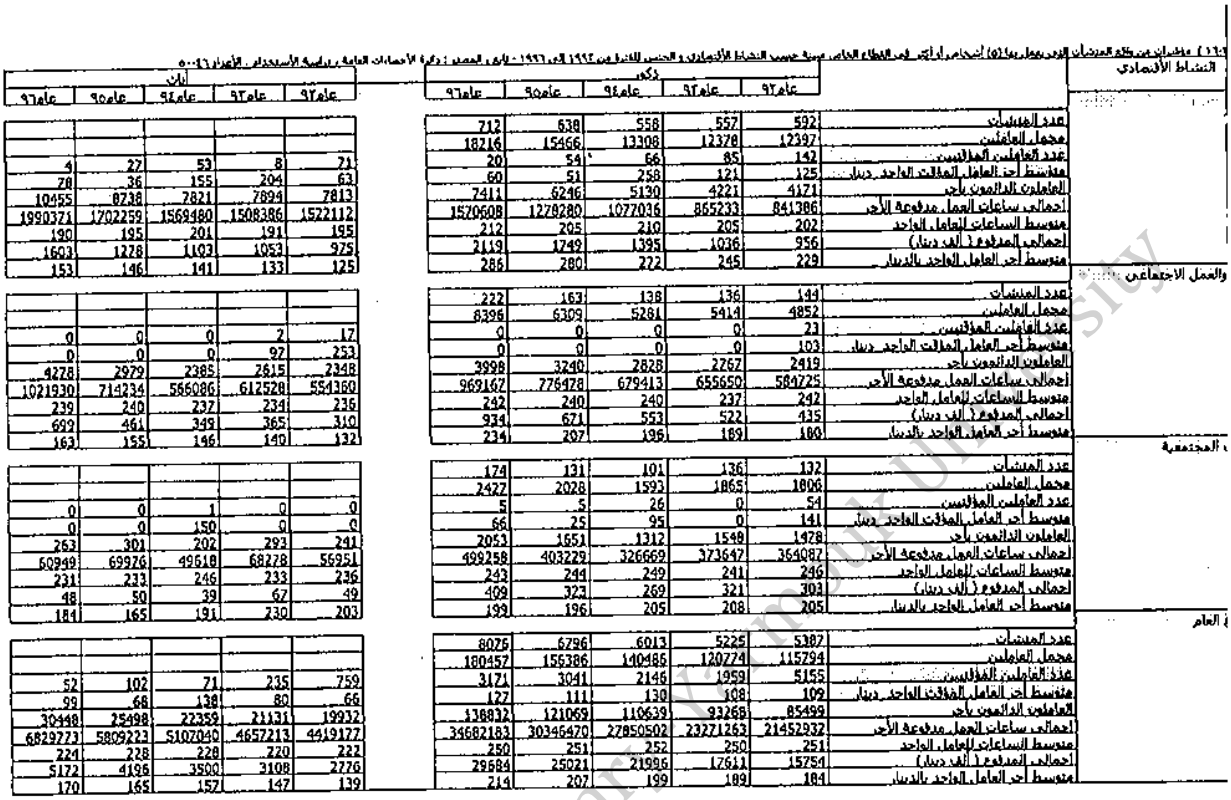

النشاط الاقتصادي		ذكور				إناث				
		عام٩٢	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦	عام٩٢	عام٩٤	عام٩٥	عام٩٦
	عدد المنشآت	592	557	558	638	712	71	53	27	4
	مجمل العاملين	12397	12378	13308	15466	18216	63	155	36	28
	عدد العاملين المؤنثين	142	85	66	54	20	7813	7821	8738	10455
	متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	125	121	258	51	60	1522112	1508386	1569480	1990371
	العاملون الذكور بأجر	4171	4221	5130	6246	7411	195	201	195	190
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	841386	865233	1077036	1278280	1520608	925	1053	1228	1603
	متوسط الساعات للعامل الواحد	202	205	210	205	212	125	133	146	153
	اجمالي المدفوع (ألف دينار)	956	1036	1395	1749	2119				
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	229	245	272	280	286				
والعمل الاجتماعي	عدد المنشآت	144	136	138	163	222	17	2	0	0
	مجمل العاملين	4852	5414	5281	6309	8396	253	97	0	0
	عدد العاملين المؤنثين	23	0	0	0	0	2348	2615	2385	2979
	متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	103	0	0	0	0	554160	612528	566086	714234
	العاملون الذكور بأجر	2419	2767	2828	3240	3998	236	234	237	240
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	584725	655650	679413	776478	969167	310	349	365	461
	متوسط الساعات للعامل الواحد	242	237	240	240	242	132	140	146	155
	اجمالي المدفوع (ألف دينار)	435	522	553	671	934				
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	180	189	196	207	234				
، المجتمعية	عدد المنشآت	132	136	101	131	174	0	1	0	0
	مجمل العاملين	1806	1865	1593	2028	2427	0	150	0	0
	عدد العاملين المؤنثين	54	0	26	5	5	241	202	293	301
	متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	141	0	95	25	66	56951	49618	68278	69926
	العاملون الذكور بأجر	1478	1548	1312	1651	2053	236	246	233	233
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	364087	373647	326669	403229	498258	49	39	67	50
	متوسط الساعات للعامل الواحد	246	241	249	244	243	203	191	230	165
	اجمالي المدفوع (ألف دينار)	303	321	269	323	409				
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	205	208	205	196	199				
، العام	عدد المنشآت	5387	5225	6013	6796	8076	759	235	71	102
	مجمل العاملين	115794	120774	140486	156386	180457	66	80	138	68
	عدد العاملين المؤنثين	5155	1959	2146	3041	3171	19932	21131	22359	25498
	متوسط أجر العامل المؤنث الواحد دينار	109	108	130	111	127	4419177	4657213	5107040	5809223
	العاملون الذكور بأجر	85499	93268	110639	121069	138832	222	220	228	228
	اجمالي ساعات العمل مدفوعة الأجر	21452932	23271263	27850502	30346470	34682183	2776	3108	3500	4196
	متوسط الساعات للعامل الواحد	251	250	252	251	250	139	147	157	165
	اجمالي المدفوع (ألف دينار)	15754	17611	21996	25021	29684				
	متوسط أجر العامل الواحد بالدينار	184	189	199	207	214				

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و عند مقارنة الدراسة بين طبيعة القطاعين العام و الخاص من حيث متوسط عدد ساعات العمل ومتوسط الأجر الشهري (أنظر الجداول (٢-١٥) و (٢-١٦)) فقد أفضت إلى النتائج التالية :

يرتفع معدل الاستيعاب السنوي للأيدي العاملة لدى القطاع الخاص عنه في القطاع العام فنجد بان مجمل العاملين في القطاع الخاص قد نما سنويا خلال فترة الدراسة بمعدل ١١,٧% مقابل ٥,٧% فقط في القطاع العام ، وفي نفس الاطار فقد تفوق القطاع الخاص في تشغيل الذكور بوظائف دائمة فقي حين بلغت نسبة النمو السنوي لعدد العاملين الدائمين من الذكور في القطاع الخاص (١٢,٩%) بلغت نفس النسبة في القطاع العام (٤,٩%) سنويا فقط ، كذلك بلغت نسبة تشغيل الإناث بوظائف دائمة في القطاع الخاص ١١,٢% سنويا كانت نفس النسبة تبلغ ٧,٢% فقط في القطاع العام .

أما عند مقارنة متوسط اجر العامل الدائم من الذكور شهريا فنجد انه نما في القطاع الخاص بنسبة ٣,٨% بينما في القطاع العام بلغت نسبة النمو السنوية ٦,٦% ، وفي نفس الاتجاه تفوقت نسبة النمو السنوي لمتوسط اجر العاملة الدائمة في القطاع العام حيث بلغت ٨,٥% مقارنة مع ٥,٢% فقط في القطاع الخاص . أما فيما يتعلق بمعدل النمو السنوي لمتوسط عدد ساعات العمل للعامل والعاملة الدائمين في القطاعين نجد انه بينما كانت نسبة النمو السنوي للذكور سالبة (-١,%) في القطاع الخاص كانت تبلغ (١%) في القطاع العام ، أما نسبة النمو السنوي لمتوسط عدد ساعات العمل للإناث في القطاع العام فارتفعت كذلك عنها في القطاع الخاص حيث بلغت (١,٢%) بينما كانت (٢%) في القطاع الخاص .

وفي جانب العاملين المؤقتين في القطاعين نجد انه بالقطاع الخاص ورغم معدل النمو السنوي الموجب في متوسط اجر العامل المؤقت من الذكور الذي بلغ (٣,٩%) سنويا ، قابله انخفاض في عدد هؤلاء العاملين بمعدل سنوي مقداره (١١,٤%) ، أما فيما يتعلق بالعاملين المؤقتين من الذكور في القطاع العام فقد نما متوسط آجرهم الشهري بمعدل (٤.٨%) سنويا قابله ارتفاع في عدد العاملين بلغ كنسبة نمو سنوية خلال فترة الدراسة بما قدره (٣,٤%) .

أما العاملات المؤقتات فكان لديهن نفس التوجه في القطاع الخاص حيث كانت نسبة النمو السنوي لمتوسط الأجر الشهري للعاملة المؤقتة تنمو بمعدل (١٠,٧%) ، في حين كان عدد العاملات المؤقتات ينخفض بمستوى قياسي بلغ (٤٨,٨%) سنويا وهذا يعكس ما يحدث في القطاع العام ، حيث ان ارتفاع عدد العاملات المؤقتات في هذا القطاع بنسبة نمو (٦٤,٦%)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سنويا ، قابله انخفاض في معدل النمو السنوي لمتوسط الأجر الشهري للعاملة المؤقتة بلغ (٦,٩%) سنويا .

مما سبق يمكن أستخلاص جملة من المؤشرات أفضت إليها دراسة هذه البيانات أوجزها بما يلي :

أولاً : يتفوق عدد العاملين الذكور على عدد العاملات الإناث ، كما يتوجه العاملون في الاقتصاد الأردني من الجنسين نحو الوظائف الثابته ، مع ملاحظة أن متوسط أجر العامل الدائم أكبر من متوسط أجر العامل المؤقت بشكل عام .

ثانياً : عدد العاملين في القطاع العام أكبر من عدد العاملين في القطاع الخاص و هو ما يوضح إحدى صفات الاقتصاد الأردني كاقتصادٍ نامٍ ، و بالرغم من ذلك فقد كان معدل نمو الاستيعاب السنوي للعاملين في القطاع الخاص و من الجنسين خلال فترة الدراسة أعلى من معدل نمو الاستيعاب السنوي للعاملين في القطاع العام .

ثالثاً : يُبرز الاستعراض السابق ملاحظة لا تتوافق مع ماتبرزه البيانات الاجمالية للعاملين في الاقتصاد الأردني ، ألا وهي أهمية الأجر في توجهات الأفراد العاملين في الاقتصاد الأردني ، فقد ترافق ارتفاع معدل نمو متوسط الأجر الشهري في القطاع العام عنه في القطاع الخاص مع ارتفاع معدل نمو متوسط عدد ساعات العمل الشهرية في القطاع العام عنه في القطاع الخاص .

رابعاً : أبرز الاستعراض السابق لهذه البيانات الخاصة بالمنشآت التي يعمل بها خمسة أفراد فأكثر إلى تأثر مشاركة المرأة بالعمل بمستوى متوسط أجرها . كما بينت الدراسة أن متوسط أجر العاملة الدائمة أعلى من متوسط أجر العاملة المؤقته ، مما يؤكد مرة أخرى على توجه المرأة للعمل مع ما يتفق مع توجه مجموع العاملين في الاقتصاد بإتجاه العمل الدائم .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

خامساً : كذلك يمكن الاستخلاص من البيانات أن متوسط عدد ساعات العمل الشهرية للأفـــراد العاملين الدائمين الذكور أعلى من متوسط عدد ساعات عمل الأفراد العاملين الدائمين من الإناث بشكل عام .

سادساً : كذلك وجدت الدراسة بأن العاملين الذكور في القطاع العام لديهم توجـــه نحـــو رفـــع متوسط عدد ساعات العمل الشهرية بينما العاملين الذكور في القطاع الخاص لديهم توجه نحو ثبات متوسط عدد ساعات عملهم مع ارتفاع إجمالي عدد ساعات العمل في القطـــاع العام و أعلى منه في القطاع الخاص ، أما فيما يتعلق بالعاملات في القطاع العام و جدت الدراسة أن لديهن توجه نحو تثبيت متوسط عدد ساعات عملهن الشهرية خـــلال فـــترة الدراسة و بما يقارب توجه العاملات في القطاع الخاص و إن كان بنسبة أقل .

(٢ - ٦) سمات سوق العمل الأردني [٢٢]

من خلال استعراض ما تقدم من تطور تاريخي و قطاعي لســـوق العمـــل الأردنـــي و مؤشراته يمكننا استخلاص سمات سوق العمل الأردني كما يلي :

أولاً : عدم التوازن الهيكلي بين العرض و الطلب

نظراً لما سببته الظروف غير الموضوعية التي أصابت الاقتصاد الأردني و ما صاحبها من هجرات قسرية إلى جانب ارتفاع معدل النمو الطبيعي للسكان ، فقد ارتفع مســـتوى الراغبين في العمل عن قدرة استيعاب الاقتصاد بمستويات واضحة ، فإلى جانب ضعف قاعدة الأنتاج التي تحد بالتالي من قدرة استيعاب الأيدي العاملة ، فقد أدى الأعتماد على الأستيراد لتغطية الطلب المتزايد على السلع إلى تآكل الادخارات المحليـــة الشـــحيحة أصلاً ، فإنخفاض مستوى الأستثمار ، إلى جانب إتساع فجوة العجـــز فـــي المـــيزان التجاري و التي أدت إلى بروز الضغوط التضخمية التي أضعفت بدورها قدرة المنتجين (أصحاب العمل) على استيعاب أعداد أكبر من العاملين .

---

[٢٢] انظر : أبو حابر ، كامل ، " سوق العمل الأردني ، تطوره ، خصائصه ، سياسته و آفاقه المستقبلية " ، ١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص : ١٣٩ . كذلك أنظر : حداد ، منور ، " أبرز السمات الأساسية للقوى العاملة الأردنية " ، مجلة العمل ، الأردن ، العدد ٤٩ ، ١٩٩٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانياً : **إنخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للسكان في القوى العاملة**

مقارنة مع الدول النامية التي تتشابه في ظروفها مع ظـروف الأردن ، تعتـبر نسـبة المشاركة في القوى العاملة التي هي بالمتوسط أقل من ٢٣ % أقل مما يجـب [٢٣] ، و يفسر هذا الأنخفاض في معدل المشاركة في القوى العاملة من قبل السكان فـي الأردن إلى جملة من العوامل ، أهمها : التركيب العمري للسكان و الذي يبين ارتفـاع عـدد المعالين ممن هم بعمر أقل من (١٥) عام ، و ارتفاع نسبة الملتحقين بالدراسة مـن السكان ممن هم في سن العمل [٢٤] . كما يساهم في إبراز هذه الصفـة تدنـي نسـبة مساهمة المرأة في العمل مقارنة مع الدول الأخرى التي تفسر بالعادة نتيجة توجـهات المجتمع فيما يتعلق بعمل المرأة ، و الاعتقاد بإن دورها الأساسي يكمن في كونها ربـة منزل ، و الذي يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مشاركة المرأة فـي بدايـة عقـد التسعينيات تبعاً لارتفاع حالات العنوسة و إنخفاض دخول العاملين الرئيسيين مما دفـع المرأة للتوجه إلى العمل و رفع معدل مشاركتها بالمتوسط .

ثالثاً : **سوق العمل الأردني مستورد و مصدر للعمالة في نفس الوقت**

تبعاً للظروف التي مر بها الاقتصاد الأردني ، إلى جانب ارتفاع حساسية الاقتصاد فـي الأردن للعوامل الخارجية نظراً لانفتاحه و صغر حجمه فقد أدت هذه العوامل و تبعـاً لارتفاع الطلب على الأيدي العاملة الأردنية الماهرة في الخـارج ، خاصـة فـي دول الخليج العربي ، و التي تزامنت مع تضاعف جهود التنمية إلى اختلال قوى العـرض و الطلب مما دفع الاقتصاد الأردني إلى تصدير العاملين المهرة و بنفس الوقت اسـتيراد الأيدي العاملة متدنية الكفاءة و الانتاجية ، نظراً لإنخفاض مردود العمل على خلفية مـا مر به الاقتصاد من ظروف غير موضوعية إلى جانب ما يتميز به من صفات كاقتصاد صغير نامٍ و مفتوح .

---

[٢٣] وجد سايمون كوزنتس عند دراسته معدلات المشاركة في القوى العاملة للدول المشابهة للأردن من حيث مستوى الدخل الفردي يكون معدل المشاركة فيها في حدود ال (٤٠%) ، أنظر :

Kuzent, Simon, " Modern Economic Growth: Rate and Spread New Haven", London, Yale University Press, 1962, P. 402

[٢٤] تقدر نسبة الطلاب إلى مجموع السكان في جميع مراحل الدراسة بما يزيد عن ثلث السكان ، إلى جانب ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم الجامعي منهم حيث تعتبر نسبتهم إلى السكان من أعلى النسب في العالم ، أنظر : الحوراني ، محمد هيثم ، " أقتصاد العمـل ، دراسـة تطبيقية حول قضايا أقتصاد العمل في الأردن و موضوعاته " ، عمان ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٧ ، ص ٩٠ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٢ - ٧) العلاقة بين ضريبة الدخل و مؤشرات سوق العمل في الأردن

استعرضت الدراسة عبر المباحث السابقة واقع و تطور مؤشرات السياسة المالية مع التركيز على الشق الضريبي منها ، إضافة إلى استعراض واقع و تطور سوق العمل الأردني، و ذلك بهدف بناء صورة واقعية لبيئة هذه الدراسة موضوع البحث . و يهدف هذا المبحث بالذات في نهاية الفصل الثاني إلى محاولة رسم ملامح الفروض المتوقعة من قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة بإستخدام الجانب القياسي التطبيقي إلى جانب الاستعانة بهذا الاستخلاص في تحديد هوية العلاقة التاريخية بين تطور ضريبة الدخل و العبء الضريبي و مؤشرات سوق العمل الأردني .

(٢ - ٧ - ١) مؤشرات من البيانات السنوية

عند دراسة البيانات التاريخية للفترة من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٩٧ نجد أن هناك مؤشراً على علاقة طردية بين تطور العبء الضريبي (حاصل قسمة حصة الفرد من إيراد ضريبة الدخل على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) من جهة و أعداد العاملين في الاقتصاد من جهة أخرى ،(أنظر الجدول (٢-٤))، و هو بالتالي ما يبين أن زيادة العبء الضريبي في الأردن يؤدي إلى زيادة معدل مشاركة القوى العاملة و عرض العمل مقدراً بأعداد العاملين ، و تستخلص من ذلك بأن ضريبة الدخل قد أدت إلى تحفيز عرض العمل (زيادة إجمالي عدد ساعات العمل المعروضة) . في جانب أخر و على أساس التقسيم الذي تم اعتماده لتحليل تطور الاقتصاد الأردني نجد بأنه على الرغم مما أصاب الاقتصاد الأردني من نكسات كان التطور التاريخي لكل من العبء الضريبي من جهة و إيراد ضريبة الدخل إلى جانب أعداد العاملين في الاقتصاد من جهة أخرى يشير إلى الارتفاع الايجابي في نمو هذه المؤشرات في نفس الأتجاه .

و كمحصلة لهذه النتيجة و كمحاولة لاستقراء أثر ضريبة الدخل على قدرة التشغيل في الاقتصاد ، نجد أن تزايد عبء الضريبة كانت له آثاراً سلبية على الاقتصاد من حيث قدرة القطاع الخاص على التشغيل ، فضريبة الدخل تبين اعتماداً على معدلات البطالة بإن إيرادات الضريبة يمكن اعتبارها اقتطاع غير مجدٍ من الاستثمارات فهي إلى جانب أنها ضيعت فرصة من الأستثمار على القطاع الخاص المفروض عليه هذه الضريبة ، مما أثر سلباً على قدرته على التشغيل . فقد بينت حصة الانفاق الجاري من الايرادات المحلية - و التي من أهم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مصادرها حصيلة الضرائب – أن هذه الحصيلة (الاقتطاع) تذهب إلى نفقات القطاع العام الذي يتسم بتدني كفاءة استخدام الموارد و ما يعتبر بدوره من أهم أسباب تراجع النمو الاقتصادي في الأردن و هو بنفس الوقت يدعم التوجه نحو رفع مساهمة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية على حساب الترهل القائم في القطاع العام .

(٢ – ٧ – ٢) مؤشرات من البيانات القطاعية

أهم ما يمكن استنتاجه عبر الاستعراض السابق لتطور مؤشرات سوق العمل في الأردن قطاعياً ، أن متوسط الأجر الحقيقي بأسعار عام ١٩٩٠ كان دائماً أقل من المستوى الذي تفرض عليه ضريبة دخل (على أساس شرائح الدخل في قانون ضريبة الدخل الأردني خاصة بعد تطور الاعفاءات و التنزيلات الفردية) ، و هو بالتالي ما يمكن الاستنتاج من خلاله بإن أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة هو أثر غير مباشر تبعاً لعدم قدرة المكلفين من العاملين بإن يكون تأثرهم بفرض ضريبة الدخل مؤشراً عاماً يمكن تعميمه على مجمل العاملين بالاقتصاد تبعاً لانخفاض عدد الذين يفرض على دخولهم ضريبة دخل تبعا لانخفاض متوسط هذه الدخول .

و في جانب أخر من التحليل ، و بهدف رسم ملامح التأثير غير المباشر لضريبة الدخل على أعداد العاملين و الذي أخذ مجمل الإيرادات من الضرائب المباشرة كممثل لها قطاعيا تبعا لعدم توفر البيانات الخاصة بضريبة الدخل على مستوى القطاعات ، نجد بالمحصلة بإن النمو الموجب في حصيلة الضرائب المباشرة من القطاعات الاقتصادية كانت تتزامن مع النمو الموجب أيضا في أعداد العاملين في كل من هذه القطاعات بشكل عام ، و هو بدوره ما يبين بإنه اعتمادا على عدم خضوع العدد الأكبر من دخول العاملين لاقتطاع الضرائب المباشرة فإن الضرائب المحصلة من أصحاب العمل كانت تؤدي بهم إلى زيادة أنتاجهم لتعويض ما تم أقتطاعه ، و الذي كان يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل على خلفية طرق الانتاج المتبعة و التي توصف بكثافة أستخدام الأيدي العاملة ، و على الرغم من الآثار الايجابية لزيادة التشغيل إلا أنها ذات أثر سلبي في المستقبل ، خاصة على نوعية الانتاج و قدرة هذه القطاعات على المنافسة و الأستمرار بالانتاج ، إلى جانب أنه تضخم غير منطقي في القطاع العام الذي يعتبر التشغيل فيه متدني الانتاجية ، كما أن تمويل زيادة أعداد العاملين في القطاع العام بواسطة حصيلة الضرائب يستخدم لأهداف غير أقتصادية ذات آثار سلبية على النمو الاقتصادي خاصة في دولة نامية كالأردن مرت بظروف صعبة و لاتزال .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٢ - ٧ - ٣) استخلاص مؤشرات أثر إيرادات ضريبة الدخل على تطـــور بعـض المؤشرات الخاصة في سوق العمل الأردني

استكمالاً لما بدأناه في الباب الثالث من المبحث الرابع من هذا الفصل و الذي أعتمـــد على البيانات التي توفرها دراسات الاستخدام للمنشأت التي تشغل (٥) أفراد فأكثر خاصة في اطار القطاع العام و القطاع الخاص ، نحاول في هذا الباب أن نربط العلاقـــة بيـــن تطـــور إيرادات ضريبة الدخل و عدد العاملين في القطاعين العام و الخاص ، تبعاً لتوفر البيانـــات ، كذلك و على أساس أن أعداد العاملين في المنشاءات التي تشغل (٥) أفراد فأكثر تشكل عينـــة من مجمل أعداد العاملين فقد استخدمهم الباحث هنا كعينة في محاولة لبناء شـــكل العلاقـــة ، على الرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين الأيرادات و أعداد العاملين حسب هذا التقسيم و كما يبين ذلك الجدول (٢ - ١٨) .

و بإلقاء الضوء على البيانات الخاصة بالقطاع العام ، نجد أن معدل نمو عدد المنشأت كان موجباً لكن أقل من معدل نمو المنشأت في القطاع الخاص ، و في الجانب الأخـــر فـــإن حصة القطاع العام من المشتغلين كانت دوماً أكبر من حصة القطاع الخاص ، و تبعاً لـــهيكل عدد العاملين الذين يقتطع من دخولهم ضريبة دخل إلى جانب أن القانون حتى العـــام ١٩٩٥ كان يعفي (٥٠%) من دخل الموظف (العامل في القطاع العام) مقابل (٢٥%) فقـــط مـــن دخل المستخدم (العامل في القطاع الخاص) ، نجد أن حصة ضريبة الدخل من المستخدمين تتفوق دائماً على حصتها من الموظفين و بمعدل نمو أكبر كذلك .

من جهة أخرى ، عند التركيز على المرحلة الفاصلة في قانون ضريبة الدخل الأردني، و الذي بدأ مرحلة جديدة في العام ١٩٩٦ ، يبدو ذلك واضحاً عند استعراض البيانات ، فـــهو العام الأول الذي تنخفض فيه إيرادات ضريبة الدخل ، رغم أن طوال الفترة الماضية كـــان النمو موجباً ، و على الرغم من أن هذا الانخفاض لم يأتِ نتيجة لانخفاض الوعاء الضريبـــي للمكلفين نتيجة ارتفاع التنزيلات و الاعفاءات خاصة للمعالين و المتعلمين فقط، بل أتى كذلك على خلفية انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابته نتيجة انخفـــاض معدل نمو هذا الناتج بسبب التراجع الذي تزايد على خلفيـــة الظـــروف المحيطـــة بـــالأردن كالحصار الاقتصادي على العراق و تراجع عملية الحل السلمي في المنطقة و الذي يؤكد مرة أخرى على مدى تأثر الاقتصاد الأردني بالظروف الاقتصادية الخارجية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و في جانب مهم من تتبع البيانات نجد أن انخفاض حصيلة ضريبة الدخل من العاملين في القطاع العام بنسبة عالية وصلت (٦١,٤%) رافقها نمو موجب في عدد الموظفين بلغ (٥,٦%) ، بينما انخفضت حصيلة ضريبة الدخل من العاملين في القطاع الخاص بنسبة (٤٨,٤%) رافقها أيضاً نمو موجب في عدد المستخدمين بلغ بدوره (١٥,٤%) .

و أعتماداً على قدرة تعميم هذه النتائج نستنتج بإن انخفاض العبء الضريبي سيؤدي إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام و بنسبة استيعاب أسرع و أكبر في القطاع الخاص، مع التأكيد مرة أخرى بإن هذه العلاقة المستنتجة هي جزئية في ما يتعلق بتوجه العاملين لأنها في نفس الوقت تبين بإن انخفاض العبء الضريبي على أصحاب العمل يزيد من قدرتهم على التشغيل و هو ما يمكن أعتباره شكل من أشكال تحفيز قدرة الاقتصاد على استيعاب الأيدي العاملة مع التأكيد مرة أخرى – بالرغم من الأنخفاض الذي صاحب حصيلة ضريبة الدخل من كل من المستخدمين و الموظفين – فقد ارتفع اجمالي إيراد ضريبة الدخل في العام ١٩٩٦ بنسبة نمو عن العام ١٩٩٥ وصلت إلى مستوى (١٣,٥%) زيادة موجبة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

جدول (٢-١٨) عدد المنشأت و العاملين في المنشأت التي يعمل بها (٥) عاملين فأكثر مبينة حسب القطاع ، و حصيلة ضريبة الدخل (دينار) لسنوات مختارة

العام	عدد المنشآت			عدد العاملين			حصيلة ضريبة الدخل من العاملين			إجمالي حصيلة ضريبة الدخل دينار أردني
	مجموع	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	موظفين	مستخدمين	
1978	1432			105000			2,200,300			18,800,000
1988	2922			211303			7,658,946			43,396,409
1989	2963			225047			7,952,544			51,456,089
1990	3004	268	2736	227052	145605	81447	8,780,132	1,974,147	6,805,985	114,182,742
1991	3159	268	2891	237063	150344	86719	9,549,957	2,168,641	7,381,316	93,447,385
1992	5691	304	5387	297140	181346	115794	11,630,711	2,657,250	8,973,461	110,796,111
1993	5514	289	5225	311047	190273	120774	16,817,497	3,633,797	13,183,700	120,399,011
1994	6384	371	6013	343507	203021	140486	20,549,089	4,423,163	16,125,926	138,786,565
1995	7192	396	6796	370449	214063	156386	25,340,717	5,537,967	19,802,750	155,201,264
1996	8508	432	8076	406513	226056	180457	12,358,897	2,140,175	10,218,722	176,217,524

المصدر :

١) دائرة الأحصاءات العام ، دراسة الأستخدام للمنشأت التي يعمل بها (٥) عاملين فأكثر ، أعداد الأعوام المبينة في الجدول
٢) دائرة ضريبة الدخل ، مديرية التطوير الأداري ، قسم الحاسوب ، جداول غير منشورة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معـــدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-١) مدخل نظري للدراسة

تعتبر الضرائب من أهم ادوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية ، نتيجة تأثيرها المباشر على توجهات أفراد المجتمع كمستهلكين و كمنتجين . و تتعزز هذه الأهمية في الدول النامية نتيجة طرق الانتاج كثيفة استخدام الأيدي العاملة التي تعتمدها معظم هذه الدول ، مما يزيد من أهمية أثر فرض الضرائب على توجهات أفراد المجتمع خاصة العاملين كونهم أهم مدخل انتاجي ، و الذي يؤثر بدوره على الحصيلة النهائية من هذه الضرائب التي تشكل أهم موارد الأيرادات المحلية التي تستخدم في تمويل التنمية .

ينعكس ما يقضيه الفرد من وقته المتاح بالعمل على انتاج هذا الفرد ، و بالتالي على الناتج المحلي الاجمالي مما يؤثر بدوره على متوسط دخل الفرد في المجتمع الذي يعتبر من أهم مقاييس الرفاه الأجتماعي . و على ضوء النتيجة السابقة ، فإن أهم أسباب انخفاض مستوى الرفاه الأجتماعي في الدول النامية هو انخفاض مستوى الناتج المحلي الاجمالي الذي من أهم أسباب انخفاضه هو انخفاض انتاجية الفرد العامل نتيجة طرق الانتاج المعتمدة إلى جانب شح الموارد و ضيق قاعدة الانتاج . كذلك فإن ارتفاع معدل النمو السكاني يزيد من عبء الأعالة على العاملين و الذي يقلل بدوره من حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي كنتيجة لارتفاع عدد غير المشمولين بمفهوم عرض العمل و انخفاض عدد العاملين فعلاً ، إلى جانب ما يتركه ذلك من انخفاض على دخل العمل و الذي يعتبر من أهم نتائجه انخفاض مساهمة ضريبة الدخل كأهم أشكال الضرائب المباشرة في الإيرادات الضريبية في مثل هذه الدول النامية . إن أهم ما تتركه الصفات الاقتصادية السابقة للدول النامية من مظاهر هو عدم توازن العرض و الطلب و الذي يعتبر خللاً هيكلياً نتيجة الطرق التي تلجأ إليها هذه الدول للوصول إلى تغطية الفرق بين العرض و الطلب ، ففي سوق السلع تلجأ هذه الدول إلى تغطية فائض الطلب عن العرض بالأستيراد و هو بدوره مما يعتبر أهم أسباب بروز مظاهر الأستهلاك بين أفراد المجتمع إلى جانب ظهور العجز الدائم في الموازين التجارية التي تؤثر على قيمة العملات المحلية ، و التي تحاول الدول النامية محاربته من خلال فرض الضرائب العالية على الأستيراد و الذي يعتبر من أهم أسباب ارتفاع حصة مساهمة الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية في هذه الدول :

أما في سوق العمل ، فإن ارتفاع مستوى العرض عن مستوى الطلب نتيجة ارتفاع معدل النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة أعداد الداخلين الجدد إلى السوق ، فإن حكومات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدول النامية تحاول حله من خلال زيادة التوظيف في القطاع العام و الذي يعتبر كذلك حـــلاً سياسياً يعتمد – رغم ما يتركه من نتائج سلبية – على الأداء الاقتصادي بشكل عام . و هو ما يمكن التخلص منه بتخفيض الأستيراد إلى جانب زيادة التصدير ، و الذي سيؤثر على حصيلة الضرائب غير المباشرة ، مما سيستدعي البحث عن مصادر أخرى لرفد الإيرادات المحليـة و على رأسها الضرائب المباشرة كضريبة الدخل و التي من أبرز سبل دعم حصيلتها هو رفـع مستوى الدخل الفردي من العمل ، الذي يعتبر من أهم مصادر حصيلة ضريبة الدخل ما لـــم يكن وحيدها خاصة في الدول النامية ، و هو ما يمكن تحقيقه من خلال رفع انتاجية العـاملين عبر أستخدام الآليات التي يتبعها القطاع الخاص أو زيادة مساهمة هذا القطاع فـــي النشـاط الاقتصادي .

مما سبق نجد أن أهم ملامح المرحلة القادمة هو زيادة أعتماد الدول الناميـــة مثـل الأردن على الضرائب المباشرة كضريبة الدخل ، إلى جانب زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاطات الاقتصادية و التي تعني كذلك زيادة الأعتماد على التشغيل في القطاع الخـاص ، و هو بالمحصلة ما يعبر عن أهمية دراسة الأثار التي يمكن لضريبة الدخل أن تتركـــها علـى العاملين في القطاع الخاص . إن زيادة الأعتماد على ضريبة الدخل و التشغيل فـــي القطـاع الخاص هو من أهم سبل حل المشاكل الاقتصادية لهذه الدول ، كذلك فإن محاولة دراسة قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن كدولـــة نامية ، هو السبيل التي أتبعته هذه الدراسة في محاولة اسـتخلاص الأثـر الممكـن لفـرض الضرائب على الرفاه الأجتماعي في أقتصاد مثل الاقتصاد الأردني الذي يعد اقتصاد صغير و نام .

و قد بيّنت الدراسة أن تحديد أدوات قياس أثر ضريبة الدخل على عـرض العمـل و معدل المشاركة في القوى العاملة تبدأ من توضيح العمل كمفهوم ثم تحديد مفهوم عرض العمل و العوامل المؤثرة فيه إلى جانب تحديد مفهوم معدل المشاركة في القوى العاملة و العوامـــل المؤثرة فيها ، ثم رسم ملامح الآلية التي يقوم الفرد على أساسها بتحديد توليفـــة أسـتخدامات الوقت المتاح له ، من خلال أشتقاق دالة عرض العمل ، و التي يمكن مـــن خلالـــها و بعـد أستعراض الدور الاقتصادي للضرائب ، توضيح أثر ضريبة الدخل كإقتطاع من الدخل علـى توجهات الأفراد العاملين في المجتمع ، خاصة العاملين في القطاع الخاص خدمـــةٍ لأهـداف البحث .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-١-١) مفهوم العمل

يعرف العمل لغويا بأنه : "كل ما يصدر من فعل أو حركة عن أي جسم كان بإرادة أو بدون إرادة " [١] . ويعبر التعريف السابق عن أهم أشكال التشابك والتوسع في رؤية العلوم الإنسانية والتي تكاد تشكل في كثير من الأحيان أهم المعضلات في وجه البحث العلمي المعتمد على القياس ، وهو الأمر الذي يقودنا بالتالي إلى البحث عن مفهوم العمل اقتصاديا وهو المفهوم الذي وضع كنتيجة لطبيعة علم الاقتصاد الذي يبحث بالآليات التي يمكن عبر تنفيذها الوصول بالمجتمع إلى أهم أهدافه الاقتصادية ألا وهي رفع مستوى الرفاه للمجتمع بمعناه الاصطلاحي الشامل .

عبر تفسيره لأهداف علم الاقتصاد ، قال آدم سمث [٢]:" يهدف علم الاقتصاد إلى إيجاد السبل التي تمكن الناس من الحصول على دخل كاف أو على وسيلة وافية للعيش، أو جعلهم يحصلون هم بأنفسهم على ذلك، كما أنه يهدف كذلك إلى إيجاد سبل إمداد الدولة أو الجماعة بمورد كاف للقيام بالخدمات العامة. إن أهم ما يبرزه آدم سمث من خلال تعريفه السابق هو المعالم الاقتصادية للعمل، فهو يعبر بصورة واضحة عن أهمية العمل كمصدر دخل يشكل أهم سبل قدرة الفرد على تلبية وتنفيذ رغباته تبعا لأولويات التفضيل لديه ، وهو كذلك مصدر دخل الحكومة التي تهدف إلى تلبية الرغبات العامة.

من جهة أخرى فقد فسر بعض الاقتصاديين عمل الإنسان برغبته في أن يكون جزء من نظام فعال ، فكان مفهوم العمل لديهم : "هو كل فعل يحاول الإنسان من خلاله التعبير عن طموحه بموقع متقدم في مجتمعه وهو بالتالي ما يضفي على العمل صفة الإنسانية وأنه إرادي محل السيطرة والتوجيه[٣] .

كذلك و في تعريف آخر لأدم سمث حول العمل [٤] عرفه بأنه " مصدر جميع أشكال الثروة "، و يعبر هذا التعريف عن أهم معالم العمل ألا و هو ارتباطه بالإنسان من جهة

---

[١] علي ، عادل فليح ، " أقتصاد العمل " ، جامعة الموصل ، الموصل ، العراق ، دار الحكمة للطباعة ، ١٩٩٠ .

[٢] – مصدر سابق، ص ٣٢٤.

" [3]Schumacher, E.F., People Power, National Council of Social Services, London, 1974."

[4]- Adam Smith, "An Inquiry to the Nature and Cause of Wealth of Nations, Modern Library, New York, 1973, P: 423

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والثروة من جهة أخرى ، وهو ما حاول الدكتور حميد القيسي [٥] توضيحه ، حيث قال : " إن النظرية الاقتصادية تعني بالعمل المجهودات الجسمية والعقلية البشرية المبذولة في انتاج الثروة بصورة اختيارية ". أي بعبارة أخرى أنه : "جهد إنساني مستقل أو مشترك مع جهود آخرين وفي كل الأحوال هو جهد اختياري غير قهري أو إجباري" .

و أنطلاقا من الرؤيا الكلاسيكية للعمل و أعتباره نشاط أنساني خلاق و ليس سلعة تباع و تشترى بالسوق بل أنه أداة الانتاج الرئيسية ، يمكننا تعريف العمل بإنه مساهمة الموارد البشرية في عملية الانتاج سواء عن طريق أداء عضلي أو دهني لقاء أجر ، و هو بالتالي ما يقودنا إلى تعريف العاملين بأنهم الذين يقومون بعمل و يتلقون عليه أجر. [٦]

أما كنج (King) [٧] من جهته فقد أشار إلى أن العمل في فهم الاقتصاديين الكلاسيك هو: "مدخل انتاجي يولد تكلفة على عارضه تعوض بأجر مقابل الجهد الذي يبذله ويضحي به من قبل صاحب العمل "، وهو ما يدلل على أن العمل يشكل التزام بين طرفين هما العامل وصاحب العمل . ثم يضيف كنج (King) ،" أما الكلاسيك المحدثيين فقد فهموا العمل على أنه الوقت غير المبذول في وقت الفراغ أو في غير الوقت الذي لا يدفع مقابله ، فهم يرون بالعمل "شيء محايد" وليس أكثر من اقتطاع الوقت المتاح للفرد ويرون أن يكون العمل بالتالي هو بذاته مصدر للمنفعة أو عدم المنفعة.

وفي إطار وصف مختلف لتعريف العمل اعتقد ألفرد مارشل (Alfred Marshal) [٨] من جهته بأن العمل هو الجهد العقلي والبدني المبذول جزئيا أو كليا بغرض خلق منفعة وليس من أجل التسلية المستمدة من العمل مباشرة . أما رينولدز (Reynolds) [٩] فقد عد العمل بدوره عنصرا انتاجيا كأي عنصر آخر من عناصر الانتاج (كالأرض أو رأس المال) أو كخدمات جارية تنتج لهذا القصد ودون أن يكون عنصرا يشكل منفعة بحد ذاته . أما هانسن

---

[٥] – القيسي ، حميد ، "أسس علم الاقتصاد" ، مطبعة بغداد ، العراق ، ١٩٧٣

[٦] – الحوراني، محمد هيثم ، "اقتصاد العمل: دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الأردن وموضوعاته"، جمعية عمال المطابع التعاونية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

[7]- King, J,E. " labor Economic , Second Edition, MacMillan education Ltd London 1990.

[8]- Alfred Marshal," Principles of Economics. 8th edition, 1956,P46.

[9]- "Reynolds, L.G.,Labor Economics, 2nd Edition,Englwood Cliffs,1974."

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(Hanson) [١٠] فقد عرف العمل بأنه "الجهد المبذول من قبل الإنسان بتوجيه إرادته لتحقيق دخل" .

أن أهم نتائج استعراض هذه المفاهيم حول العمل هو استنتاج التدرج الذي ربط الاقتصاديين من خلاله العمل بمردوده، وكل حسب بيئة تفكيره ، فقد لاحظنا بأن الاقتصاديين الأوائل ربطوا العمل بالكسب ، أما في المرحلة التي تليها فقد دخل مفهوم العمل عوامل أخرى مثل الوقت ، أما الشكل الآخر من المردود الذي حاول الاقتصاديون تفسير العمل والعوامل المؤثرة به فقد كان المنفعة ، وهو ما عبرعن تطور الفكر الاقتصادي حيث شكل صورة من مزج وترابط الماديات باللامحسوس و محاولة تقدير هذا اللامحسوس أي المنفعة .

وترى الدراسة هنا أنه أصبح بالامكان وضع تصور شمولي وصفي لمفهوم العمل يبين المعايير التي اعتمدها الاقتصاديون لوصف العمل ، وهو ما يمكن أن يكون كما يلي: **"العمل هو جهد إنساني نافع، إرادي له مقابل ويشكل التزام ويتصف بأنه لا يشكل منفعة بحد ذاته بل بنتائجه** . و بالرغم مما يعبر عنه هذا "الوصف" للعمل من إدراك لمفهوم العمل في قالب علمي قابل للقياس فإن هدف البحث يدفعنا نحو التعرف أكثر بإحدى اوجه الاستخدام الاقتصادي لمفهوم العمل ألا وهو تعريف عرض العمل بالذات .

(٣-١-١-١) مفهوم عرض العمل

عبر الاستقراء السابق لمفهوم العمل يمكن الاستنتاج بأن العمل يمتزج بفعل يفعله الانسان في وحدة من الزمن ضمن أحد أدواره الاقتصادية في المجتمع، فللفرد اقتصاديا في المجتمع دوران طبيعان كنهايتي عملية الانتاج بحد ذاتها، فالفرد في مجتمعه إما منتج أو مستهلك ، والطبيعة الإنسانية التي تلتزم العمل تؤدي بدورها إلى استحالة بقاء الفرد في أحد هذين الدورين لوحده ، فالإنسان لا يمكن أن يستمر بالحياة ما لم يكن فعله متسق متناوب بين الانتاج وبين الاستهلاك ، وهو ما يقودنا باتجاه تحديد معالم أدوار الفرد في مجتمعه اقتصاديا

---

[10] - Hanson , "A Text Book of Economics", London, 1956. P41.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لما لهذا التحديد من أبعاد يمكن استخدامها بإطار وضع الأسس التي يمكن في إطارها تفعيل استخدام الموارد المتاحة خاصة البشرية منها .

ورغم أن الدور الانتاجي للفرد يعتبر دوره الأهم ، فإن ذلك لا ينقص من أهمية الدور الاستهلاكي للفرد ، وهو ما يدفع باتجاه دراسة الإطار الذي يحدد الإنسان من خلاله توليفة الأدوار الاقتصادية له كمياً ونوعياً ، و ترجمة الدور الانتاجي للفرد في مجتمعه تكون عادةً من خلال مشاركته بالعمل ومستوى عرضه له ، و هو ما يبرز الحاجة إلى التعرف أكثر على مفهوم عرض العمل والعوامل المؤثرة فيه .

من خلال محاولته وضع تعريف شامل لعرض العمل و في إطار قابل للقياس، عرف باتن (T.H.Patten) [١١] عرض العمل بأنه : " ...هو القوى العاملة التي هي المجموع الكلي : الكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع ، و فيما يتعلق بالجانب النوعي فتمثله الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان والتي ترتبط بدورها بالخبرة والمعرفة ، أما الحجم الكلي للسكان فيمثل بدوره الجانب الكمي ".

أما كنج (King) [١٢] فيرى بأن عرض العمل ومن منظور كلي هو نسبة المشاركة في القوى العاملة [١٣] ، والتي تعبر بدورها عن نسبة الذين يعملون ومن يرغبون بالعمل ويبحثون عنه من مجموع السكان . كذلك يضيف كنج وفي إطار فهمه لطبيعة اتخاذ الفرد لقرار عمله ابتداءً من اتخاذه لقرار المشاركة في القوى العاملة ثم تحديده لعدد ساعات عمله ، فإن عرض العمل يمكن التعبير عنه كذلك بمعدل ساعات العمل الذي يعملها الشخص الواحد في إطار إسناد زمني محدد كأسبوع أو شهر أو سنة .

---

[11]- Patten, T. H, "Man Power Planning and the Development of Human Resources", John Willy & Sons, New York,1971, P.: 11.

[١٢] - مرجع سابق, King, J.E; P.42

[١٣] - يحسب معدل المشاركة في القوى العاملة في الاقتصاد بقسمة القوى العاملة (المشتغلون و المتعطلون) على أجمالي عدد السكان و هذا ما يعرف بمعدل المشاركة الخام ، أما معدل المشاركة المنقح فهو حصيلة قسمة القوى العاملة (المشتغلون و المتعطلون) على أجمالي عدد السكان من هم بعمر ١٥ عام فأكثر ، كما يحسب معدل المشاركة كذلك حسب الجنس .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يبين الاستعراض السابق الأبعاد التي تناولها المفكرون الاقتصـــاديون فيمـــا يتعلـــق بعرض العمل ، فقسم باتن (Patten) إجمالي عرض العمل حسب الزمن ، بعرض عمل ماهر يكتسب الخبرة والمهارة في المدى الطويل ، وهو ما يفضي إلى عرض العمل الكمـــي الـــذي يقاس وعلى أساس تحييد نوعية العمل بالمدى القصير . أما كنج (King) فهو يقسم عـــرض العمل حسب قرار الفرد تبعا للعوامل التي تؤثر به، فهو يضع قرار العمل فـــي خطوتيـــن ، أولهما قرار دخول سوق العمل والثانية اختيار كمية العمل المعروضة فـــي ظـــل الظـــروف المتاحة في السوق .

وبهدف وضع مفهوم اصطلاحي رياضي لعرض العمل قابل للقياس، عرف أديســـون وسايبرت (Addisn & Siebert) [١٤] عرض "العمل " بأنه حاصل ضرب معدل المشـاركة في القوى العاملة ومتوسط عدد ساعات العمل للفرد الواحد" ، حيث فسرا ذلك في نفس إطـــار خطوتي قرار العمل الذي بينه كنج (King) .

أما بالنيت وجاكسون (Ballante & Jackson) [١٥] وعلى ضوء أعتبارهما عـــرض العمل على مستوى السوق هو مجموع عرض العمل للأفراد الذين يعملون فعلا في الســـوق، فقد عرفا عرض العمل " بأنه عدد ساعات العمل التي يرغب الفرد ويقـــدر أن يعملـــها عنـــد مستوى أجر معين مع بقاء العوامل الأخرى كالدخل والأسعار ثابتة . و هو ما يقودنـــا إلـــى تعريف عرض العمل بأنه تمثيل لجميع العمال المشتغلين فعلا أو ممن يبحثون عن عمل فـــي ظل مستوى الأجور السائدة"، وهو بالتالي ما يدل على أن عرض العمل ليس فقط كمية العمـــل التي يقدمها العمال الذين يشتغلون فعلا بل الكمية التي يقبل العمال جميعـــا حتـــى الذيـــن لا يشتغلون منهم أن يقدموها في لحظة معينة.[١٦]

وفي محاولة أخرى لتعريف عرض العمل استخدم بعض الاقتصاديون الفئـــات التـــي تنتمي لها القوى العاملة لتعريف عرض العمل، فهذا كن (Glen Cain)[١٧] يرى أن المقصود

---

[14] - Addison, J,. and Siebert, S., "The Market for Labor, an analytical Treatment, Good year Publishing Co,.Samta Monica, 1979, P.99

[15] Bellante, D.m, Jakson, M., "Labor Economics", 2ed edtion, Mac Growltill, NY, 1983, PP,:75 – 76.

[١٦] المحجوب، رفعت. "الاقتصاد السياسي"، الجزء الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٤٥

[١٧] Cain, Glen. "The Labor force", Central Training Press, W.D.C., P.:2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالقوى العاملة هو مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلاً والذين يقدرون على العمل ويرغبون به و يبحثون عنه ولا يجدونه. أي بعبارة أخرى أن القوى العاملة تتكون من العاملين والعاطلين عن العمل. أما العاملين فهم مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون مقابل أجر بغض النظر عن عدد ساعات عملهم اليومية، ويستنتج بالتالي بأن عرض العمل هو عدد أفراد المجتمع العاملين والذين يبحثون عن عمل والذين ليسوا إحدى الفئات التالية: الأطفال ، والشيوخ والعجزة لعدم قدرتهم على العمل، ربات البيوت غير الراغبات بالعمل، الطلاب غير الراغبين بالعمل، إلى جانب استثناء أفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ، مما يمكننا من وضع تعريف عرض العمل كما يلي : " القوى العاملة أو عرض العمل هي تلك النسبة من السكان المدنيين الذين يبلغون سناً معيناً و يعملون في قطاعات الانتاج والخدمات مقابل أجر " . [١٨]

وفي إطار جهود هيئة الأمم المتحدة[١٩] فقد تم وضع مفهوم مفصل عن عرض القوى العاملة ومكوناتها لينسجم مع مختلف مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي واختلاف الهياكل السكانية للبلدان المختلفة، حيث قسمت عرض القوى العاملة بالشكل التالي:

١- **أصحاب العمل:** وهم الأفراد الذين يديرون نشاطاً اقتصادياً معيناً لحسابهم الخاص ويشغلون عمالاً بإمرتهم وإدارتهم.
٢- **العاملون لحسابهم الخاص:** وهم المشتغلون الذين يعملون بمفردهم في ورش صغيرة خاصة بهم.
٣- **المشتغلون بأجر:** وهم الأشخاص المشتغلون في الأنشطة العامة والخاصة ويحصلون لقاء عملهم تعويضاً يكون على شكل أجور ورواتب أو عمولات أو مواد عينية.
٤- **العمال العائليين:** وهم الأشخاص الذين يمارسون العمل بإشراف أحد أفراد الأسرة دون مقابل.
٥- **آخرون:** وهم المشتغلون الذين يصعب تحديد حالتهم في ضوء الاعتبارات السابقة.

---

[١٨] - منصور، منصور أحمد "القوى العاملة تخطيطها ووظائفها وتقويم اداءها" ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص ١٥.

[19]- United Nation, "Methods on Analaysing cenus data", Jeneva, 1975, P. 5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وفي ضوء ما تقدم يمكننا تحديد عرض العمل بالعناصر التالية:

أ. العمال والأشخاص المشتغلين فعلا بأجور أو لحسابهم الخاص أو ضمن نطاق العائلة وضمن قطاع مدني، و

ب. جميع الراغبين والباحثين عن العمل فعلا ويقبلون العمل بشروط العمل السائدة في سوق العمل وضمن القطاع المدني .

(٣-١-١-٢) العوامل المؤثرة في عرض العمل [٢٠] :

على الرغم من أن مفهوم عرض العمل هو مفهوم اقتصادي بالدرجة الأولى ، إلا أن اشتقاق هذا المفهوم من مفهوم العمل وارتباطه بالجهد الإنساني و الدور الانتاجي للفرد يجعل العوامل المؤثرة فيه جملة من العوامل التي تؤثر في الجانب الانتاجي من أدوار الفرد في مجتمعه، وهو بالتالي مما يصنف هذه العوامل إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

أولا: العوامل الاقتصادية:

أ) طرق الانتاج المستخدمة :

استنادا لمفهوم العمل بكونه أحد مدخلات الانتاج ، فإن طرق الانتاج المستخدمة تعتبر أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة في عرض العمل . تقسم طرق الانتاج بدورها بين كثيفة استخدام الأيدي العاملة، و كثيفة استخدام رأس المال، و ذلك تبعا لتطور الهيكل الاقتصادي للمجتمع و الذي يؤثر بالتالي على حجم القوى العاملة وعرض العمل بالذات، من خلال المستوى الذي يعبر عنه الفن الانتاجي في تفضيل استخدام الموارد والذي يشتق منه الطلب على القوى العاملة، إلى جانب تأثير الفن الانتاجي على البيئة الاقتصادية التي من ضمنها العوامل التي تدفع الفرد باتجاه عرض قوة العمل لديه و من أهم هذه العوامل الأجور الحقيقية.

---

[٢٠] علي ، عادل فليح ، و علي ، هيفاء ، و شاؤول توما ، " اقتصاد العمل " ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة الموصل، كلية الأدارة و الاقتصاد ، دار الحكمة للطباعة و النشر ، الموصل ، جمهورية العراق ، ١٩٩٠ ، ص.ص. : ٣٧ - ٤٥

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب) الأجور الحقيقية :

يشتق مستوى تأثير الأجور الحقيقية على عرض العمل من الآلية التي يختار الفرد على أساسها مستوى عرضه لقوة العمل ابتداء من قرار مشاركته بهذه القوة و أنطلاقا من أن للفرد مستوى أجر مقبول ، إذا توفر بالسوق قرر الفرد المشاركة في القوى العاملة بالحد الأدنى من متوسط عدد ساعات العمل للأفراد العاملين فعلا بالسوق ، كذلك فإن أهمية تأثير الأجور الحقيقية على توجهات الفرد للعمل تنتج من اعتبارها دالة في مستوى الأجر المقبول لدى الفرد (الأجر التحفضي للفرد أو Reservation Wage) فارتفاع الأجر الحقيقي يمكن له أن يدفع الأفراد إلى العمل أكثر ، ما لم يكونوا على منحنى عرض العمل المنعكس [٢١] . فارتفاع الأجور الحقيقية يعني ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد و بالتالي يولد ارتفاع مستوى الطلب الكلي ، الذي يولد بدوره ارتفاع في الطلب على العمل ، مما يؤثر على بيئة تحديد الفرد لمستوى عرض العمل الخاص به خاصة الأجر المتوقع الذي يرضى العامل أن يشارك في قوة العمل على أساسه .

ج) السياسات الاقتصادية :

تستخدم أدوات سياسات إعادة التوازن الاقتصادي (Stabilization Policies) بهدف الوصول إلى التوازن بين العرض و الطلب الكليين ، فمن خلال أستخدام أدوات السياسة المالية و النقدية يتم التأثير على العوامل المؤثرة على توازن سوق السلع و سوق المال، و هو بالتالي ما يؤثر بدوره على التوازن في سوق العمل . فأدوات السياسة النقدية من سعر الفائدة و عرض النقد تؤثر بشكل مباشر على التوازن في سوق المال مما يؤثر بدوره على مستوى الأستثمار الذي يعتمد على سعر الفائدة بشكل مباشر و هو مما يؤثر بدوره على قدرة جانب الطلب في سوق العمل على التوازن مع جانب العرض من خلال تغير الأجر الحقيقي الذي يستخدمه العمال في دالة لتحديد مستوى الأجور المقبولة و الذي يؤثر بدوره على مستوى عرض العمل . أما السياسة المالية فتؤثر مباشرة على عرض العمل من خلال التأثير المباشر لأدواتها على أفراد المجتمع الذي مجموع العاملين منهم هو عرض العمل . فالأنفاق الحكومي يؤثر على الطلب الكلي الذي يشتق منه الطلب على عنصر العمل كمدخل انتاجي ، و الذي يؤثر بدوره على مستوى عرض العمل من خلال تأثيره على مستوى الأجر الحقيقي في

---

[٢١] يعتبر الفرد على منحنى عرض العمل المنعكس عندما تودي زيادة دخله إلى تقليل عدد ساعات عمله ، بما يعني أنه يضحي بكمية قليلة من وقته الذي يخصصه لغير وقت العمل مقابل الزيادة المتأتية من دخله ، أنظر :

McConnel, C.R., and Bure , S.L. , " Contemporary Labor Economics " , 4th ed. , McGrow Hill Inc. , Singapore, 1995, P.p. : 22 - 26 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

السوق . أما الشق الضريبي من السياسة المالية فيؤثر بشكل مباشـــر ، خاصـــة الضرائـــب المباشرة منها ، على أفراد المجتمع بشكل عام و العاملين بشكل خاص ، و ذلك لما تشكله من أقتطاع مباشر من دخولهم يؤثر بالتالي على مستوى الأجر الحقيقي الذي هو أهـــم عوامـــل تحديد الفرد لعدد ساعات عمله التي يعرضها ، هذا إذا قرر المشاركة في القوى العاملة علـــى ضوء المستويات الجديدة من الأجر الحقيقي .

ثانيا: العوامل غير الاقتصادية

تنقسم العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في عرض العمل إلى عدة عوامل مستمدة مـن ارتباط مفهوم عرض العمل بالشق الإنساني، أما هذه العوامل فهي:

أ) العوامل الديمغرافية :

تعتبر العوامل الديمغرافية كتوزيع الفئات العمرية في المجتمـــع إلـــى جـــانب طبيعـــة مشاركة المرأة في القوى العاملة من العوامل التي تؤثر في عرض العمل في الاقتصـــاد ، لأن التواء الهرم العمري في المجتمع نحو فئات الأعمار التي لا تدخل في فئة العـــاملين والـــذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإعالة كنتيجة لأرتفاع معدلات النمو السكاني يحد من عدد العاملين و يزيد الأعباء عليهم و يدفعهم باتجاه زيادة عدد ساعات عملهم، و ذلك على حساب النوعيـــة في ما يتعلق بالانتاج، كما أن توزيع القوى العاملة حسب الجنس تؤثر فيه العوامل الديمغرافية السابقة إلى جانب عوامل الكثافة السكانية وطبيعة انتشارها الجغرافي، فـــتركز الســـكان فـــي مناطق معينة، و الذي يعتبر كذلك مؤشرا على عدم كفاءة استخدام الموارد له أكبر الأثر على القوى العاملة وعرض العمل بالذات، إلى جانب كل ذلك فإن أهم العوامل الديمغرافية المؤثـرة في عرض العمل هو حجم السكان الذي هو المصدر الأساسي لقوة العمل.

ب) العوامل الاجتماعية :

تؤثر العوامل الأجتماعية في عرض العمل من خلال القيم الاجتماعية الســـائدة فـــي المجتمع عن العمل بشكل عام ، و عن بعض الأعمال بشكل خاص ، كالأعمال اليدوية والتـــي تعتبر مؤشرا على مستوى تطور البيئة الاجتماعية للمجتمع ، كذلك فإن تقبل المجتمع لمشاركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المرأة بالعمل يعتبر من أهم العوامل المؤثرة في عرض العمل على المدى القصير والطويل، فعلى المدى القصير فإن عمل المرأة يرفع من معدل المشاركة العام بالاقتصاد مما يكون له أكبر الأثر باتجاه تفعيل الموارد وفعالية استخدامها، وهو كذلك من العوامل التي تؤثر بنتائجها على معدلات النمو السكاني ، خاصة عند اتخاذ المرأة قرار المشاركة في العمل كبديل لقرارها بالإنجاب ورعاية الأطفال وهو بدوره يؤثر على عرض العمل في المدى الطويل من خلال تأثيره على معدلات النمو السكاني ومدى توافقها مع معدلات النمو الاقتصادي التي تؤثر بالتالي على حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفعالية استخدام الموارد و هو بدوره يشكل تأثيرا أخرا على عرض العمل بالذات .

ج) العوامل السياسية و القانونية :

تعتبر العوامل السياسية و القانونية من أهم العوامل المؤثرة في عرض العمل، فهي تنبثق بداية من طبيعة النظام السياسي الذي يعتمده المجتمع ويؤثر بالتالي على السياسات الاقتصادية التي تعتمدها الحكومات ، إلى جانب أن تطور الحياة السياسية في أي مجتمع باتجاه بناء نظام ديمقراطي فعال يمكن أن يساهم في إضفاء مراجعة على القرارات الاقتصادية تساهم بدورها في تطوير الرؤية الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بسوق العمل و خاصة في الدول النامية ، لما تتميز به قوة العمل في إقتصادياتها من أهمية نتيجة طرق الانتاج المستخدمة في هذه الدول . كذلك فإن العوامل القانونية تلعب دور مهم في التأثير على عرض العمل ، فاتخاذ قوانين العمل لمستويات حد عمري أدنى للتشغيل ، أو تحديد عدد ساعات العمل أو مستويات أدنى أو أعلى من الرواتب والأجور إلى جانب إغلاق بعض القطاعات في وجه العمالة المستوردة ، أو تطبيق تشريعات خاصة بالتأمينات الاجتماعية المختلفة من إعانات بطالة ورواتب تقاعدية وبرامج رعاية اجتماعية ، تعتبرعوامل تؤثر جميعها على عرض العمل .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٣-١-١-٣) مفهوم معدل المشاركة في القوى العاملة [٢٢] :

أهم ما يميز مفهوم معدل المشاركة في القوى العاملة تأكيده على أن تعبير القوى العاملة لغويا هو تعريف آخر لمفهوم العمل يرتبط بمفهوم العامل حتى وإن كانت قدراته على العمل معطلة ، أي أنه خارج العمل ومتعطلا ، حيث أن القوى العاملة هي مجموع أفراد المجتمع الذين في سن العمل (عادة ما بين ١٥-٦٥ عام) ويعملون فعلا أو لديهم الرغبة بالعمل ويبحثون عنه فعلا. كذلك يكتسب مفهوم معدل المشاركة في القوى العاملة أهمية إضافية كونه يعتبر الخطوة الأولى نحو اعتبار الفرد ضمن قوة العمل ، خاصة في إطار الدراسات القياسية التي تحاول دراسة العوامل المؤثرة في عمل الأفراد ، فإذا اعتبرنا حجم العمل مقدرا بعدد ساعات العمل قرارا يتخذه الفرد بتقريره توليفة توزيع أدواره في مجتمعه بين الانتاج والاستهلاك ، فإن هذا القرار يقسم بدوره إلى جزئين، الأول قرار الفرد المشاركة في قوة العمل، ثم تحديده لحجم ونوعية العمل الذي يرغب بمزاولته والمشاركة به. كذلك يستدل من قياس معدل المشاركة في القوى العاملة على بيئة العمل في المجتمع، فمعدل المشاركة المنخفض ارتبط عادة بأسواق عمل معينة كأسواق عمل المرأة، أو أسواق عمل الملونيين. كذلك تتضمن طريقة أحتساب معدل المشاركة في القوى العاملة أهم ما يمكن أستخلاصه من قياس هذا المعدل ، إلى جانب العوامل التي يمكن لها أن تؤثر فيه .

يقسم معدل المشاركة في القوى العاملة حسب طريقة أحتسابه ، بين معدل المشاركة الخام بالقوى العاملة و معدل المشاركة المنقح بالقوى العاملة ، فمعدل المشاركة الخام يمثل نسبة القوى العاملة (المشتغلون و المتعطلون) إلى أجمالي عدد السكان في بلد الدراسة . أما معدل المشاركة المنقح فيمثل نسبة القوى العاملة (المشتغلون و المتعطلون) إلى أجمالي عدد السكان الذين هم بعمر ١٥ عام فأكثر ، في بلد الدراسة .

كذلك يتم حساب معدل المشاركة في القوى العاملة على أساس الجنس ، فيشار إلى معدل المشاركة في القوى العاملة الخام للذكور و هو نسبة القوى العاملة المذكرة (مشتغلون و متعطلون) إلى أجمالي عدد السكان الذكور أما معدل المشاركة في القوى العاملة المنقح

[22] Hamermesh, D. , and Rees, A. , " The Economics of Work and Pay " , Harber & Row , NY, 1984, P. : 3 .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

للذكور فهو نسبة القوى العاملة المذكرة (المشتغلون و المتعطلون) إلى أجمالي عدد السكان الذكور الذين هم بعمر ١٥ عام و أكبر ، و ذات الأمر للأناث .

و في جانب أخر يعتبر معدل المشاركة في القوى العاملة مؤشرا على تطور الهيكل الاقتصادي ومدى توسع حجم الانتاج وقدرة هذا الهيكل الاقتصادي على إيجاد فرص عمل جديدة بكلفة أقل ، كما و على اعتبار أن الفرد هو مستهلك ومنتج في ذات الوقت ، يعتبر معدل المشاركة في القوى العاملة مؤشرا حقيقيا على مستوى الأفراد المنتجين في المجتمع والذي يعبر بدقة عن الهيكل الاقتصادي الذي يمكن استخدامه للبحث عن أفضل الطرق لتفعيل استخدام الموارد المتاحة للحصول على أعلى مردود يمثل مرحلة توازن المجتمع للوصول إلى مستوى أعلى من الرفاه.

(٣-١-١-٤) العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة [٢٣] :

تستخلص العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة، من طريقة حساب هذا المعدل، فهو حاصل قسمة عدد العاملين بالاقتصاد إلى عدد السكان في الاقتصاد محل الدراسة ، من هنا نجد أن أهم العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة هي :

أ) عدد السكان :

رغم الأثر المباشر لعدد السكان على معدل المشاركة والذي يظهر في حسابات معدل المشاركة، إلا أن عدد السكان كمؤشر على طبيعة الاقتصاد ومستوى تطوره ، يؤثر كذلك بشكل غير مباشر على دلالات معدل المشاركة في القوى العاملة، ففي بلد نام ذو اقتصاد مفتوح وعدد سكان قليل، يمكن أن يرتفع معدل المشاركة في القوى العاملة ، تبعا لأعتماد مثل هذا الاقتصاد على طرق انتاج كثيفة استخدام الأيدي العاملة ، مما يمكن له أن يبرز مجموعة من الدلالات إذا كان معدل المشاركة في مثل هذه البلدان أقل مما هو متوقع .

[٢٣] أبو حابر ، كامل ، " سوق العمل الأردني ؛ تطوره و خصائصه ، سياسته و أفاقه المستقبلية " ، منشورات المؤسسة الأردنية للدراسات الشرق أوسطيه ، دار البشير ، عمان – الأردن ، ١٩٩١ ، ص : ١٠٣ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ب) عدد العاملين في الاقتصاد :

يعتبر عدد العاملين في الاقتصاد أحد أهم العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة ما لم يكن أهمها على الأطلاق، فعلى اعتبار أن أحد مضامين دلالات معدل المشاركة في القوى العاملة هو نسبة الأفراد المنتجين إلى الأفراد المستهلكين بما فيهم هؤلاء المنتجين أنفسهم (أي العاملين) يمكن بالتالي أن يعبر هذا المعدل عن بعض المظاهر الاقتصادية ذات الجذور الاجتماعية في مجتمع الدراسة والتي قد يؤدي تحليلها إلى وضع معالم سياسة اقتصادية تحمل جملة من الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد كانخفاض عدد المنتجين بالنسبة لعدد المستهلكين مثلا .

ج) التوزيع العمري لفئات السكان :

فارتفاع عدد المواليد وازدياد عدد المعالين يؤدي بدوره إلى معدل مشاركة منخفض يكون نتيجة لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع ، كذلك فإن التوزيع العمري لفئات السكان حسب الجنس يؤثر بشكل مباشر في معدل المشاركة في القوى العاملة ، فارتفاع عدد النساء في مجتمع لا يحبذ عمل المرأة مثلا، يؤدي إلى انخفاض معدل المشاركة في القوى العاملة ويغير بالتالي معالم التوجه الواجب اتباعه في التخطيط الاقتصادي ، فإلى جانب محاولة تحسين بنية استخدام الموارد فإن مثل هذا المجتمع بحاجة إلى سياسات خاصة تؤدي إلى تغير جزء من مفاهيمه الاجتماعية لتصحيح مستوى معدلات المشاركة التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق معدل النمو الاقتصادي المستهدف .

د) معدل النمو الطبيعي لعدد السكان :

إن التوجهات الاجتماعية لدى أفراد المجتمع تؤثر على الدور الذي تلعبه المرأة بالاقتصاد وهو ما يؤثر بدوره على معدل النمو السكاني الذي يؤثرعلى معدل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المشاركة في القوى العاملة ، كذلك فإن أي طفرة على معدل النمو الطبيعي لعدد السكان نتيجة للهجرات أو الظروف الطارئة تؤدي بدورها إلى التأثير على معدل المشاركة في القوى العاملة وبالأغلب باتجاه انخفاضه تبعا لما تؤثره هذه الظروف غير الموضوعية على الهيكل الاقتصادي الذي يحتاج إلى وقت كاف للتكيف مع الظروف الجديدة .

هـ) البيئة الاقتصادية والسياسية للمجتمع :

البيئة الاقتصادية متمثلة بالهيكل الاقتصادي وطبيعة السياسات الاقتصادية المتبعة والتي تعتمد على الهيكل الاقتصادي تؤثر في معدل المشاركة في القوى العاملة بطريقتين مباشرة وغير مباشرة ، فطبيعة الأدوات التي تستخدمها السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل غير مباشر في معدل المشاركة في القوى العاملة ، فسعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية يؤثر على مستوى الاستثمار الذي يعتبر أهم عوامل خلق فرص العمل بالاقتصاد مما يجعل معدل الفائدة أحد العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة بطريقة غير مباشرة ، كذلك فإن أدوات السياسة المالية المتمثلة بالإنفاق العام والسياسة الضريبية تؤثر على معدل المشاركة في القوى العاملة بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على حجم قدرة التشغيل في القطاع العام و التي توفرها الإيرادات الضريبية ، والتي تؤثر بدورها على قدرة التشغيل في القطاع الخاص كون هذه الإيرادات الضريبية للقطاع العام هي اقتطاع من مدخرات القطاع الخاص المفترض أن توجه إلى الاستثمار فيه ، وهو ما يؤثر بدوره على قدرة التشغيل في القطاع الخاص . كذلك فإن الضرائب كأحد أدوات السياسة المالية تؤثر بشكل مباشر على معدل المشاركة في القوى العاملة تبعا لما تؤثره كأقتطاع على التوجهات الفردية لمجموع الأفراد العاملين فيه و الذي يؤثر بالتالي على عدد العاملين فعلا ، ونخلص إلى أن المحصلة النهائية لأثر السياسة المالية على القطاع الخاص فيما يتعلق بسياسة التشغيل تشكل أهم العوامل المؤثرة على معدل المشاركة في القوى العاملة خاصة في الدول النامية التي تزداد أهمية السياسة المالية المتبعة فيها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-١-٢) تحليل قرار المشاركة في القوى العاملة واشتقاق دالة عرض العمل للأفراد

أهم ما يستخلص من الاستعراض السابق لمفهومي العمل و عرض العمل، إن عرض العمل على مستوى الاقتصاد هو مجموع عرض العمل للأفراد العاملين فيه مقدر بمجموع عددهم أو عدد ساعات العمل التي يعرضونها ، وهو بالتالي ما يؤكد على أن قرار العمل لدى الفرد يبدأ منذ اختياره دخول سوق العمل، أو بعبارة أخرى يبدأ بقضاء جزء من وقته المتاح طبيعياً له بالعمل. من هنا فقد أقرت النظرية الأساسية لعرض العمل (The Basic Model of Labor Supply) لدى الكلاسيك الجدد والتي تشتق بدورها من نظرية سلوك المستهلك (Consumer-Behavior) بأن عرض العمل يمثل المحل الهندسي لإحداثيات توازن رغبات الفرد (العامل) مع قدراته (مصدر القدرة الشرائية الاستهلاكية له) أي دخله والوقت المتاح له[٢٤].

بداية فإن محاولة الكلاسيك الجدد لتفسير الآلية التي يتخذ الفرد على أساسها قراره بالمشاركة بقوة العمل ومن ثم يحدد عدد ساعات العمل التي يقبلها، تبدأ من الخلفية النظرية التي تعتمد عليها هذه المدرسة بافتراضها أن الأستهلاك هو مصدر من مصادر أشباع المنفعة ، وهو ما جعل خلفية اشتقاق دالة عرض العمل تعتمد على نظرية سلوك المستهلك.

تبدأ النظرية بجملة من الفروض الأساسية التي تتخذها لغايات صقل الشكل العام لدالة عرض العمل تمهيداً لتوسيعها فمحاولة تقديرها قياسياً ، فتفترض بأن الفرد (عامل أو غير عامل) هدفه تعظيم منفعته بالمحل الأول ، أما مصادر هذه المنفعة فهي ما يستهلكه الفرد من سلع ، و عليه فإن النظرية تعتبر أهم سبل تعظيم المنفعة هي تحديد الفرد لمستوى المنفعه الذي يعبر عن أعلى مستوى منفعة لهذا الفرد ، ثم الشروع باستهلاك متجه من السلع يحقق مستوى المنفعة الأعلى بالنسبة لهذا الفرد . لكن وعلى خلفية فرضية الندرة ، تفترض النظرية بأن استهلاك الفرد لغايات تعظيم المنفعة، لا يمكن أن يكون لا محدود أو لا نهائي ، كما واعتماداً على فرض النظرية بأن المتاح للفرد للاستهلاك هما سلعتين فقط، الأولى متجة من مجموع السلع التي يستهلكها الفرد في السوق والتي كلفتها تساوي مجموع دخل الفرد من العمل ودخله من غير العمل و الذي يعادل بدوره كمية السلع مضروبة في سعرها بالسوق، والتي بهدف

---

[24] Fallon, P., and Verry , D., " The Economics of Labor Markets " Heritage Publishers, New Delhi, 1989, P.p.: 3-4 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تجانس طبيعة الاستهلاك تعبر النظرية كذلك عن هذا المتجة بما يستهلك من السلع بمستوى الوقت الذي يستخدم لاستهلاك هذه السلع ، والذي يساوي بدوره الوقت الذي يقضيه الفرد في تكوين الدخل الذي ينفقه على استهلاك هذه المجموعة من السلع ، أما السلعة الثانية فهي سلعة الوقت المتمم للوقت المستغل لتكوين كلفة السلع التي يتم استهلاكها والتي تعرفها النظرية الأساسية بسلعة " وقت الفراغ" والتي تعبر عن مجمل الوقت الذي لا يقضى في تكوين دخل ، وإلى جانب افتراض النظرية بأن سلعة " وقت الفراغ " سلعة طبيعية ، أي يزداد الطلب عليها إذا زاد دخل الفرد ، تنتهي النظرية إلى أن محددات تعظيم الفرد لمنفعته هي أولاً محدد الوقت الذي كمية المتاح منه للفرد تعادل وقت اليوم الواحد ، أما المحدد الثاني فهو محدد الدخل الذي يعبر عن كلفة مجمل ما يستهلك والذي يساوي بدوره الدخل المتأتي من العمل والدخل المتأتي من غير العمل وتعرف بخط الميزانية الذي ميله الأجر الحدي للفرد في السوق والذي تفترض النظرية أن الفرد لا قدرة له بالتأثير على هذا الأجر الحدي .

وفي الإطار العام كذلك فإن أهم الفروض الواجب أخذها بعين الاعتبار أن الفرد لديه تحديد مسبق لمستوى المنفعة التي يمكن له أن يستنفذها من توليفة معينة من "وقت الفراغ" ووقت العمل أو "وقت تكوين الدخل " تمثل هذه التوليفة ميل أعلى منحنى سواء لهذا الفرد[٢٥] ، والذي تفترض النظرية أنه منحنى السواء الذي يحدد أعلى مستوى من المنفعة للفرد والذي يكون عند نقطة تماس مع خط الميزانية والتي يفترض أن تكون هي الحالة التي يكون فيها الفرد في حالة توازن بين "كمية العمل" و"وقت الفراغ"[٢٦].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

---

[٢٥] – يعرف منحنى السواء (Indifference curve) بأنه المنحنى الذي يمثل المستوى الذي كل توليفة من توليفات مصادر هذه المنفعة (هنا الدخل ووقت الفراغ) تعطي نفس مستوى المنفعة على هذا المنحنى.

[٢٦] – على فرض أن الفرد يعظم دالة المنفعة U = U(Y,L) وعلى أساس تعريف منحنى السواء ، فإن الفرد يكون بحالة توازن عندما يكون ميل منحنى السواء dY/dL- مساوي لميل خط الميزانية W وهو ما يعرف عادة بتكلفة وقت الفراغ مقيمة بالدخل.

أما الصورة الرياضية لاشتقاق دالة عرض العمل للفرد فتبدأ بافتراض أن الفرد يعظم دالة المنفعة التي تكتب[٢٧].

$$U = U(X,L) \text{ ---------- } (3.1)$$

حيث U : يستدل بها على المنفعة (Utility)

X :جملة السلع المتاحة للاستهلاك.

L : وقت يستغل في غير العمل (Leisure)

حيث يتم تعظيم هذه المنفعة تبعاً لمحددي الوقت والدخل كما يلي ؛ أما محدد الوقت فيعبر عنه:-

$$T = H + L \ldots\ldots (3.2)$$

حيث T : مجمل الوقت المتاح باليوم أو الإسناد الزمني المعتمد.

H : عدد ساعات العمل باليوم أو الإسناد الزمني المعتمد.

L : عدد ساعات التي تقضي في غير العمل.

و يمكن كتابة المعادلة (3 . 2) كما يلي :

$$H = T - L \ldots\ldots\ldots (3.2.1)$$

أما محدد الدخل والذي هو مجمل كلفة الاستهلاك التي يعبر عنها بحاصل ضرب كمية الاستهلاك (X) بسعر السوق (P) والذي يساوي مجموع الدخل من العمل (الذي يساوي بدوره حاصل ضرب الأجر من العمل (W) بعدد ساعات العمل (H) إلى مجموع الدخل من غير العمل (Y) الذي تعبر عنه المعادلة التالية :

$$P.X = W.H + Y \ldots\ldots\ldots (3.3)$$

حيث P : أسعار السلع المستهلكة.

X : متجه السلع المستهلكة.

27- Fallon and Verry, op., 1989

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

W : أجر العمل لوحدة وقت العمل.

H : وحدة الوقت من العمل بالساعة

Y : الدخل من غير العمل.

وبتعويض المعادلة (3. 2. 1) في المعادلة (3. 3) ينتج:

$$P.X = W.(T - L) + Y \ldots\ldots (3.3.1)$$

والتي يمكن كتابتها كذلك:-

$$X = (W/P).T - (W/P).L + (Y/P) \ldots\ldots (3.3.2)$$

أو

$$X = w.T - w.L + y \ldots\ldots (3.3.3)$$

حيث: $y = Y/P$, $w = W/p$

وعند استخدام معادلة (Lagrangian) لتعظيم المنفعة (U) كما في المعادلة (3.1) نسبة إلى خط الميزانية (3. 3. 1)، فإن تحديد كمية (X) و (L) اللتين تعظمين المنفعة يكون بحل مجموعة المعادلات التالية:

$$L = U(X,L) + A(P.X - W(T - L) - Y) \ldots\ldots (3.4)$$

$$L_x = U_x + A\,P = 0 \Longrightarrow U_x = -A\,P \ldots\ldots (3.5)$$

$$L_L = U_L - A\,W = 0 \Longrightarrow U_L = A\,W \ldots\ldots (3.6)$$

$$L_A = P.X - W(T - L) - Y = 0 \ldots\ldots (3.7)$$

و يستنتج على ضوء هذه المعادلات أن تحقيق ذلك يكون عند حالة تساوي المنفعة الحدية " لوقت الفراغ" (L) وهي (a U/ a L) أي U_L مع حاصل ضرب مضاعف معادلة (Lagrangian) أي (A) – الذي يعبر عن المنفعة الحدية للدخل – بتكلفة وحدة وقت غير العمل التي تساوي أجر ساعة العمل (W) وهو ما تعبر عنه المعادلة (3.6) ، الى جانب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تساوي المنفعة الحدية المستمدة من استهلاك السلع المتاحة في السوق (X) أي (a U/ a X) أو Ux مع المنفعة الحدية للدخل (A) مضروبة بمعدل أسعار وحدة السلع المستهلكة (P)كما يظهر ذلك في المعادلة رقم (3.5) ، وهذا بدوره ما يحقق شرط المنفعة والذي يعبر عنه بتساوي الرغبات مع الإمكانيات والتي يمثلها تماس منحنى السواء (منحنى الامكانيات المتساوية) مع خط الميزانية . وعند هذه النقطة يكون المستهلك يعظم منفعته أي عندما تتساوى نسبة الإحلال الحدية

(MRS= Ux/UL) مع نسبة سعريهما (Px/PL) .

وعند حل مجموعة المعادلات السابقة عبر قسمة المعادلة (3.5) على (3.6) وتعويض العلاقات الناتجة بين المتغيرات في المعادلة (3.7) ينتج دالة الطلب على وقت الفراغ (L) كما يلي :

L =L (W, P, Y)----------(3 . 8)

وهي التي تبين أن الفرد يحدد عدد ساعات الفراغ لديه على أساس ثلاث عوامل هي دخله من غير العمل (Y) وأسعار السلع الأخرى المتاحة للاستهلاك (P)، الى جانب كلفة الفرصة البديلة بسعر وحدة العمل أي الأجر الحدي (W).

كذلك واعتماداً على فرض أن الوقت الكلي المتاح (T) يتوزع بدوره بين وقت الفراغ (L) ووقت العمل (H) ، كما في المعادلة (3.2) و (3.2.1) سابقاً و بإشتقاق المعادلة (3.2.1) جزئياً بالنسبة للوقت ينتج ما يلي :

dH = - d L

أي أن التغير الكلي في وقت الفراغ يساوي التغير الكلي في عدد ساعات العمل باتجاه عكسي وفي إطار التغير الذي يطرأ على جملة العوامل المؤثرة في كل منهما، وهو ما يُفضي الى كتابة دالة عرض العمل كما يلي:

Hs = Hs (W , P, Y) -------(3. 9)

وهي بدورها الدالة التي تبين أن عدد ساعات العمل التي يعرضها الفرد (Hs) تتأثر بثلاث عوامل هي: ثمن وحدة العمل الحدية (W) وحجم الدخل من غير العمل (Y) الى جانب أسعار السلع الأخرى المتاحة للاستهلاك (P) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وباتجاه تحديد العوامل الرئيسية للتأثير في قرار الفرد بتحديده توليفة الوقت الذي يعظم له المنفعة، مما يحدد بدوره كمية Hs (عرض العمل) في السوق ، وكمحاولة لاستبعاد أثر التضخم تكتب دالة عرض العمل Hs كما يلي :

$$Hs = Hs\ (w, y) \text{ ----------} (3.9.1)$$

حيث: w: = (W/P) هو مستوى الأجر الحقيقي من العمل

y: = (Y/P) هو مستوى الدخل الحقيقي من غير العمل.

(٣-١-٣) الخلفية النظرية لأثر ضريبة الدخل على عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة

تتبعت الدراسة خلال المباحث السابقة، صياغة مفهوم العمل وعرض العمل واعتمدت على النظرية الرئيسية للكلاسيك الجدد لاشتقاق دالة عرض العمل، حيث انتهت إلى أن فرضيات النظرية الأساسية حول قرار الفرد بما يتعلق بعدد ساعات عمله تتأثر بعاملين أساسيين هما، دخله الحقيقي من العمل، إلى جانب دخله الحقيقي من غير العمل، واستنتجت النظرية ذاتها تبعا لفروضها بأن دخل الفرد من غير العمل يؤدي تغيره إلى المساهمة في تغيير تفضيلات الفرد باتجاه تقليل عدد ساعات عمله إذا زاد هذا الدخل ، تبعا لأن الدخل من غير العمل له اثر واحد انطلاقا من الفرض بأن عدد ساعات "وقت الفراغ" هي سلعة طبيعية، فزيادة دخل الفرد تفضي إلى زيادة الطلب على السلع الطبيعية و بالتالي على سلعة عدد ساعات"الفراغ" أو "عدم العمل" إذا جاز لنا التعبير، أما في حالة انخفاض هذا الدخل (نتيجة لاقتطاع ضريبي مثلا) فإن ذلك سيدفع الفرد باتجاه تقليل طلبه على السلع الطبيعية مثل سلعة "وقت الفراغ" وبالتالي زيادة عدد ساعات عمله، وهو ضمنيا يعني بأن الفرد سيحاول الوصول إلى الحد الأقصى من المنفعة، فإذا أنخفض دخله وأنخفض استهلاكه أندفع نحو تعويض ذلك عن طريق زيادة ساعات العمل ، أما فيما يتعلق بتأثير دخل الفرد من العمل على قراره تحديد عدد ساعات عمله فهو تأثير مزدوج ، يبدأ تأثيره قبل أن يعمل الفرد كما أنه يؤثر على الفرد و هو يعمل و هو هنا له تأثيرين . و عودة لفروض أشتقاق عرض العمل على أساس نظرية سلوك المستهلك المعظم لمنفعته ، فإن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دخل العمل و هو ما يعرف بالأجر الحدي (W) يفترض بإن هذا الأجر هو متغير خارجي ليس للفرد العامل تأثير مباشر عليه ، أي الأجر الحدي بحد ذاته ليس دالة في أي متغير يتعلق بالظروف الخاصة بالفرد العامل ، كذلك فإن من الفروض أن الفرد يقرر دخول سوق العمل تبعاً لمقارنته بين الأجر الحدي في السوق (W) والأجر التحفظي له (Reservation wage) ويرمز له (We) حيث تشير (e) إلى أنه أجر متوقع (expected)، فإذا توفرت الظروف التي يكون فيها (W) = (We) مع توقع الفرد في المستقبل أن تكون (W) > (We) فإن هذا الفرد سيدخل سوق العمل، وهو ما يشير بوضوح إلى أن الأجر التحفضي هو دالة بالأجر السائد في السوق الذي يتطلع لفرد للعمل به و ذلك هو عبارة عن أثر الدخل من العمل على قرار الفرد قبل أو عند لحظة قرار الفرد دخول العمل، أما تأثير تغير هذا الدخل على عدد ساعات عمل الفرد الذي يعمل فعلاً ، أي الذي عدد ساعات عمله أكبر من الصفر أو (H > 0). فتفترض النظرية بأن لتغير الدخل من العمل أثرين متعاكسين بالاتجاه، غير محدد أيهما أكبر من الأخر، وهما أثر الدخل من تغير دخل العمل وأثر الأحلال من غير دخل العمل.

أما أثر الدخل فهو صورة طبق الأصل عن أثر تغير الدخل من غير العمل، مع التوضيح أن سبب ذلك هو افتراض بان دخل الفرد من العمل هو دخله الذي ينفقه فعلاً على استهلاك متطلباته من السلع وعلى رأسها السلع الطبيعية كسلعة "وقت الفراغ" حسب افتراض النظرية، حيث أن انخفاض أجر العمل (كاقتطاع ضريبة الدخل مثلاً) يؤدي إلى انخفاض قدرة الفرد على استهلاك السلع الطبيعة "كوقت الفراغ" مما يدفعه باتجاه زيادة عدد ساعات عمله وهو توجه يتضمن محاولة الفرد إعادة مستوى دخله إلى أقرب مستوى مما كان عليه سابقاً. أما الأثر الثاني لتغير الدخل من العمل على تفضيلات الفرد باتجاه تحديد عدد ساعات عمله، فهو أثر الإحلال، والذي تفترض النظرية بأن اتجاهه معاكس لاتجاه أثر الدخل، لكن لم تستطع النظرية تحديد أيهما الأثر الذي يسود على ا لآخر وهو أهم دوافع إجراء البحوث القياسية في هذا المجال. تفترض النظرية بأنه طبقاً لتغير الأجر من العمل (انخفاضه نتيجة فرض الضريبة مثلاً)، وعلى اعتبار بأن أجرة ساعة العمل تمثل تكلفة الفرصة البديلة لساعة "وقت الفراغ"، فإن انخفاض الأجر أي انخفاض تكلفة الفرصة البديلة ستدفع الفرد إلى زيادة استهلاكه من هذه السلع (كوقت الفراغ) مما يدفع باتجاه تقليل الفرد لعدد ساعات عمله، وهو ما يعرف بأثر الأحلال ، مع الإشارة إلى أن كلا من الأثرين السابقين يتغير اتجاهه في حالة افتراض زيادة الأجر من العمل (كالعلاوات مثلا أو حتى الميزات الغير مادية) مع التأكيد مرة أخرى على أن تقدير أي الأثرين يسود على الآخر لم تستطع النظرية تحديده على الرغم من وضوح معالم التحليل السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تبعاً لبساطة طروحه، فإن الواقع التطبيقي خاصة في ظل ظروف الاقتصاديات النامية لا بد من أن يتوسع هامش المتغيرات التي يمكن أن تساهم في تفسير الأثر النهائي لتفاعل الفرد العامل مع فرض ضريبة الدخل عليه وهو الهدف الرئيسي لهذه الدراسة مع الاعتماد بالأساس أن فرض الضريبة هو تغير في أجر الفرد من العمل، وفي سبيل ذلك فإن الدراسة ستحاول صياغة المنطلقات النظرية التي تنتهي بصياغة المعادلات القياسية لقياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة اشتقاقا من النماذج الرياضية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣ - ٢) تطبيق النماذج القياسية لاستخلاص أثر ضريبة الدخل على عـــرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن .

أستعرضت الدراسة في مبحث الدراسات السابقة جملة من النماذج القياسية التـــي تـــم أستخدام نتائج تقديرها لاستخلاص مؤشرات واضحة حول الأثر الذي تتركه ضريبة الدخـــل على عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة ، و لاحظت إن هذه النماذج تســـتخدم عينات محددة تعمم نتائج تقدير بياناتها على مجمل المجتمع الإحصائي في الاقتصاد شـــريطة توفر جملة معايير إحصائية تمكن بدورها النتائج من التعبير عن مؤشرات قوية حول توجهات مجمل المجتمع الإحصائي محل الدراسة. كذلك فإن من أهم ضمانات دقة النتائج كان اختيـــار الباحثين للنماذج المتجانسة مع البيئة الاقتصادية لمجتمع الدراسة ، وهو ما دفع هذا البحث إلى استخدام النماذج الأقرب إلى محاكاة واقع الدول النامية ، بحيث تكون النتائج مقبولة منطقيـــاً للإستطلاع توجهات العاملين في الأقتصاد الأردني .

بدأت الدراسة تحليل أثر ضريبة الدخل على عرض العمل و معدل المشـــاركة فـــي القوى العاملة في الأردن من خلال تقدير أثر ضريبة الدخل على عرض العمل بطريقتين تبعاً لطبيعة البيانات التي تستخدمها النماذج القياسية التي أستخدمتها الدراسة لـــهذه الغايـــة . فقـــد طورت الدراسة في المرحلة الأولى النموذج الذي أستخدمه الدكتور حسين طلافحة ليتناســـب مع أهداف البحث ، ثم و على أثر ما أستنتجه البحث من أهمية أخـــذ الأختلافـــات الفرديـــة للعاملين ، إلى جانب ما أفضى إليه أستطلاع واقع و تطور سوق العمل في الأردن من تدنـــي مساهمة المرأة في سوق العمل و هو ما يؤدي إلى تزايد أهمية القوى العاملة من الذكور فـــي تحديد ملامح أوضح لتوجهات القوى العاملة ، إلى جانب إستكمال التوجهات التي تدعم تحقيق أهداف البحث بالتركيز على العاملين في القطاع الخاص ، على خلفية التوجهات الأقتصاديـــة في الأردن ، و التي تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في الفعاليات الأقتصاديـــة ، فقـــد أستخدمت الدراسة النموذج القياسي الذي أســـتخدمه رشـــدي و ليثولـــد [٢٨] (**Rochjidi & Leuthould**) و الذي يعتبر اقرب النماذج لواقع الأردن لتقدير أثر ضريبة الدخل على عرض عمل الأفراد الذكور المتزوجين و العاملين في القطاع الخاص ، و الذي بناءٍ على ما تشـــكله هذه الشريحة من نسبة عالية من العاملين الذين تخضع دخولهم لضريبـــة الدخـــل ، وجـــدت

---

[28] Rochjidi, A. , and Leuthold, H., 1994, op.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة بإنهم يشكلون العينة التي يمكن أستخدام نتائج تقديرها لتعميم هذه النتائج على مجمل العاملين في الأقتصاد الأردني بشكل مقبول .

(٣-٢-١) تحليل نتائج قياس أثر ضريبة الدخل على عرض العمل في الأردن

أولاً : تحليل نتائج تقدير النماذج القياسية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية

طورت هذه الدراسة النموذج الذي أستخدمه الطلافحة من خلال التغير في المتغيرات المستقلة التي تحاول تفسير المتغير المعتمد (عرض العمل)، فقد أدخلت على المعادلة ضريبة الدخل كأقتطاع من الدخل الحقيقي و ذلك من خلال تقدير المعادلة الخطية التالية :

$$L_{st} = \alpha_0 + \alpha_1 NRW + \alpha_2 L_{st-1}$$

حيث تشير :

L_{st} إلى عرض العمل للعام الحالي مقدر بعدد العاملين

NRW إلى متوسط الأجر الحقيقي [٢٩] الصافي بعد الضرائب والذي تعبر عنه المعادلة التالية: $(NRW = W(1-t))$ حيث t : المعدل الحدي للضرائب وهي قيمة ($\alpha 1$) في المعادلة التالية: $Tx = \alpha_0 + \alpha_1 (N/Y)$

حيث تشير Tx إلى مجمل إيراد ضريبة الدخل والأرباح و N/Y إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان.

L_{st-1} كمية عرض العمل في العام السابق .

[٢٩] تم أستخدام عوائد العاملين بأجر للتعبير عن مستوى متوسط الأجر الحقيقي من خلال تقسيمها على مخفض الناتج المحلي الأجمالي بإعتبار العام ١٩٩٠ هي سنة الأساس ، ثم تقسيمها على عدد العاملين لاستخراج متوسط الأجر الحقيقي السنوي للفرد العامل و هي الطريقة التي أستخدمها الطلافحة في بحثه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة بالرسالة تم تقدير الدالة السابقة و تبعاً لتوفر البيانات خلال الفترة من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٩٦ بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) حيث كانت نتائج التقدير كما يلي :

$$L_{st} = 153.3 * - .0821\ NRW * + .996\ L_{st-1}$$

$$\text{t-value}\ (1.795)\quad (-1.840)\quad (20.220)$$

$$\text{adj}\ R^2 = .97\quad F\ \text{test} = 356.14$$

تبين النتيجة السابقة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الأجر الحقيقي الصافي بعد أقتطاع ضريبة الدخل و عرض العمل (مقدراً بعدد العاملين) ، و هو ما فسرته الدراسة على أن إنخفاض الأجر من العمل نتيجة فرض ضريبة الدخل يؤدي إلى زيادة عرض العمل (عدد العاملين) ، أي بعبارة أخرى و على أساس فروض النظرية الأساسية ، فإن نتيجة تقدير هذه المعادلة تبين أن أثر الدخل لدى العمال الأردنيين يتفوق على أثر الأحلال لديهم من تغير الأجر نتيجة اقتطاع ضريبة الدخل ، أي إجمالي عدد ساعات العمل يزداد كمحاولة لتعويض ما تم اقتطاعه من العاملين كضريبة دخل ، كما تبين نتيجة التقدير بإن عرض العمل في السنة السابقة ذو دلالة إحصائية بالتأثير على عرض العمل في السنة الحالية.

و في نفس السياق و لبيان مدى تأثير فرض ضريبة الدخل على عرض العمل قطاعياً بالأردن ، فقد قدرت المعادلة التالية للفترة من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٩٦ [٣٠] على مستوى القطاعات الأقتصادية الأربعة الرئيسية ؛ حيث دلت i على القطاع فتم الأشارة إلى المتغيرات المتعلقة بالقطاع الزراعي من خلال الرمز (agr_) و القطاع الصناعي (ind_) ، ثم قطاع الخدمات (serv_) و أخيراً قطاع الأنشاءات (inst_) :

$$Lsti = \alpha_0 + \alpha_1\ NRWi + \alpha_2\ L_{st-1i}$$

حيث تشير

---

[٣٠] تبعاً لتوفر البيانات .

* ذو دلالة احصائية على مستوى ٠,١ ، ** تم أستخدام طرق معالجة الأرتباط الذاتي من الدرجة الثانية (AR(2)) ،

*** لم يستخدم أختبار ال DW لعدم دلالاته الإحصائية نتيجة استخدام المعادلة المقدرة متغير مستقل يعبر عن الفترة السابقة (Lag Time) .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Lsti إلى عرض العمل في القطاع i.

NRWi صافي متوسط الأجر الحقيقي بعد الضرائب في القطاع.

Lst-i1 كمية عرض العمل في العام السابق للقطاع i.

أما نتائج التقدير فقد كانت كما يلي:

1) Lst_agr = 64.3 - .0795 NRW_agr + .539 Lst_agr_1

t- value (3.897) (-3.979) (3.014)

adj R^2 = .73 F test = 26.6

2) **Lst_{ind} = 161.32 - .0606 NRW_ind + .476 Lst_ind_1

(3.980) (-3.796) (3.016)

adj R^2 = .94 F test = 85.94

3) Lst_{serv} = 242.7 - .11 NRW_serv + .862 Lst_serv_1

(2.680) (-2.574) (11.1)

adj R^2 = .95 F test = 192.60

4) Lst_{inst} = 31.89 - .0152 NRW_inst + .923 Ls_inst_1

(2.549) (-2.227) (6.77)

adj R^2 = .70 F test = 23.29

تبين نتائج التقدير أتساقها مع نتيجة تقدير المعادلة لمجمل العاملين بالأقتصاد ، حيث بينت النتائج بإن فرض ضريبة الدخل على أجور العاملين في كل القطاعات يدفعهم إلى زيادة عرض العمل ، مع الأشارة إلى أن العاملين في قطاع الانشاءات كانوا أكثر العاملين تأثراً و هو مايبرز طبيعة تفاعل العاملين في هذا القطاع مع الضروف المحيطة بهم ، فإلى جانب موسمية العمل في هذا القطاع ، فإن دخول الأيدي العاملة الوافدة إلى القطاع رفع من مرونة تعامل الفرد العامل مع تغير أجره في هذا القطاع .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

من جهة أخرى فإن تدني متوسط أجور معظم العاملين في الأقتصاد و الذي يفترض أن يؤدي بدوره إلى تقليل شأن التأثير الذي يتركه فرض ضريبة الدخل على هؤلاء العاملين ، فإن الدراسة و على الرغم من النتائج السابقة تستنتج بإن معرفة أثر ضريبة الدخل على عرض العمل يمكن تحديده بصورة أوضح عند الأستعانة بنموذج قياسي يستخدم البيانات الفردية خاصة بالأفراد الذين يدفعون ضريبة دخل عن دخولهم من العمل و عن دخولهم من المصادر الأخرى أيضا ، و هو ما دفع هذه الدراسة إلى أستخدام نموذج قياسي يستخدم البيانات الفردية للأفراد العاملين الذين يدفعون ضرائب فعلا .

ثانيا: تحليل نتائج تقدير النموذج القياسي الذي يستخدم البيانات المقطعية الفردية (cross –section data) :

ينطوي أستخدام البيانات الكلية التجميعية للسنوات بشكل السلاسل الزمنية على أفتراض تجانس أثر فرض ضريبة الدخل على كل فرد من الأفراد الذين مجموعهم يساوي عرض العمل ، كما أن استخدام هذه البيانات يدخل ضريبة الدخل كمتغير خارجي مفترض اقتطاعه و ذلك كنتيجة لأن متوسط الدخول من العمل أقل من أن تدخل في شرائح ضريبة الدخل المطبقة ، و من جهة أخرى و على خلفية ما يتميز به كل فرد عن الأخر في تفاعله مع ما يؤثر عليه من عوامل ، و الذي يؤكده تحليل قرار المشاركة بالعمل و أشتقاق دالة عرض العمل الفردية ، حيث يفترض ضمن النموذج الأساسي لعرض العمل (**The Basic Model of Labor Supply**) أن قرار الفرد بتحديد عدد ساعات عمله يعتمد على تعظيم الفرد لدالة منفعة خاصة به [٣١] تؤثر على طبيعتها هوية العوامل التي تشكل شخصية الفرد و التي تفرز بدورها طبيعة تفاعل هذا الشخص مع ما يواجهه من ظروف و التي تحليلها إفراديا يمكننا من أستنباط التوجه العام ، بعكس الألية التي تتضمنها البيانات التجميعية التي تفترض أن الأفراد يتأثرون ضمن التوجه الذي يتضمنه تأثر مجموع عرض العمل كوحدة واحدة .

في ظل الأستنتاج السابق ، نستطيع من خلال فهمنا لطبيعة التفاعل الفردي و على الخلفية النظرية التي جسدتها الدالة ($H = H(W,Y)$ .....(3.9)) أن نستنبط دالة داخلية في الدالة (3.9) تعبر عن طبيعة العوامل التي تؤثر في نتيجة تفاعل عرض العمل (H) مع التغير في الأجر (كأقتطاع ضريبة الدخل مثلا) ، حيث تتكون من مجموعة عوامل خارجية

[31] Varry and Donald , " The Economics of Labor Markets " , 1989, po.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شخصية تميز كل فرد عن الأخر كمستواه العلمي و عدد أطفاله الذي يعيلهم إذا كان متزوجاً ، إلى جانب عدد سنوات عمره أو مكان إقامته مثلاً . من جهة أخرى فإن قدرة النموذج على قياس مدى تأثير كل هذه العوامل على طبيعة تجاوب الفرد مع التغير في دخله من العمل تتطلب بحد ذاتها بيئة متجانسة تضم أفراد العينة ، و التي تعبر عنها جملة من العوامل ؛ كالقطاع الذي يعمل به الفرد ، أو جنسه ، و جنسيته ، إلى جانب فئته العمرية و النشاط الأقتصادي الذي يقوم به و هي بمجموعها الصفات التي تشكل القواسم المشتركة لمجموعة أفراد العينة بحيث يمكننا من خلال تحيّدها أن نقيس مدى تأثير أختلاف العوامل الخارجية الشخصية على تفاعل الفرد مع فرض ضريبة الدخل على مصادر دخله . كذلك فإن أهم ما يميز أستخدام نماذج البيانات المقطعيه و في هذه الحالة بالذات هو أن قيمة الضرائب ، هي قيمة حقيقية قام الفرد بدفعها و ليست قيمة مفترضة كما في البيانات التجميعية لبيانات السلاسل الزمنية ، و هو ما يضفي مصداقية القياس بصورة أدق على نتائج تقدير هذه النماذج .

نستخلص مما سبق أن النموذج القياسي و العينة المستخدمة لتقديره تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في نتائج التقدير و التي تنسحب بالتالي على قدرة تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة .

وضع الباحث استبيان خاص[٣٢]، لكن نتيجة أنخفاض عدد المشاهدات الممكن أن تحقق مواصفات العينة على خلفية أن عدد الأستبيانات التي ستوزع هي (١٠٠٠) أستبيان فقط ، فكان لا بد للدراسة أن تتوجه إلى أستخلاص عينة التقدير من البيانات الفردية الخاصة بمسوح العمالة التي تقوم بها دائرة الإحصاءات العامة على مستوى المملكة ، حيث تزيد العينة في مثل هذه المسوحات عن (٣٠٠٠٠٠) مشاهدة موزعة بدقة على جميع مناطق المملكة ، بالإضافة إلى كل ذلك فإن جميع الدراسات السابقة التي درست هذا الموضوع وعند استخدامها لنموذج فردي كالذي سنطبقه فقد قامت بالأستعانة بالبيانات المتوفرة لدى دوائر الإحصاءات العامة في بلدانها ، وهو الأمر الذي اعتمدته هذه الدراسة أيضاً ،فقد استخدمت الدراسة البيانات الفردية (دون البيانات الشخصية كالاسم والعنوان ورقم الهاتف أو أي بيانات تدل على نفس المجيب بالذات) لدراسة مسح البطالة والعمالة والعائدين التي تمت في العام ١٩٩١

---

[٣٢] – تم تقييم الأستبيان من قبل السيد فتحي النسور في دائرة الإحصاءات العامة ، والذي أشار إلى أن هذا الاستبيان إذا وجد العينة المناسبة سوف يعبر أدق تعبير عن الأهداف الموضوعة له ، و قد تم توزيع عينة أستباقية لأستكشاف مدى قدرة الأستبيان على بناء قاعدة بيانات يعول عليها لتقدير النموذج المستخدم ، تكونت من ١٠ أستبيانات لم تحقق الهدف المرجو من توزيعها .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتي كانت توفر بيانات أفرادية لما مجموعه (٣٣٥٠٦٠) فرد موزعين على مستوى المملكة، أما اختيار هذه البيانات بالذات فقد كان نتيجة توفر جميع البيانات التي يتطلبها تقدير النموذج، خاصة المتعلقة بعدد ساعات العمل الأسبوعية لفترة الإسناد الزمني للدراسة حيث أن جميع المسوح التالية لمسح عام ١٩٩١ لم تستعمل هذا النوع من البيانات ، كما أن مسح العام ١٩٩١ يعتبر من المسوح المميزة لدى دائرة الإحصاءات العامة حيث أنه من أكبر المسوح التي قامت بها الدائرة في تاريخها (تبعاً لحجم العينة)إلى جانب اشتمالها على معلومات وبيانات تفصيلية ذات دقة عالية جداً بالمقارنة مع أي استبيان يوزعه أي فرد بمفرده .

وتبعاً لما سبق واعتماداً على البيانات والاستبيان الخاص بمسح البطالة و العمالة و العائدين في العام ١٩٩١ فقد أستخلصت الدراسة عينة من (١٥٣٨) مشاهدة حققت المواصفات الواجب توفرها ، مع الإشارة إلى أن حجم العينة الكاملة (٣٣٥٠٦٠) مشاهدة وهو ما يؤكد على أن استخلاص نتيجة من توزيع ١٠٠٠ استبيان لن يكون بمستوى البيانات التي توفرها مسوحات قائمة على أدق طرق جمع البيانات كمسوحات دائرة الأحصاءات العامة .

أختارت الدراسة مجموعة من القواسم المشتركة التي هيئت بدورها بيئة متجانسة للعينة يمكن الأنطلاق منها لتقدير مدى أختلاف الظروف الشخصية على تفاعل الأفراد مع فرض ضريبة الدخل و الذي أمكن على أساسه أستنباط التوجه العام لدى أفراد العينة و الذي تم أستخدامه لتحليل أثر ضريبة الدخل على عرض العمل بالأردن . أما القواسم المشتركة التي تم أختيارها في العينة فقد كانت كما يلي ؛ فرد عامل ذكر ، أردني الجنسية ، مستخدم بأجر ، و يعمل في القطاع الخاص ، متزوج و هو رب الأسرة التي يعيش بها ، إلى جانب إجابته عن جميع أسئلة الأستبيان كدليل على تعاونه و دقة بياناته . أما العوامل الخارجية التي أستخدمتها الدراسة لتقدير أثرها على طبيعة تفاعل الفرد العامل مع فرض ضريبة الدخل فقد كانت بدورها كما يلي ؛ عدد ساعات العمل الفعلية خلال أسبوع إجراء المسح على أن يكون الفرد قد عمل أقل شيء (١٠ ساعات) في الأسبوع ، كذلك فقد أختير المستوى التعليمي لأفراد العينة بحيث يكون أقل تحصيل علمي للفرد هو شهادة الثانوية العامة ، كذلك و خدمةٍ لأهداف البحث فقد تم حصر عمر أفراد العينة بين عمر (٢٠) عام و عمر (٦٥) عام ، و هي فئة العمر للأفراد النشطين أقتصادياً و يعتبرون من ضمن قوة العمل على مختلف المقاييس ، إلى جانب كل ذلك فقد أختير للعينة الأفراد الذين خضعت دخولهم لضريبة الدخل .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قسمت عينة الدراسة المكونة من (١٥٣٨) مشاهدة حسب المحافظة والمستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي . تبعاً لظروف العينة المحلية المستخدمة ، فقد قامت الدراسة بتطوير معادلة النموذج الذي أستخدمه رشدي و ليثولد (Rouchjidi & Leuthould) [٣٣] ليتناسب مع طبيعة البيانات المستخدمة و تحقيق أهداف أستخدام هذا النموذج ، فقد أستخدمت الدراسة المعادلة الخطية التالية لتقدير النموذج :

$$Ln\ (L/Y) = Bo + B_1\ Ln\ (W) + B_2\ Piage + B_3\ Edu1 + B_4\ edu2 + B_5\ edu3 + B_6\ Child\text{-}n$$

حيث تشير

Ln (L/Y) : اللوغريثم الطبيعي لحاصل قسمة (L) أي الفرق بين مجمل الساعات المتاحة خلال الأسبوع (K=168) وعدد ساعات العمل (H) خلال الأسبوع على إجمالي صافي الدخل المتاح (من العمل وغير العمل) بعد طرح الضرائب .

Ln (W) :اللوغريثم الطبيعي لأجر الساعة الواحدة الصافي من العمل بعد الضريبة .

Piage : عدد سنوات العمر

Edu_1 : متغير نوعي (Dummy V) ، حيث يساوي (1) إذا كان المستوى التعليمي كلية مجتمع و صفر لغير ذلك.

Edu_2 : متغير نوعي (Dummy V) ، حيث يساوي (1) إذا كان المستوى التعليمي بكالوريوس و صفر لغير ذلك .

Edu_3 : متغير نوعي (Dummy v) ، حيث يساوي (1) إذا كان المستوى التعليمي دراسات عليا و صفر لغير ذلك .

Child-n : عدد الأطفال المعالين من قبل رب اللأسرة.

و أستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة التي تم تكوينها من البيانات المقطعية الأفرادية لعينة الدراسة المكونة من (١٥٣٨) مشاهدة ، تم تقدير المعادلة السابقة بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) حيث كانت نتائج التقدير على مستوى العينة كما يلي :

---

[33] Rochjidi and Leuthould , 1994 , op.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$Ln\,(L/Y) = 1.235 - 0.486\,Ln\,(W) - 0.015\,piage + 0.054\,edu1$$
$$(12.307) \quad (-15.313) \quad (-5.802) \quad (1.034)$$
$$- 0.097\,edu2 - 0.167\,edu3 + 0.040\,child_n$$
$$(-1.988) \quad (-1.956) \quad (4.153)$$

$$adj\ R^2 = .18 \qquad F\ test = 47.17$$

تشير النتائج إلى تحقق فرض الدراسة بأن الفرد العامل من فئة ذوي الدخـــول فـــوق متوسط الدخول في السوق ، يتأثر نتيجة فرض ضريبة الدخل على دخله بتقليل عدد ســـاعات عمله ، و هو ما فسرته الدراسة على خلفية تحقق فرض تفوق أثر الأحلال على أثر الدخـــل لهذه الفئة من العاملين نتيجة تغير دخولهم بإقتطاع ضريبة الدخل منها و الـــذي يـــؤدي إلـــى تخفيضهم لعدد ساعات عملهم ، و هو ما تشير إليه قيمة معلم المتغير (Ln (W)) و دلالتـــه الأحصائية بأنه لا يساوي صفر . و هو ما أتفق مع نتائج البحث الأصلي الذي طبقه رشدي و ليثولد على أندونيسيا ، كما أتسقت هذه النتيجة بل تطابقت مع نتائج ستت بحوث ســـابقة ، و هي دراسة دكنسون (Dicknison, 75) و دراسة بـــراون (Brown, 76) ، كمـــا توصـــل أشورث (Ashworth, 81) في بحثه إلى أن فرض ضريبة الدخل يؤدي بالأفراد إلى تقليـــل عدد ساعات عملهم . كما أن هاشمن (Hashman, 81) أستنتج ذلك في بحثه أيضاً ، كما أن بحث بلمكوست (Blomquist, 85) الذي أجراه في الدنمارك قد توصل إلى النتيجة ذاتها ، و من جهة أخرى فإن أخر البحوث التي أجريت بذات الموضـــوع و التـــي قـــام بـــها زايلـــك (Ziliak,98) قد أستخلص من نتائج تقدير النموذج الذي أعتمده بحثه أن الأفراد ذوي الدخـــول العالية يكون أثر الاحلال لديهم أكبر مما يدفعهم إلى تقليل عدد ساعات عملهم .

كذلك وجدت الدراسة من هذه النتائج بأن عبء الإعالة يعتبر عامل مهم في التـــأثير على قرار العامل الأردني بتغير عدد ساعات عمله ، و هو ما يشير إليه معلم متغـــير عـــدد الأطفال المعالين (Child_n) و بعلاقة طردية ، و بعكس متغير العمر (piage) الذي تبين النتائج بأنه على علاقة عكسية مع التأثير على مستوى التغير في عدد ساعات العمل نتيجـــة فرض ضريبة الدخل على الأجر إلى جانب أن المستوى التعليمي له كذلك تأثير على تجـــاوب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفرد مع تغير أجره ، حيث كلما أرتفع مستوى تعليمه كلما كان توجهه نحو تخفيض عدد ساعات العمل أكثر ، حيث تبين للدراسة أن أرتفاع مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى أرتفاع متوسط أجر الساعة و أنخفاض متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية .

النتائج على مستوى المحافظات:

يبين الجدول (٣-١) نتائج تقدير ٩ معادلات من نفس معادلة التقدير موزعة بين المملكة ومحافظة عمان ومحافظة الزرقاء ومحافظة إربد ومحافظة المفرق ومحافظة البلقاء ومحافظة الكرك ومحافظتي الطفيلة ومعان معاً علماً أن محافظات العقبة و جرش و عجلون لم تكن مستحدثه بعد . وتشير النتائج الى تحقق فرض الدراسة بأن الفرد العامل (ضمن العينة) يتأثر بفرض الضريبة على دخله بتقليل عدد ساعات عمله ، وهو ما تشير إليه قيمة معلم المتغير (Ln(w)) ودلالته الاحصائية أيضاً، غير أن نتيجة معلمات نفس المتغير في محافظتي المفرق ومحافظة الكرك تشير إلى عدم الدلالة الأحصائية لهذا المتغير وهو ما يشير بدوره إلى أن هناك عوامل اجتماعية وديمغرافية غير الأجور في كل من هاتين المحافظتين بالذات تؤثر على عدد ساعات الفرد التي يخصصها للعمل. من جهة أخرى فقد وجدت الدراسة ومن خلال نتائج التقدير السابقة بأن عمر الفرد يؤثر على عدد ساعات عمله في كل من محافظة عمان ومحافظة الزرقاء، وهو مما قد يشير بصورة أخرى إلى أن توزيع فئة الأعمار لدى العاملين في المحافظات وتبعاً لتوفر فرص العمل والمناخ الاجتماعي في غير محافظة العاصمة والزرقاء هي فئة متقاربة لا تشكل بحد ذاتها تأثير على قرار الفرد حول عدد ساعات عمله. مع الإشارة إلى أن نتائج التقدير أظهرت بأن هناك علاقة سلبية بين عدد سنوات العمل وعدد ساعات العمل المعروضة، وهو ما يدلل بشكل ما على منطقية النتائج، حيث يتوقع أن ارتفاع العمر يعني اكتساب الخبرة وازدياد قدرة العطاء ممثلة (بالإنتاجية) مما يدفع الشخص للعمل عدد ساعات عمل أقل أو أن التغير فيها أقل أو معدوم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٣-١) نتائج تقدير النموذج الفردي في إطار المحافظة

المحافظة	المتغيرات المستقلة							المؤشرات الأحصائية	
	C	L_W	piage	edu1	edu2	edu3	child_n	a R2	F
المملكة 1538 *	1.235671 (12.307)	-0.486721 (-15.313)	-0.015862 (-5.802)	0.054409 (1.034)	-0.097320 (-1.988)	-0.167813 (-1.956)	0.040005 (4.153)	0.17984	57.17034
عمان 994	1.334238 (10.255)	-0.491352 (-11.626)	-0.018545 (-5.493)	0.008068 (0.115)	-0.124921 (-1.977)	-0.171434 (-1.614)	0.031001 (2.370)	0.17275	35.56156
الزرقاء 261	0.893878 (3.977)	-0.414271 (-11.626)	-0.001127 (-5.493)	0.153740 (0.115)	-0.032839 (-1.977)	0.034601 (-1.614)	0.008224 (2.370)	0.11333	6.53866
أربد 152	0.547229 (1.555)	-0.387492 (-4.036)	0.007325 (0.647)	0.254755 (1.352)	-0.050426 (-.295)	-0.208426 (-.635)	0.003408 (0.102)	0.08970	3.47990
المفرق 14	0.079266 (0.097)	-0.321293 (-1.354)	0.030290 (1.396)	-0.025185 (-.054)	-0.907390 (-2.653)	-0.326401 (-.577)	0.084918 (1.101)	0.45796	2.83056
البلقاء 63	1.510696 (3.375)	-0.492922 (-4.572)	-0.025971 (-1.919)	-0.226750 (-1.395)	0.229552 (1.548)	-0.201128 (-.523)	0.098219 (2.828)	0.41009	8.18341
الكرك 21	1.868734 (1.577)	-0.461826 (-1.230)	-0.029111 (-.915)	-0.202289 (-.338)	-0.924638 (-1.591)	-0.590398 (-.909)	0.067885 (0.675)	0.26763	2.21812
الطفيلة و معان 33	0.479624 (1.601)	-0.849729 (-7.864)	0.006401 (0.570)	0.235988 (1.837)	0.271141 (1.575)	-- --	0.014039 (0.484)	0.70892	16.5874

* عدد المشاهدات

تفسير المتغيرات

C	الثابت
L_W	اللوغريثم الطبيعي لأجر الساعة الواحدة الصافي من العمل (بعد الضريبة)
piage	العمر بالسنوات
edu1	متغير نوعي (Dummy V) ، المستوى التعليمي كلية مجتمع = ١
edu2	متغير نوعي (Dummy V) ، المستوى التعليمي بكالوريوس = ١
edu3	متغير نوعي (Dummy V) ، المستوى التعليمي دراسات عليا = ١
child_n	عدد الأطفال المعالين من قبل رب الأسرة
	أختبار (T test) بين قوسين تحت قيمة معامل المتغير

© Arabian Digital Library-Yarmouk University

كذلك فقد أظهرت نتائج محافظات العاصمة والزرقاء ومحافظة البلقاء أن العاملين في هذه المحافظات (ضمن العينة) يتأثرون بعدد الأطفال المعالين في تحديد قرار عملهم و بعلاقة طردية ، حيث أن أرتفاع عدد الأطفال المعالين يدفع رب الأسرة إلى العمل ساعات أطول، وهو كذلك ما يمكن تفسيره بأن نتيجة التطور الطبيعية لعقلية الآباء في التسعينيات ومنذ النصف الثاني من الثمانينيات فإن التوجيه بالأسر كان نحو الأسرة النووية (أقل عدد أفراد) بدلاً عن الأسرة الواسعة (أكثر عدد أفراد)، وهو مما قد يدل بطبيعة الحال إلى أن الأفراد الذين لا زال عدد أطفالهم أكثر هم من بيئة اجتماعية ومستوى ثقافي يفرض عليهم أن يعملون عدد ساعات أكثر كذلك فإنه من المنطقي وتبعاً لتزايد الأعباء الاقتصادية نتيجة ارتفاع عدد الأطفال المعالين فإن الفرد سيحاول زيادة دخلة من خلال زيادة عدد ساعات عمله ، خاصة إذا كان مستوى الدخل له في إطار قانون ضريبة الدخل النافذ يتيح له تقليص حجم الوعاء الضريبي تبعاً لعدد الأطفال المعالين.

جدول (٣ – ٢) متوسط الأجر الصافي لساعة العمل الواحدة (دينار) ، متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية (ساعة) مبينة حسب المحافظة

المحافظة	متوسط الأجر الصافي للساعة (د)	متوسط عدد ساعات العمل أسبوعياً
المملكة (١٥٣٨ *)	١,٠٦٦	٤٧,٩٤٧
عمان (٩٩٤)	١,١	٤٨,٠١
الزرقاء (٢٦١)	٠,٩	٤٩,٥٦
أربد (١٥٢)	١,٠٣	٤٧,٣
المفرق (١٤)	٠,٧٩	٤١,٤٣
البلقاء (٦٣)	١,٠٥	٤٤,٣٧
الكرك (٢١)	١,٥٣	٤٨,٥٧
الطفيلة و معان (٣٣)	١,٢٨	٤٥,٤٢

* عدد المشاهدات

من جهة أخرى يبين الجدول (٣-٢) متوسط الأجر الصافي لساعة العمل الواحدة (مقدرة بالدينار)، ومتوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية (مبينة بالساعة) وموزعة حسب المحافظات، و لعل من أهم ما يبينه الجدول أن أعلى متوسط للأجر هو في محافظة الكرك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(حسب العينة) حيث معدل أجرة الساعة (١,٥٣) دينار كذلك و في نفس المحافظة وجد أن متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية (٤٨,٥٧) ساعة أسبوعياً ، أما أقل أجر ساعة فقد كان في محافظة المفرق حيث بلغ (٠,٧٩) دينار في حين أن أقل عدد ساعات عمل في الأسبوع هو في المفرق أيضاً و كان (٤١,٤٣) ساعة، وهو ما يؤكد على ما تظهره العينة بأن انخفاض أجر الفرد الصافي من العمل يؤدي إلى تقليل عدد ساعات العمل التي يعرضها هذا الفرد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج على مستوى التحصيل العلمي:

يلخص الجدول (٣-٣) نتائج تقدير ٤ معادلات موزعة بين تحصيل التوجيهي وكلية المجتمع ولدى البكالوريوس والدراسات العليا، وقد أجمعت نتائج التقدير على أن فرض الدراسة بأن الفرد العامل (ضمن العينة) يتأثر بفرض الضريبة على دخلة من العمل بتقليل عدد ساعات عمله قد تحقق.

جدول (٣-٣) نتائج تقدير النموذج الفردي في إطار المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتغيرات المستقلة				مؤشرات	احصائية
	C	L_W	piage	child_n	adj R^2	F
توجيهي * 540	1.153763 (7.896)	-0.469697 (-9.324)	-0.012012 (-2.986)	0.023818 (1.630)	0.16	35.77
كلية مجتمع 386	1.199311 (5.994)	-0.420861 (-6.380)	-0.013714 (-2.178)	0.045909 (2.243)	0.11	16.59
بكالوريوس 509	1.431570 (7.714)	-0.582325 (-10.390)	-0.024152 (-4.642)	0.049142 (2.641)	0.21	46.32
دراسات عليا 103	0.710049 (1.817)	-0.278067 (-1.986)	-0.011679 (-1.258)	0.082903 (2.362)	0.076	3.82

* عدد المشاهدات

تفسير المتغيرات

C	الثابت
L_W	اللوغريثم الطبيعي لأجر الساعة الواحدة الصافي من العمل (بعد الضريبة)
piage	العمر بالسنوات
child_n	عدد الأطفال المعالين من قبل رب الأسرة
	أختبار (T test) بين قوسين تحت قيمة معامل المتغير

تبين النتائج بأن أعلى مرونة للتجاوب مع تخفيض الأجر نتيجة الضرائب هم العاملين في مستوى تحصيل البكالوريوس (معامل "Ln(w)" كقيمة مطلقة). كذلك أظهرت نتائج التقديرللعينة أن العمر في كل من مستوى تحصيل التوجيهي حتى البكالوريوس يؤثر في تجاوب الفرد مع تخفيض أجره من العمل نتيجة فرض ضريبة الدخل، غير أن العمر في مستوى تحصيل الدراسات العليا وبرغم توجهه بنفس الاتجاه إلا أنه ليس ذو دلالة إحصائية، وهو ما قد يفسر بأن عدد سنوات العمر للأفراد الذين يحصلون على هذه الدرجة العلمية ليس بذلك التفاوت تبعا لطبيعة أجورهم وطبيعة الوظائف التي يشغلونها بالعادة. أما عدد الأطفال فقد وجد أنه ذو تأثير في قرار الفرد العامل (في إطار العينة) في الأفراد ذوو التحصيل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العلمي بدرجة دبلوم كلية المجتمع وبدرجة البكالوريوس وبمستوى الدراسات العليا، وكلهم في اتجاه زيادة عدد ساعات العمل كلما زاد عدد الأطفال المعالين ، وهو ما قد يفسر إلى أن طبيعة عمل محصلي هذه الدرجات العلمية لديهم قدرة أكثر في التحكم أكبر في عدد ساعات عملهم.

جدول (٣ - ٤) متوسط الأجر الصافي لساعة العمل الواحدة (دينار) ، متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية (ساعة) مبينة حسب المستوى العلمي

المستوى التعليمي	متوسط الأجر الصافي للساعة	متوسط عدد ساعات العمل أسبوعياً
توجيهي (٥٤٠ *)	٠,٩٤	٥٠,٠١
كلية مجتمع (٣٨٦)	١,٠٥	٤٧,٦
بكالوريوس (٥٠٩)	١,١٧	٤٦,٩٢
دراسات عليا (١٠٣)	١,٣	٤٣,٥١

* عدد المشاهدات

أما الجدول (٣-٤) فهو يبين بوضوح بأن متوسط الأجر الصافي من العمل للساعة الواحدة يرتفع مع ارتفاع المستوى التعليمي، كما يشير كذلك إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي الذي يرافقه ارتفاع متوسط أجر الساعة الصافي يؤدي إلى انخفاض متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للفرد.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج على مستوى النشاط الاقتصادي:

يلخص الجدول (٣-٥) نتائج تقدير معادلة النموذج على أساس النشاط الاقتصـــادي حيث أعطي رمز لكل نشاط اقتصادي بشكل (Sector X)[٣٤] حيث قيمة X من A إلـى N[٣٥] أما تعريف الأنشطة الاقتصادية فقد جاء كما يلي :

Sector A	:	الزراعة والصيد والحراج
Sector C	:	التعدين واستغلال المحاجر
Sector D	:	الصناعات التحويلية
Sector E	:	الكهرباء والغاز والمياه
Sector F	:	الإنشاءات
Sector G	:	تجارة الجملة والمفرق والصيانة
Sector H	:	النقل والتخزين والاتصالات
Sector I	:	الوساطة المالية
Sector J	:	الأنشطة العقارية والعقارية التجارية
Sector K	:	الإدارة العاملة والضمان الإجباري
Sector L	:	التعليم
Sector M	:	الصحة والعمل الاجتماعي
Sector N	:	الخدمات المجتمعة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

[٣٤] تم اعتماد التصنيف الدولي لهيئة الامم المتحدة والذي تستخدمه دائرة الاحصائات العامة في ادخال البيانات.

[٣٥] مع العلم بأن (Sector B) أي نشاط صيد السمك لم يكن له مشاهدات من ضمن العينة .

جدول (٣-٥) نتائج تقدير النموذج الفردي في إطار النشاط الأقتصادي

مؤشرات إحصائية		المتغيرات المستقلة							
F	a R2	child_n	edu3	edu2	edu1	piage	L_W	C	النشاط الأقتصادي
0.72333	-0.14639	-0.044146 (-.594)	0.657974 (0.722)	-0.152469 (-.279)	0.330664 (0.494)	-0.041623 (-1.317)	-0.182291 (-.528)	2.452635 (2.047)	Sector A * 14
4.24608	0.37115	-0.023307 (-.428)	-0.076649 (-.158)	-0.036724 (-.139)	-0.031686 (-.114)	0.015146 (0.937)	-1.178731 (-4.698)	0.081615 (0.143)	Sector C 34
8.12569	0.17050	0.011731 (0.461)	-0.224317 (-.846)	-0.043871 (-.337)	0.140371 (1.169)	-0.004822 (-.684)	-0.557193 (-6.612)	0.803539 (3.296)	Sector D 209
6.43602	0.53107	-0.155003 (-2.414)	– –	-0.759823 (-2.362)	-0.739674 (-1.957)	-0.016996 (-1.302)	-0.593036 (-2.314)	2.545958 (4.396)	Sector E 25
11.69850	0.43316	0.017832 (0.414)	-0.603912 (-1.121)	-0.396714 (-2.018)	0.192487 (0.902)	-0.029781 (-2.733)	-0.727561 (-6.746)	1.770127 (4.447)	Sector F 85
7.71949	0.18638	0.046289 (1.436)	-0.202668 (-.255)	-0.212567 (-1.480)	-0.102688 (-.661)	-0.18086 (-2.261)	-0.483411 (-5.400)	1.296779 (4.620)	Sector G 177
1.28146	0.03099	0.012700 (0.224)	– –	-0.357915 (-.982)	-0.333311 (-1.021)	-0.002434 (-.129)	-0.600469 (-2.058)	0.972683 (1.486)	Sector H 45
3.33848	0.13109	0.044642 (1.027)	-0.737119 (-1.706)	0.069867 (0.303)	0.031535 (0.129)	-0.015874 (-1.181)	-0.394077 (-3.122)	1.136361 (2.531)	Sector I 94
8.84310	0.18596	0.085796 (3.095)	-0.319403 (-1.264)	0.065281 (0.471)	0.001479 (0.010)	-0.028074 (-3.448)	-0.471645 (-5.068)	1.530701 (4.751)	Sector J 207
7.63612	0.3242	0.051184 (1.259)	0.114111 (0.240)	-0.302416 (-1.699)	-0.051998 (-.270)	-0.019802 (-1.852)	-$0.536269 (-4.942)	1.293605 (3.395)	Sector K 84
7.42908	0.15034	0.015401 (0.595)	-0.212025 (-1.153)	0.044728 (0.305)	0.054445 (0.311)	-0.009306 (-1.103)	-0.550586 (-6.159)	1.203959 (3.749)	Sector L 219
3.28092	0.1183	0.034325 (1.172)	0.237440 (0.961)	0.188956 (0.851)	0.386731 (1.599)	-0.017115 (-2.009)	-0.280682 (-2.504)	1.114651 (2.947)	Sector M 103
6.78539	0.16793	0.074369 (2.466)	-0.598074 (-2.082)	-0.404271 (-2.422)	0.032682 (0.186)	-0.023705 (-2.671)	-0.339210 (-2.753)	1.623193 (4.720)	Sector N 173

*عدد المشاهدات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتظهر النتائج بشكل واضح تحقق فرض الدراسة والمتمثل بتخفيض الفرد لعدد ساعات عمله عند انخفاض أجرة من العمل نتيجة فرض ضريبة الدخل، حيث يبين ذلك قيمة (B_1) معامل ((Ln (W)) فهي سالبة وذات دلالة إحصائية لا تساويها بالصفر، ويشذ عن هذه القاعدة (النتيجة) نتيجة تقدير المعادلة الخاصة بـ(Sector A) أي نشاط الزراعة والحراج حيث تظهر نتيجة هذا التقدير بأن الأجور ليست من العوامل التي تحدد عدد ساعات العمل المعروضة من الأفراد، وفي جانب آخر من التحليل يبين بكل وضوح بأن مستوى الدخل من العمل في هذا النشاط الاقتصادي بالذات لا يتأثر كثيراً بفرض ضريبة الدخل، نتيجة محدودية الدخول الخاضعة للضريبة في هذا القطاع والذي يؤيد ذلك أيضاً عدد المشاهدات في هذا القطاع والتي تبلغ (١٤) مشاهدة فقط.

وفي جانب آخر من النتائج يظهر التقدير أن العمر للعامل يؤثر على قرار الفرد في تحديده لعدد ساعات عمله في خمسة نشاطات اقتصادية هي قطاع الإنشاءات وقطاع تجارة الجملة والمفرق والصيانة إلى جانب قطاع الأنشطة العقارية والعقارية التجارية وقطاع العاملين في الصحة والعمل الاجتماعي وأخيراً العاملين في قطاع الخدمات المجتمعية.

كذلك تبين نتائج التقدير بأن المستوى التعليمي يؤثر على مرونة الفرد في استجابته للتغير في مستوى دخله من العمل نتيجة فرض ضريبة الدخل مع الإشارة إلى أن هذه المرونة تقل في العاملين الذين مستوى تعليمهم أعلى من البكالوريوس ومن هم في مستوى الدراسات العليا، وهو ما يمكن تفسيره تبعاً لما تفرضه ظروف عمل هذه النوعية من الأفراد. كذلك لم تظهر نتائج معلمات متغير عدد الأطفال المعالين من قبل الفرد العامل أنها متغيرات تؤثر على الفرد حسب القطاع ويستثنى من ذلك قطاع الأنشطة العقارية والعقارية التجارية وقطاع الخدمات المجتمعية، حيث أظهرت نتائجهما بأن ارتفاع عدد أطفال العاملين يؤدي إلى ارتفاع عدد ساعات عملهم وهو ما يبرز مدى حاجة الفرد لتغطية التزاماته من خلال زيادة عدد ساعات عمله وبالتالي زيادة دخله من العمل.

نتيجة أستخدام نموذجين يختلف كل منهما في طبيعة البيانات التي يستخدمها إلى جانب أختلاف بيئة فرض الضرائب في كل منهما ، حيث أن نموذج السلاسل الزمنية قد أدخل الضريبة كنسبة موحدة خارجية لا تأخذ بعين الأعتبار الظروف الفردية و هي بالتالي نسبة مفترضة تبعاً لأن متوسط دخل الفرد من العمل أدنى من أن نفرض عليه ضريبة دخل ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعكس نموذج البيانات المقطعية الذي أستخدم بيانات إفرادية لأفراد دفعوا ضريبة دخل فعلاً ، و تبعاً لتقدير كل من النموذجين فقد بينت نتائج النموذج الذي يستخدم البيانات بشكل السلاسل الزمنية بإن الأفراد العاملين في الأردن من ذوي الدخول المتدنية التي لا تفرض عليها ضريبة دخل بالعادة ، سيؤدي فرض ضريبة الدخل على دخولهم إلى زيادة عدد ساعات عملهم ، وهو ما يبين بإن أثر الدخل يتفوق لدى هؤلاء الأفراد على أثر الإحلال لتغير أجورهم . أما تقدير النموذج الذي أستخدم البيانات المقطعية للأفراد ذوي الدخول الأعلى و التي تقتطع من دخولهم ضريبة دخل فقد بينت نتائجه بإن هؤلاء الأفراد يستجيبون لفرض ضريبة الدخل على دخولهم بتخفيض عدد ساعات عملهم ، و هو ما يشير بالتالي إلى أن أثر الإحلال لديهم أعلى من أثر الدخل .

تمكننا النتيجة السابقة من الأستنتاج بإن أثر الدخل لدى فئة العاملين الأردنيين الأقل أجراً أكبر من أثر الدخل لفئة العاملين الأعلى أجراً في الأردن . و يعزز هذه النتيجة مقارنة مستويات الأجر السنوي الصافي بعد أقتطاع الضريبة للعينة التي يستخدمها النموذج القياسي الذي يستخدم البيانات المقطعية و مستويات متوسط الأجر السنوي للأفراد العاملين قبل فرض الضرائب في نفس السنة ، أي للعام ١٩٩٠ ، أنظر الجدول (٣ - ٦) ، ففي حين كان متوسط الدخل السنوي الصافي من العمل بعد أقتطاع الضريبة أفراد العينة المستخدمة يبلغ (٣٨٠١,٦ دينار) ، فقد بلغ متوسط الدخل السنوي للأفراد العاملين بالأقتصاد و قبل فرض الضرائب (١٤٩٩,٢ دينار) فقط . أما في القطاع الزراعي ففي حين كان متوسط الدخل السنوي الصافي من العمل بعد أقتطاع الضريبة للعينة يبلغ (٣٢٠٥,٣ دينار) ، فقد بلغ متوسط الدخل السنوي للأفراد العاملين في القطاع الزراعي و قبل فرض الضرائب (٥٧٥,٨ دينار) فقط . كذلك فقد بلغ دخل العينة في القطاع الصناعي (٣٤٧٥,٩ دينار) مقارنة مع (١٨٣٦,٨ دينار) لمجموع الأفراد العاملين في هذا القطاع ، أما قطاع الخدمات ففي حين كان متوسط الأجر السنوي للأفراد العاملين في هذا القطاع تبلغ (١٤٩٢,٢ دينار) فقد بلغ متوسط الدخل السنوي من العمل بعد أقتطاع الضريبة للعينة (٣٦٧٠,٩ دينار) ، أما متوسط الدخل السنوي الصافي من العمل بعد أقتطاع الضريبة لأفراد العينة الذين يعملون في قطاع الأنشاءات فقد بلغ (٣٧٣٦,١ دينار) مقارنة مع (١٤٢٧ دينار) فقط كمتوسط الدخل السنوي قبل الضريبة للأفراد العاملين في هذا القطاع .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول رقم (٣ – ٦) مقارنة الدخل السنوي الصافي بعد فرض الضريبة على أفراد العينة المكونة من (١٥٣٨) مشاهدة ، مع متوسط الدخل السنوي قبل فرض الضرائب للأفراد العاملين في الأقتصاد و حسب القطاع

القطاع	متوسط الدخل السنوي الصافي من العمل لأفراد العينة بعد أقتطاع ضريبة الدخل (دينار) *	متوسط الدخل السنوي للأفراد العاملين في الأقتصاد (دينار)**
المجمل لـ	العينة ٣٨٠١,٦	الأقتصاد ١٤٩٩,٢
القطاع الزراعي	٣٢٠٥,٣	٥٧٥,٨
القطاع الصناعي	٣٤٧٥,٩	١٨٣٦,٨
قطاع الخدمات	٣٦٧٠,٩	١٤٩٢,٢
قطاع الإنشاءات	٣٧٣٦,١	١٤٢٧,٠

* أفراد العينة الذين أستخدمت بياناتهم في النموذج الذي يستخدم البيانات المقطعية

** مجمل الأفراد العاملين في الأقتصاد الذين أستخدمت بياناتهم في النموذج الذي يستخدم البيانات بشكل السلاسل الزمنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٣-٢-٢) تحليل نتائج قياس أثر ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن

عند محاولة تفسير وتقدير الآثار المتوقعة لضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة لا بد أن نأخذ بعين الأعتبار أهمية تحديد العوامل المؤثرة في معدل المشاركة في القوى العاملة ، و التي أهمها معدل الأجر المقبول من قبل الفرد العامل في السوق (The Reservation Wage) الذي يعتمد بدوره على ظروف العمل المتوفر في السوق ، كعدد العاملين من جنسيات أخرى ، إلى جانب مستوى الأجور التي تسود في السوق والتي تعتبر بدورها المعيار المستخدم لقياس استهلاك الوقت في غير وقت العمل.

وعند التطرق إلى موضوع الأثار المتوقعة لفرض ضريبة الدخل فإن الدور الأقتصادي للضرائب والمتمثل في محاولة إعادة توزيع الموارد بصورة أكثر فعالية بهدف رفع مستوى إنتاجيتها تتغلب عليها صورة الضرائب كأحد أسباب تخفيض مستوى الأجر النهائي الذي يتاح للفرد ، و الذي يعبر من خلال إنفاقه لهذا الدخل عن محاولة تعظيمه للمنفعة، وهو ما قد يدفع بالبعض للاعتقاد بأن تخفيض الأجور سيساهم في تقليل معدل المشاركة في القوى العاملة. لكن عند تحليل هذا الموضوع بالذات، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار الفرض القائل بأن انخفاض معدل الأجور في الاقتصاد (كنتيجة لفرض الضرائب مثلا) قد يؤدي إلى تقليل مستوى الأجر المقبول لدى الفرد تبعا للفرض أن الفرد سيستخدم مستوى الأجور السائدة في السوق في دالة خاصة به يقدر على أساسها مستوى الأجر المقبول لديه للمشاركة في القوى العاملة ، وهو مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدل المشاركة في القوى العاملة. كذلك لا بد أن نؤكد على أن الضرائب في الدول النامية تعتبر من أهم مصادر تمويل التنمية ذاتيا خاصة النفقات العامة الجارية ، وهو ما يدفعنا إلى الافتراض بأن زيادة الضرائب قد يعطي المشغل الأكبر في الاقتصاديات النامية (ألا و هوالقطاع العام) القدرة على التشغيل أكثر مما يؤدي بالتالي كذلك إلى زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة.

مع ذلك يجب عدم الإفراط في التفاؤل حول قدرة الضرائب على إيجاد ظروف إيجابية في صالح العامل بحيث تدفعه للعمل وبالتالي إلى رفع معدل المشاركة في القوى العاملة، فمع أن حصيلة الضرائب يمكن استغلالها في تحسين البنية التحتية في المناطق النائية مما يخلق أسواق عمل جديدة للعاملين قد تدفعهم للهجرة والعمل في هذه المناطق ، لكن يبقى التساؤل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عن مدى قدرة الاقتصاد الذي يشكو من الخلل الهيكلي في تحقيق ذلك، وهو بدوره مما يدعـــو إلى أن يكون التحليل الإحصائي هو الفيصل في تحديد النتائج النهائية لهذه الفروض .

على ما تقدم و في إطار تحليل الواقع المتمثل بإلية اتخاذ الفرد لقرار مشاركته بـــالعمل ومحاولة تقدير أثر ضريبية الدخل على شكل ونتائج هذا القرار فإنه يمكن للدراسة فـــي هـــذا الموقع الافتراض أن معدل المشاركة في القوى العاملة يتأثر بصورة ســـلبية نتيجـــة فـــرض ضريبة الدخل على الأجور وفي سبيل ذلك طورت الدراسة شكل المعادلة التي قدرها الدكتـور حسين طلافحة في بحثه [٣٦] لتحديد أثر سياسات الأجور على معدل المشـــاركة فـــي القـــوى العاملة ، بحيث تدخل ضريبة الدخل كأحد المتغيرات من خلال استبدال متوسط الأجر الحقيقي بصافي متوسط الأجر الحقيقي بعد الضرائب حيث تصبح دالة معدل المشـــاركة فـــي القـــوى العاملة كما يلي:

$$LEPRi = F(NW, U)$$

و هو ما يؤهلنا لكتابة المعادلة التالية لتقدير العلاقات المتوقعة بين المتغـــيرات بيـــن المتغيرات المستقلة و المتغير المعتمد الذي يمثل معدل المشاركة في القوى العاملة :

$$LFPRi = C_0 + C_1\, NW + C_2\, U$$

حيث LFPRi : معدل المشاركة في القوى العاملة للعينة

; حيث i تمثل الجنس

NW : صافي متوسط الأجر الحقيقي بعد الضرائب وهو نتيجة المعادلة التالية

$$(NW = W(1 - t))$$

حيث (t) هي المعدل الحدي لفرض الضرائب وهي معامل التقدير في المعادلة التالية

$$T_X = C_0 + C_1\, (N/Y)$$

حيث (Tx) حصيلة ضريبة الدخل و (N/Y) هو معدل حصة الفـــرد مـــن النـــاتج المحلـــي الإجمالي.

U : معدل البطالة في الإقتصاد

[٣٦] الطلافحة ، حسين ، " عرض العمل و معدل المشاركة في القوى العاملة " ، أبحاث اليرموك ، مرجع سابق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

و أستناداً إلى قاعدة البيانات الخاصة بالرسالة تم تقدير الدالة السابقة للفترة من العام ١٩٧٦ إلى العام ١٩٩٦ بإستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) ، حيث تم تقدير المعادلة لمجمل الأقتصاد ، ثم قدرت المعادلة لكل من الذكور و الأناث على حدى ، و كانت نتائج التقدير كما يلي :

1) LFPR_all = 20.1 - .0003 NW_all + 24.25 U_all

t-values (10.211) (- 0.286) (5.620)

adj R^2 = 0.73 F test= 27.95 DW = 1.702

2) LFPR_m = 38.21 - .0024 NW_all + .882 U_m

(5.751) (- 0.63) (4.630)

adj R^2 = .67 F test = 21.13 DW = 1.738

3) LFPR_f = 34.4 + .00023 NW_all + .0083 U_f

(0.351) (0.739) (2.192)

adj R^2 = .99 F test = 810.65 DW = 1.542

أظهرت النتائج السابقة بإن فرض ضريبة الدخل ليس له تأثير على معدل المشاركة في القوى العاملة في مجمل الأقتصاد ، و الذي يعزى بالنتيجة لتدني الأجور إلى مستوى أقل بكثير من أن تدخل ضمن شرائح الدخل التي تدفع ضريبة دخل ، مما يؤدي بالتالي إلى عدم تأثير ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة ، مع الأخذ بعين الأعتبار بإن طريقة إدخال ضريبة الدخل لقياس أثرها على معدل المشاركة تفترض بالتالي أنها متغير خارجي لا يؤثر به أي من الظروف المحيطة بالعاملين ، و هو ما يبرز بالتالي أنه و على الرغم من أستنتاج الدكتور حسين الطلافحة في بحثة أن سياسات الأجور تؤثر على معدل المشاركة في القوى العاملة ، إلا أن تدني متوسط هذه الأجور يؤدي إلى عدم تأثير ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة ، مما يفقد الضرائب بهذا الشكل قدرة التأثير المباشر على معدلات المشاركة في القوى العاملة و التي تترجم بالعادة بطريقة غير مباشرة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

من خلال أستغلال الحكومة للأيرادات الضريبية في تمويل النفقات الجارية و بالتـالي زيـادة عدد العاملين .

كذلك و كمتابعة لمحاولة تحليل أثر ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القـوى العاملة، أستخدمـت الدراسـة عدة أشكال مطورة مـن النمـوذج الـذي أستخدمته ليثولـد (J. Leuthold) [٣٧] في محاولة لتقدير هذا الأثر، حيث قدرت الدراسة المعادلة التالية لقيـاس أثر الضرائب على معدل المشاركة في القوى العاملة :

$$LFPRi = Co + C_1 \ln (Y) + C_2 (T/Y)$$

حيث تشير :

LFPRi إلى معدل المشاركة في القوى العاملة لأي من الجنسين

(Ln (Y)) : اللوغرثيم الطبيعي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

(T/Y) حاصل قسمة مجمل حصيلة ضريبة الدخل على الناتج المحلي الإجمالي

وفي سبيل تطوير نموذج ليثولد في محاولة لتعميق التفسير لمدى تأثير ضريبة الدخل و الضرائب بشكل عام على معدل المشاركة في القوى العاملة فـي الأردن ، فقـد عمـدت الدراسة إلى أستخدام عدة أشكال من المعادلة بحيث تستخدم في كل مرة شكل مختلـف مـن المتغيرات (المستقلة والمعتمدة) كما يلي :

$$LFPRi = C_0 + C_1 \ln (Y) + C_2 (Tii/Y)$$

حيث تشير

(LFPRi) إلى معدل المشاركة في القوى العاملة للفئة (i)

(ln (Y)) إلى اللوغاريثم الطبيعي لحصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي

(Tii/Y) إلى الضرائب من الفئة (ii) مقسومة على مجمل الناتج المحلي

أما المتغيرات المعتمدة فقد تم استخدام معدل المشاركة في القوى العاملة لكل السـكان الذكور والإناث معاً ، ومعدل المشاركة في القوى العاملة للسكان الذكور وحدهـم ، ومعـدل المشاركة في القوى العاملة للسكان الإناث لوحدهم أيضاً . أما المتغيرات المسـتقلة فقـد تـم

---

[37] Leuthold , " Tax Shares in Developing Economics : A Panel Study ", Journal of Development Economics , vol . 35, 1991, 173 - 185 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

استخدام (IncT/GDP) حاصل قسمة مجمل حصيلة ضريبة الدخل والأرباح على الناتج المحلي الإجمالي ، (Ttax/GDP) حاصل قسمة مجمل حصيلة الإيرادات الضريبية جميعها على الناتج المحلي الإجمالي ، كذلك تم استخدام (Tdtax/GDP) حاصل قسمة مجمل حصيلة الضرائب المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي ، و (TnTax/GDP) حاصل قسمة مجمل حصيلة الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي . يبقى التنويه إلى أن فترة تقدير النموذج كانت من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٩٧.

أما نتائج تقدير المعادلات السابقة فتظهر كما تظهر بالتفصيل في الجدول (٣-٧) حيث تبين النتائج بشكل عام بأن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة وبالتالي زيادة عرض العمل ، كذلك فإن نتائج معلمات الضرائب أبدت تباين في مستوى التأثير والتفاعل مع معدل المشاركة في القوى العاملة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جدول (٢ - ٢) نتائج تقدير نموذج السلاسل الزمنية للفترة من العام ١٩٦٨ إلى العام ١٩٩٧

المتغير المعتمد	المتغيرات المستقلة								المؤشرات الإحصائية		
		C	Ln (Y)	IncT / GDP	Ttax / GDP	Tdtax / GDP	Tntax / GDP	a R2	F	DW test
LFPR		12.198 (4.491)	1.243 (2.161)	61.593 (1.359)				0.60171	22.149	0.47321
		12.652 (6.495)	0.8075 (1.774)		30.086 (2.982)			0.68211	31.046	0.64715
		16.127 (6.485)	0.388 (0.761)			72.666 (3.446)		0.70713	34.803	0.73401
		11.099 (5.873)	1.1376 (2.507)				26.983 (2.178)	0.63922	25.804	0.42113
LFPR_m		21.96 (2.175)	2.319 (1.084)	145.377 (0.863)				0.29148	6.759	0.73692
		26.306 (3.624)	0.154251 (0.091)		101.849 (2.709)			0.43159	11.63	1.00622
		34.433 (3.501)	-0.432 (-0.214)			206.364 (2.474)		0.41005	10.731	1.02895
		21.552 (3.139)	1.0326 (0.626)				99.632 (2.213)	0.38671	9.828	0.86045
LFPR_f		-7.443 (-4.009)	1.8182 (4.622)	30.931 (0.998)				0.80285	58.013	0.13144
		-7.706 (-5.256)	1.769 (5.166)		10.482 (1.380)			0.80927	60.401	0.15491
		-5.288 (-2.916)	1.347 (3.621)			38.471 (2.501)		0.83499	71.843	0.18023
		-8.436 (-6.156)	1.974 (5.999)				6.298 (0.701)	0.79909	56.683	0.12133

تفسير المتغيرات

LFPR	معدل المشاركة في القوى العاملة في المملكة للذكور و الأناث معاً
LFPR_m	معدل المشاركة في القوى العاملة في المملكة للذكور فقط
LFPR_f	معدل المشاركة في القوى العاملة في المملكة للأناث فقط
C	الثابت
Ln (Y)	اللوغارتم الطبيعي لحصة الفرد من الناتج المحلي الأجمالي
IncT / GDP	معدل حصيلة ضريبة الدخل و الأرباح مقسومة على الناتج المحلي الأجمالي
Ttax / GDP	معدل حصيلة الأيرادات الضريبة جميعها مقسومة على الناتج المحلي الأجمالي
Tdtax / GDP	معدل حصيلة الضرائب المباشرة مقسومة على الناتج المحلي الأجمالي
Tntax / GDP	معدل حصيلة الضرائب غير المباشرة مقسومة على الناتج المحلي الأجمالي

© King Saud University Library

و فيما يتعلق بمعدل المشاركة في القوى العاملة للذكور والإناث معاً ، نجد أن النتائج تظهر عدم تأثير ضريبة الدخل على معدل المشاركة في هذه الصورة ، وهو ما قد يعبر بصورة واضحة عن مستوى انخفاض حجم الوعاء الضريبي الكلي (مجموع الوعاء الضريبي) للعاملين ، فمن جهة فإن متوسط الدخول أدنى من أن تفرض عليه ضرائب ، والقانون فيه الكثير من المساندة لظروف العاملين ، و منها أن الدخل من العمل يخصم منه (٢٥%) للعاملين في القطاع الخاص و (٥٠%) للعاملين في القطاع العام (حسب تعديل القانون في العام ١٩٩٦ فقد تساوى العاملين في القطاعين بنسبة التخفيض (٥٠%) من الراتب قبل أن يحسب من ضمن الوعاء الضريبي ، أما فيما يتعلق بتقدير أثر الضرائب على معدل المشاركة في القوى العاملة من الذكور والإناث معاً فقد أظهرت النتائج بأن هذه الضرائب (مجمل الضرائب، مجمل الضرائب المباشرة ،مجمل الضرائب غير المباشرة) تؤدي بالذات إلى زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة أي أن هناك علاقة طردية ، و هو ما فسرته الدراسة بإن إيرادات هذه الضرائب تستخدم لزيادة عدد العاملين في القطاع العام و ذلك من خلال تحليل التطور التاريخي لحصة هذه الأيرادات من مجمل الإيرادات العامة ، ثم حصة النفقات العامة الجارية و التي تزامنت مع زيادة عدد العاملين رغم عدم إرتفاع متوسط الأجور في القطاع العام .

كذلك بينت النتائج أن تأثير الضرائب المباشرة بمجموع حصيلتها كانت أكبر عامل مؤثر بالرغم من عدم تأثير حصيلة ضريبة الدخل والأرباح لوحدها كما تبين النتائج ، وهو ما فسرته الدراسة بأن ارتفاع العبء الضريبي بشكل عام يؤدي إلى التأثير على الطلب والعرض في سوق العمل كما أنه وعلى أساس أن الضرائب المُباشرة تفرض كذلك على أصحاب العمل ، فإن هؤلاء يحاولوا أن يعوضوا ما يتم أقتطاعه من دخولهم أما من خلال زيادة الإنتاج أو تخفيض رواتب العاملين و في الحالتين فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عدد العاملين ، فزيادة الإنتاج تتطلب مدخلات إنتاج أكثر ، وأما انخفاض الأجور فقد أظهرت نتائج تقدير أثر ضريبة الدخل على عرض العمل في هذه الدراسة أن الفرد يستجيب له بزيادة عدد ساعات عمله ، وهو ما يضاف إلى جانب زيادة العرض المباشر نتيجة انخفاض مستوى الأجور وذلك في محاولة لتعويض الحصة التي تنزلت من الدخل من العمل نتيجة فرض الضرائب .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما معدل المشاركة على مستوى الذكور فقط فقد أظهر كذلك بأن ضريبة الدخل والأرباح ليست ذات تأثير على معدل المشاركة في القوى العاملة لهذه الفئة ، بينما فرض الضرائب بشكل عام يؤدي إلى زيادة معدل المشاركة في القوى العاملة فيما يتعلق بالذكور. أما معدل المشاركة في القوى العاملة على مستوى الإناث فإلى جانب تأكيده كما في الحالتين السابقتين إلى أن زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تزيد من معدل المشاركة في القوى العاملة فإن مجمل الضرائب المباشرة بشكل عام هي الضرائب التي تؤثر على معدل المشاركة في القوى العاملة للأناث وباتجاه علاقة طردية ، كذلك فيما يتعلق بالمتغيرات الأخرى فقد أبرزت عدم تأثير أي منها على معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

النتائج و التوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٤ - ١) النتائج

توصلت الدراسة و من خلال المنهجية التي أعتمدتها في سبيل تحقيق أهدافها إلى جملة من النتائج كما يلي :

أولاً : تبعاً لما يتصف به الاقتصاد الاردني من صغر الرقعة الجغرافية و ضعف الموارد الطبيعية إلى جانب ضيق قاعدة الانتاج و أنفتاحه على الاقتصاد العالمي وجدت الدراسة بأن العوامل و الظروف الاقتصاديه الخارجية هي أهم العوامل المؤثرة على السياسة المالية و سوق العمل في الاردن .

ثانياً : نتيجة الاختلالات الهيكلية التي أصابت الاقتصاد الأردني على خلفية الظروف غير الموضوعية في الأردن و المنطقة فقد وجدت الدراسة بإن ذلك قد دفع الأردن إلى اعتماد سياسة مالية تتصف بارتفاع مستوى الأنفاق الجاري على حساب الأنفاق الرأسمالي تبعاً لارتفاع الأعباء التنموية عليه و هو ما رتب بالتالي الأتجاه نحو سياسة ضريبية تحاول رفع الحصيلة قدر المستطاع لتغطية أكبر جزء ممكن من النفقات محلياً مما جعل السياسة الضريبية في الأردن توصف بإعتمادها على حصة أكبر من الضرائب غير المباشرة مقابل حصة أقل من الضرائب المباشرة كجزء من مجمل الأيرادات الضريبية و الإيرادات العامة بشكل عام ،

ثالثاً : كذلك وجدت الدراسة بإن سوق العمل الأردني يتميز بفرط حساسيته للظروف الأجتماعية للمجتمع الأردني و الظروف الطارئة التي تتعرض لها المنطقة و التي أدت بدورها إلى وجود أختلالات هيكلية في سوق العمل تمثلت بارتفاع معدلات البطالة و إنخفاض معدل مشاركة المرأة في العمل إلى جانب ظاهرة تصدير و أستيراد الأيدي العاملة في نفس الوقت التي يتمتع بها الاقتصاد الأردني و التي رتبت بالتالي وجود أعداد كبيرة غير منظمة من العمالة المستوردة في سوق العمل الأردني ،

رابعاً : بينت الدراسة بإن متوسط الأجر الحقيقي للعامل بأسعار عام ١٩٩٠ كان دائماً و في كل القطاعات الاقتصاديه أقل من مستوى شرائح ضريبة الدخل و هو بالتالي مما يشير

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صفحة 136 نقص من المصدر

د) كذلك أبرز الأستعراض السابق للبيانات الخاصة بالمنشأت التي يعمل بها خمسة أفراد فأكثر، أن مشاركة المرأة بالعمل يتأثر بمستوى متوسط أجرها . كما بينت الدراسة أن متوسط أجر العاملة الدائمة أكبر من متوسط أجر العاملة المؤقته ، و هو ما يؤكد مرة أخرى على توجه المرأة للعمل مع ما يتسق مع توجه مجموع العاملين في الاقتصاد بإتجاه العمل الدائم .

هـ) فيما يتعلق بتوجه الأفراد لعدد ساعات عملهم الشهرية ، فقد أستخلص البحث أن متوسط عدد ساعات العمل الشهرية للأفراد العاملين الدائمين الذكور هو بالمتوسط أعلى من متوسط عدد ساعات عمل الأفراد العاملين الدائمين من الأناث بشكل عام .

و) من جهة أخرى فقد تبين للدراسة بأن العاملين الذكور في القطاع العام لديهم توجه نحو رفع متوسط عدد ساعات العمل الشهرية بينما العاملين الذكور في القطاع الخاص لديهم توجه نحو ثبات متوسط عدد ساعات عملهم ، إلى جانب ارتفاع إجمالي عدد ساعات العمل السنوية في القطاع العام و منه في القطاع الخاص ، أما فيمل يتعلق بالعاملات في القطاع العام و جدت الدراسة أن لديهن توجه نحو تثبيت متوسط عدد ساعات عملهن الشهرية خلال فترة الدراسة و هو ما يقارب توجه العاملات في القطاع الخاص و إن كان بنسبة أقل .

ز) و كنتيجة طبيعية لتوزع مراكز القوى الاقتصاديه و القطاع العام في محافظة العاصمة و المحافظات الكبرى فقد توزعت الأيدي العاملة و بصورة غير متجانسة بين المحافظات حيث تركزت في المحافظات الكبيرة .

سابعاً : من جهة أخرى و من خلال مقارنة البيانات الخاصة بالعاملين في القطاع العام و القطاع الخاص (أعتماداً على بيانات دراسة الأستخدام للمنشأت التي تشغل (٥) أفراد فأكثر) و محاولة إلقاء الضوء على إيرادات ضريبة الدخل من العاملين في القطاع العام (الموظفين) و العاملين في القطاع الخاص (المستخدمين) كل على حده ، أستنتجت الدراسة بإن أنخفاض العبء الضريبي سيؤدي إلى ارتفاع عدد العاملين في القطاعين و بنسبة أستيعاب أكبر و أسرع في القطاع الخاص عنه في القطاع العام ، كما وجدت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الدراسة بإن أنخفاض العبء الضريبي على المشغلين يزيد من قدرتهم علـــى التشـــغيل خاصة في القطاع الخاص ،

ثامناً : و في أطار أستخدام الدراسة للأسلوب القياسي فقد أستنتجت من خلال تقدير النمـــاذج القياسية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية لقياس أثر ضريبة الدخل علـــى عـــرض العمل و التي تفترض الاقتطاع الضريبي ، أن أنخفاض الأجر الصافي بعد الضرائـــب سيؤدي إلى زيادة المعروض من كمية العمل المقدرة بإجمالي عدد ساعات العمل و ذلـك كدلالة واضحة لتفوق أثر الدخل على أثر الأحلال للعاملين الأردنين الذين يعتبروا متدني مستوى الدخل بالمتوسط ، كما وجدت الدراسة كذلك بإن عدد ساعات العمل التـــي يتـــم عرضها في العام السابق تشكل دافع أخر نحو رفع مستوى عدد ساعات العمل في العـــام اللاحق .

تاسعاً : أما على المستوى معدلات المشاركة في القوى العاملة فقد وجدت الدراسة بشكل عـــام على مستوى الاقتصاد بإن ضريبة الدخل ليس لها تأثير قوي على التغيير في معـــدلات المشاركة في القوى العاملة ، و أستنتجت الدراسة أن ذلك هو نتيجة تدني الأجور بشـكل عام مما يحدد بصورة كبيرة عدد المكلفين الذين تخضع دخولهم لفرض الضرائب و هـو بدوره يحد من تأثير ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة .

عاشراً : بناءاً على النتيجة السابقة فقد أستنتجت الدراسة بإنه لتحديد أثر ضريبة الدخل علـــى عرض العمل لا بد من الأستعانة بنموذج قياسي يستخدم البيانات الفردية خاصة بالأفراد الذين يدفعون ضريبة دخل على أجورهم من العمل و على دخولهم الأخرى أيضـــاً ، و هو ما دفع الدراسة إلى أستخدام نموذج قياسي أقتصادي يســـتخدم البيانـــات المقطعيـــة الفردية (**Cross - Section Data**) و التي أستنتجت بشكل عام بإن العاملين الأردنييـــن مرتفعي الدخل و الذين يدفعون ضريبة دخل لديهم أثر أحلال أكبر من أثـــر الدخـــل أي أنهم يستجيبون لانخفاض دخلهم – نتيجة فرض ضريبة الدخل – بخفض عدد ســـاعات عملهم الأسبوعية .

حادي عشر : قدرت الدراسة النموذج القياسي الخاص بالبيانات المقطعية بثلاث أشكال حسـب المحافظة و المستوى التعليمي و النشاط الاقتصادي ، أما النتائج التي تم التوصل إليـــها فيمكن تلخيصها بالآتي :

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أشارت النتائج إلى تحقق فرض الدراسة بأن الفرد العامل من فئة ذوي الدخول فوق متوسط الدخول في السوق ، يتأثر نتيجة فرض ضريبة الدخل على دخله بتقليل عدد ساعات عمله ، و هو ما فسرته الدراسة على خلفية تحقق فرض تفوق أثر الأحلال على أثر الدخل لهذه الفئة من العاملين نتيجة تغير دخولهم بإقتطاع ضريبة الدخل منها و الذي يؤدي إلى تخفيضهم لعدد ساعات عملهم ، و هو ما تشير إليه قيمة معلم المتغير (Lnl (W)) و دلالته الأحصائية بأنه لا يساوي صفر . و هو ما أتفق مع نتائج البحث الأصلي الذي طبقه رشدي و ليثولد على أندونيسيا ، كما أتسقت هذه النتيجة بل تطابقت مع نتائج ستت بحوث سابقة كما بينتها الدراسات السابقة .

كذلك وجدت الدراسة من هذه النتائج بأن عبء الإعالة يعتبر عامل مهم في التأثير على قرار العامل الأردني بتغير عدد ساعات عمله ، و هو ما يشير إليه معلم متغير عدد الأطفال المعالين (Child_n) و بعلاقة طردية ، و بعكس متغير العمر (piage) الذي تبين النتائج بأنه على علاقة عكسية مع التأثير على مستوى التغير في عدد ساعات العمل نتيجة فرض ضريبة الدخل على الأجر إلى جانب أن المستوى التعليمي له كذلك تأثير على تجاوب الفرد مع تغير أجره ، حيث كلما أرتفع مستوى تعليمه كلما كان توجهه نحو تخفيض عدد ساعات العمل أكثر ، حيث تبين للدراسة أن أرتفاع مستوى التحصيل العلمي يؤدي إلى أرتفاع متوسط أجر الساعة و أنخفاض متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية .

أ) على مستوى المحافظات :

بشكل عام أشارت نتائج التقدير إلى أن الفرد العامل الذي تفرض ضريبة الدخل على مختلف مصادر دخله يتأثر نتيجة فرض هذه الضريبة و يتجاوب مع ذلك بتقليل عدد ساعات عمله . أما النتائج الخاصة بمحافظات المفرق و الكرك فقد أظهرت بإن هناك عوامل إجتماعية و ديمغرافية غير الأجور هي التي تؤثر في قرار العاملين لعدد ساعات عملهم في هاتين المحافظتين . أما نتائج محافظتي العاصمة و الزرقاء فقد بينت بدورها بإن عمر الفرد العامل هو كذلك من جملة العوامل المؤثرة على قرار الفرد تحديد عدد ساعات عمله ، بحيث كلما زاد عمر الفرد العامل الذي يدفع ضريبة دخل كلما قل عدد ساعات العمل التي يعملها . أما عدد الأطفال المعالين فقد أظهرت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النتائج أنه يؤثر في قرار العاملين في محافظات العاصمة و الزرقاء و البلقـاء ، حيث تدفع زيادة عدد الأطفال المعالين من قبل العاملين في هذه المحافظات إلـى زيادة عدد ساعات عملهم ، كذلك و بشكل عام فقد أستنتجت الدراسـة و علـى مستوى المحافظات بإن أنخفاض الأجر الصافي من العمل بعد إقتطاع ضريبـة الدخل يؤدي بالفرد العامل إلى تقليل عدد ساعات عمله التي يعرضها .

ب) **على مستوى التحصيل العلمي :**

بينت نتائج التقدير في إطار التحصيل العلمي للعاملين بإن الفرد العامل يتـأثر بفرض ضريبة الدخل على مجمل مصادر دخله و يتجاوب مع ذلـك بغـض النظر عن مستواه التعليمي بتقليل عدد ساعات عمله و في جانب أخر أظهرت هذه النتائج بإن الفرد العامل و الحاصل على درجة البكالوريوس لديه مرونـة أكبر للتجاوب مع تخفيض الأجر نتيجة فرض ضريبة الدخل و هو ما فُسـر على أساس أن الذين تحصيلهم العلمي أقل من البكـالوريوس تحـد طبيعـة الأعمال التي يقومون بها ، و بالتالي يحد من قدرتهم على التفاعل مع تغـير الأجر بتغيير عدد ساعات العمل ، و في الجانب الأخر فإن الحاصلين علـى الدرجات العلمية العليا بعد البكالوريوس تتحدد كذلك طبيعة الأعمـال التـي يقبلون بها مما يقلل بالتالي من مرونة تجاوب هذه الفئة مع تغـير أجورهـم نتيجة فرض ضريبة الدخل عليه . و بالمحصلة فقد وجـدت الدراسـة بـإن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد العامل مرتبط بعلاقة موجبة مع متوسط الأجر الصافي لساعة العمل الواحدة و الذي يرتفع مع ارتفاع المسـتوى التعليمـي للفرد العامل ، كما أظهرت النتائج أيضاً أن ارتفاع المستوى التعليمي للفـرد العامل و الذي يرافقه ارتفاع في صافي متوسط أجر ساعة العمـل الواحـدة يؤدي إلى أنخفاض متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للفرد العامل .

ج) **النتائج حسب النشاط الاقتصادي :**

أظهرت نتائج التقدير القياسي في ظل هذا التقسيم بإن الأفراد العاملين الذين يدفعون ضريبة دخل يتأثرون بفرض هذه الضريبة و يكون تجاوبهم من خلال تخفيضهم لعدد ساعات عملهم نتيجة أنخفاض أجرهـم الصـافي بعـد أقتطاع ضريبة الدخل ، إلا أن العاملين في قطاع الزراعة لم تنطبق عليـهم هذه النتيجة حيث أظهرت نتائج التقدير بإن الأجور ليست عاملاً مؤثراً فـي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تحديد عدد ساعات العمل المعروضة من الأفراد العاملين في القطاع الزراعي الأردني . كذلك أظهرت النتائج أن عمر الفرد العامل يؤثر في تجاوبه مع تغير أجرة في (٥) نشاطات اقتصاديه هي ؛ نشاط الأنشاءات ، نشاط تجارة الجملة و المفرق و الصيانة ، الأنشطة العقارية و العقارية التجارية و نشاط الصحة و العمل الأجتماعي و نشاط الخدمات المجتمعية . كما أن العاملين في الأنشطة العقارية و العقارية التجارية و في نشاط الخدمات المجتمعية يتأثرون في أستجابتهم لتغير أجورهم نتيجة فرض ضريبة الدخل بعدد الأطفال الذين يعيلونهم ، حيث أن ارتفاع هذا العدد يؤدي إلى توجه العاملين نحو زيادة عدد ساعات عملهم .

ثاني عشر : و في محاولة تفصيل الدراسة أكثر لأثر ضريبة الدخل و الضرائب بشكل عام على معدل المشاركة للجنسين معاً و كلاً على حده ، فقد أستخدمت الدراسة نموذج ليوثولد ، و هو الذي أظهرت نتائج تقديره على البيانت الخاصة بالأردن بإنه ليس هناك تأثير يذكر لفرض ضريبة الدخل على معدل المشاركة في القوى العاملة ، أما الضرائب بشكل عام فقد وجدت الدراسة أن لها تأثيراً إيجابياً على معدل المشاركة في القوى العاملة حيث أن ارتفاع حصيلة الضرائب يرفع من معدل المشاركة في القوى العاملة لكلا الجنسين و هو ما يمكن تفسيره بإن الأردن يستخدم عائدات الضرائب في تمويل نفقاته التنموية و التي جزء منها يصرف على تشغيل العاملين في القطاع العام إضافةً إلى أن ارتفاع العبء الضريبي يدفع أفراد المجتمع القادرين على العمل و الممتنعين عنه إلى البحث عن عمل يرفع بدوره معدل المشاركة خاصة للنساء تبعاً للظروف الاقتصاديه إلى جانب أنخفاض معدل مشاركتهم أصلاً على الرغم من أن التوزيع العمري يبين أن هناك عدد كبير من الأناث من هم بعمر العمل لكن نتيجة التوجهات الأجتماعية ينخفض معدل مشاركتهن في القوى العاملة .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٤ - ٢) التوصيات

على خلفية النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي :

- العمل بشكل حثيث على تطبيق سياسات إعادة الهيكلة الاقتصاديه التي يعتمدهـــا الأردن ، مما سيكون له أكبر الأثر في رفع مستوى فعالية أستخدام الموارد كوســـيلة للتخلـــص مـــن الأختلالات الهيكلية في الاقتصاد الأردني .

- إعادة هيكلة السياسة المالية الأردنية بما يتجاوب مع التوجهات الاقتصاديه العالميـــــة ، و ذلك عبر إعطاء دور أكبر للضرائب المباشرة كضريبة الدخل و أستخدامها كأداة اقتصاديـــه يمكنها تحقيق الأهداف الاقتصاديه و الأجتماعية التي توضع من أجلها .

- وضع سياسة اقتصاديه خاصة بسوق العمل الأردني يكون من أهدافـــها أســـتخدام أليـــات الأجور و نوعية العمالة للتخلص من الأختلالات القائمة في هذا السوق و ذلك عـــبر تفعيـــل سياسة الحد الأدنى من الأجور و التي ستؤدي إلى دفع المشغلين إلى أستخدام الأيدي العاملـــة الأردنية و هو بالتالي ما سيرفع مستوى الأجور إلى المستوى الذي تفرض عليـــها ضريبـــة الدخل مما سيكون له أكبر الأثر في رفع قدرة تفعيل الدور الاقتصادي لضريبة الدخل ، إلـــى جانب تخلص الاقتصاد من الأيدي العاملة المستوردة متدنية الأنتاجية و الأجور و التي تعتبر أهم أسباب تدني مستوى الأجور في الاقتصاد الأردني ، و التي تؤثر بشكل مباشـــر علـــى أحتياطي العملات الصعبة في المملكة نظرا لتحويلات هؤلاء العاملين إلى خارج الأردن .

- و في نفس الأطار توصي الدراسة كذلك بإعادة النظر في قانون ضريبة الدخل من حيـــث شرائح الدخل الخاضعة لها يؤدي إلى تخفيض حدة التصاعدية فيه مما سيؤدي إلى تخفيـــض العبء الضريبي و المتوسط الحدي لفرض الضريبة و الذي يمكنه رفع مستوى عدالة توزيـــع العبء الضريبي بحيث ترتفع حصيلة الضريبة من الأوعية الضريبية الواجب تحملها للعـــبء الضريبي بشكل أكبر إلى جانب رفع مستوى الأدخار المحلي مما يمكن له أن يرفع مســـتوى الأستثمار المحلي و الذي تعتبر الضرائب و بشكل عام و بصورتها الحالية إقتطاع غير مجـد على خلفية الأنفاق التي تستخدم فيه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- كما توصي الدراسة بتفعيل دور قوى السوق في الاقتصاد من خلال الحد من مستوى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي و الذي يؤدي بدوره إلى فعالية أستخدام أفضل للموارد خاصة البشرية منها و الذي يدعم بدوره التوجه نحو رفع مساهمة القطاع الخاص الذي تؤكد تجارب الدول الأخرى على أنه يرفع من سوية أستخدام الموارد إلى جانب رفع أنتاجية الفرد كأهم مدخل أنتاجي .

- تبعاً لما وجدته الدراسة من أثار للضرائب بشكل عام على معدل المشاركة في القوى العاملة و عرض العمل في الأردن ، فإن الدراسة توصي بتفعيل سياسة ضريبية تؤدي إلى توحيد نسبة منخفظة من العبء الضريبي العام ، مما يمكن له أن يساهم بشكل إيجابي على مستوى النمو الاقتصادي الذي يرفع بدوره من قدرة الاقتصاد على رفع مستوى أستخدام الموارد بفعالية أكبر .

- كذلك و في إطار النتائج العامة للدراسة فأنها توصي في سبيل نجاح السياسات الاقتصاديه التي يمكن أتباعها إلى إيجاد الأليات التي يمكن من خلالها من تقليل الأختلالات القائمة في سوق العمل كأنخفاض معدل مشاركة المرأة ، إلى جانب ارتفاع أعداد العاملين الوافدين خاصة غير الممنوحين تصاريح العمل و ذلك من خلال أتخاذ الأجراءات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة مع أهمية التنبية للضغوط التضخمية المتوقعة نتيجة مثل هذه السياسات و ذلك على خلفية توقع ارتفاع متوسط الأجر الحقيقي للأفراد مما سيؤدي إلى رفع تكلفة الأنتاج في الاقتصاد التي تعتبر عالية أصلاً نتيجة أنخفاض القيمة المضافة و ارتفاع حصة مدخلات الأنتاج المستوردة إلى جانب أفتقاد الاقتصاد الأردني القدرة للعمل على أسس أقتصاديات الحجم نظرا لصغر السوق و ضعف قاعدة الأنتاج .

- كما أن الدراسة و على خلفية ما واجهته من عقبات ، خاصة في جانب توفر البيانات ، توصي بإيجاد هيئة بحثية متخصصة من أساتذة الجامعات تشرف بشكل خاص على المسوح التي تجري في المملكة ، أو أن يكون لها على أقل تقدير أطلاع على المسوحات التي تقوم بها دائرة الأحصاءات العامة قبل اجرائها بحيث يمكن تصميم هذه المسوحات بشكل يخدم أهداف الأبحاث الأكاديمية التي تتم في الجامعات الأردنية .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- كذلك توصي الدراسة بضرورة أستخدام مبدأ الشفافية في توفير البيانات عـــبر أســتخدام شبكة الأنترنت بشكل واسع يمكّن الباحثون من تحصيل جميع بياناتهم عن طريق الشبكة ممـا يساهم بدوره في تسريع إجراء البحث العلمي و اغنائه .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم ، عيسى وآخرون ، " **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، الجـــزء الأول ، واقع سوق العمل الأردني** " ، مركز البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٩.

إبراهيم ، عيسى وآخرون ، " **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثـــالث ، قاعدة بيانات سوق العمل الأردني** "، الجمعية العلمية الملكية ، عمان ، ١٩٨٩.

إبراهيم ، محمد عارف محمد ، " **إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الأردنـــي** " ، رســالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، اربد ، كانون ثاني ، ١٩٩٦ .

أبو جبارة ، هاني ، " **ضريبة الدخل في الأردن أهدافها وإنجازاتها** " ، مجلس البحث العلمي ، الجامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٧٦ .

أبو رمان ، منى عبد الكريم ، " **الدور التمويلي للضريبة فـــي الأردن : دراســة تحليليــة** "، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنيـــة ، أيــار ١٩٩٦ .

أبو نجمة ، حماد ، " **اضواء على قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦ ، الحلقة الثالثة** "، مجلــة العمل ، وزارة العمل ، العدد (٧٩) ، السنة العشرون، ١٩٩٧ ، عمان – الأردن .

أبو نصار ، محمد ، " **الضرائب ومحاسبتها بين النظريــة والتطبيــق** " ، المتحــدة الدوليــة للاستشارات ، الطبعة الأولى ، عمان – الأردن ، ١٩٩٦ .

أبو جابر كامل ، و خصاونة ، صالح ، و بوبه ، ماتيس ، " **سوق العمل الأردني ؛ تطـــوره خصائصه ، سياساته وآفاقه المستقبلية** "، منشورات المؤسسة الأردنية للدراســات الشرق أوسطية ، دار البشير ، عمان – الأردن ، ١٩٩١.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أبو حمور ، "محمد ناصر" سالم محمد ، " **تحليل الإيرادات الضريبية وقياس أثرها على المتغيرات الاقتصادية في الأردن** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ، ١٩٨٩ .

أبو السندس ، إسماعيل ، " **تباينات البطالة ومستوياتها واتجاهاتها في الأردن في الثمانينات** "، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٩١ .

أسعد ، عادل ، " **القوى العاملة في الأردن ، حجمها وتوزيعها** " ، مجلة العمل ، الأردن ، عدد ٣٥ ، ١٩٨٦ .

بني هاني ، شفيق ، " **القوى العاملة وتوجهاتها في القطاع الزراعي الأردني** " ، مجلة العمل، الأردن ، العدد ٤٣ ، ١٩٨٩ .

بطريق ، يونس ، " **النظم الضريبية** " ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٧٩.

البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث و الدراسات ، " **بيانات إحصائية سنوية ؛ ١٩٦٤ – ١٩٩٥** " ، عدد خاص ، أيار ١٩٩٦ .

البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث و الدراسات ، " **النشرة الإحصائية الشهرية** " العدد ٢ ، المجلد ٣٥ ، شباط ١٩٩٩ .

تل ، كامل ، " **أثر التعليم على النمو الاقتصادي – حالة الأردن** – " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة اليرموك ، اربد ، آب ١٩٩١.

حماد ، خليل ، " **الهيكل الضريبي في الأردن (١٩٦٧-١٩٨٦) ، العبء الضريبي، الضغط الضريبي والطاقة الضريبية** " ، أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، ١٩٨٩ .

حوراني ، محمد هيثم ،" **اقتصاد العمل ، دراسة تطبيقية حول قضايا اقتصاد العمل في الأردن وموضوعاته** " ، جمعية أعمال المطابع التعاونية ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حداوي ، طلال محمود ،" **الهيكل الضريبي في العراق خلال الفترة ١٩٥٨-١٩٨٧** "، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد السادس ، العدد الثاني عشر ، ١٩٨٤ .

حداد ، مناور ، " **أبرز السمات الأساسية للقوى العاملة الأردنية** " ، مجلة العمل ، الأردن، العدد ٤٩، ١٩٩٠.

خوالدة ، أحمد أبو ناقوس ، " **نظام المعلومات الخاص بالتنمية البشرية ؛ قاعدة بيانات** " ، وزارة التخطيط، مديرية التنمية البشرية ، الأردن ، تشرين أول ، ١٩٩٦ .

خصاونة ، صالح ، " **أستراتيجيات و سياسات قطاع العمل** " ، مجلة العمل ، وزارة العمل ، العدد (٧٩) ، السنة العشرون، ١٩٩٧ ، عمان – الأردن .

خصاونة ، صالح ، " **الهيكل الضريبي في المملكة الأردنية الهاشمية** " ، عمان ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، الأمانة العامة ، ١٩٨١ .

خصاونة ، صالح ، " **تطور وتنظيم سوق العمل الأردني** " ، مجلة العمل ، الأردن ، العدد٣٣، ١٩٨٦.

خصاونة ، صالح ، " **ديناميكية سوق العمل الأردني وآثارها على تخطيط القوى البشرية وسياسات التعليم والتدريب** " ، مجلة العمل ، الأردن ، العدد ٤٣، ١٩٨٨ .

خوري ، نبيل و الأحمد ، أحمد قاسم ، " **المرأة في سوق العمل الأردني** "، مركز البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٢.

دائرة الإحصاءات العامة ، " **مسح العمالة و البطالة و العائدين و الفقر ١٩٩١ ؛ تقرير المنهجية و النتائج التفصيلية** " ، المسوح الديموغرافية ، كانون الأول ١٩٩٢ .

دائرة الإحصاءات العامة ، " **دراسة الاستخدام في المؤسسات التي يعمل بكل منها (٥) أشخاص أو أكثر** " ، الأعداد (٤٦ – ٥٠) ، ١٩٩٢ – ١٩٩٦ .

دائرة الإحصاءات العامة ، " **النشرة الإحصائية السنوية ١٩٩٧** " ، العدد ٤٨ ، أيلول ١٩٩٨.

دراز ، حامد ، " **النظم الضريبية العربية** " ، الدار الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٥.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دقر ، رشيد ، " **المالية العامة وتشريعات الضرائب** " ، جامعة دمشق ، ١٩٦٢ .

راوي ، علاء شفيق وعبد الرسول عبد جاسم ، " **اقتصاد العمل** " ، وزارة التعليم والبحث العلمي ، جمهورية العراق ، ١٩٨٩ .

زريقات ، زياد ، " **التغيرات الهيكلية والطلب على القوى العاملة في سوق العمل الأردني: خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٩** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن ، ١٩٩٢ .

قدي ، عبد المجيد ، " **النظام الضريبي في النظم الاقتصادية ؛ دراسة مقارنة** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الإقتصادية ، ١٩٩١.

قانون العمل الأردني رقم (٨) سلنة ١٩٩٦ ونظام مفتشي العمل رقم (٥٦) لسنة ١٩٩٦.
قانون ضريبة الدخل رقم (٢٦) للعام ١٩٤٦ .
قانون ضريبة الدخل رقم (٥٠) للعام ١٩٥١ .
قانون ضريبة الدخل رقم (٢٥) للعام ١٩٦٤ .
قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (٣٤) للعام ١٩٨٢ .
قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) للعام ١٩٨٥ .
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) للعام ١٩٨٥ و رقمه (٤) للعام ١٩٨٩.
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٤) للعام ١٩٨٩ و رقمه (٤) للعام ١٩٩٢ .
قانون معدل لقانون ضريبة الدخل رقم (٤) للعام ١٩٩٢ و رقمه (١٤) للعام ١٩٩٥ .

سمان ، رامي مجدي ، و أبو عباس بسام محمود ،" **دليل ضريبة الدخل ١٩٩٦ ، وفق القانون المعدل رقم (١٤) لسنة ٩٥** " ، مجدي السمان وشركاه ، خبراء ضرائب ، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ .

سليمان ، عبد الحميد وعادل العلي ، " **أثر الإيرادات العامة في تطور النفقات الاعتيادية، دراسة تحليلية قياسية** " ، تنمية الرافدين ، العدد الخامس والعشرون ، ١٩٨٨.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شمري ، ناظم محمد نوري ، " **النقود والمصارف** " وزارة التعليم والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٨ .

شحاتيت ، محمد وعيسى إبراهيم ، " **واقع ومستقبل سوق العمل الأردني ، الجزء الثاني ، نموذج قياسي لسوق العمل الأردني** "، مركز البحوث الاقتصادية ، الجمعية العلمية الملكية، عمان ، ١٩٨٩ .

علي ، عادل فليح ، وعلي ، هناء ، وشاؤول توما ، " **اقتصاد العمل** " ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، جمهورية العراق، ١٩٩٠ .

عبد الملك ، منيس أسعد ، " **الضغط الضريبي والطاقة الضريبية** " ، مجلة المالية ، العدد الثالث ، السنة الرابعة ، ١٩٧٧.

عميرة ، محمد سعد ، " **القوى العاملة الأردنية ودورها في التنمية الاقتصادية** " ، مجلة العمل، الأردن ، العدد ٢٩/٣٠ – ١٩٨٥.

عمري ، هشام ، " **اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية** " ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦.

عواضة ، حسن ، " **المالية العامة** " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨١.

عواملة ، نائل ، " **تحليل اتجاهات الإيرادات المحلية في الموازنة العامة الأردنية والعوامل المؤثرة فيها** " ، أبحاث اليرموك ، العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد السادس، العدد الأول، ١٩٩٠ .

غرفة صناعة عمان ، دائرة الأبحاث والمعلومات ، " **العبء الضريبي في الأردن** "، عمان- الأردن ، حزيران ١٩٩٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صباحين ، محمد علي ، " **الضرائب و النمو الاقتصادي في الأردن ؛ دراسة قياسية تحليلية (١٩٧٠-١٩٩٥)** " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن ، كانون ثاني ، ١٩٩٨ .

طلافحة ، حسين ، " **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن** " ، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد التاسع، العدد الرابع، ١٩٩٣، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن .

طلافحة ، حسين ، " **الطلب على القوى العاملة في الأردن** " ، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد ٦ ، العدد ٤، ١٩٩٠ .

طلافحة ، حسين ، " **دور العمالة الوافدة في الاقتصاد الأردني** " ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، أربد ، ١٩٨٩ .

اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا) ، " **التعطل في دول الأسكوا ، وقائع اجتماع الخبراء حول التعطيل في دول الأسكوا** "، عمان ٢٦-٢٩ نموز ١٩٩٣ .

معبدي ، شوقي نمر ،" **المفصل في قانون ضريبة الدخل الأردنـي** "، معبدي للاستشارات الضريبية والمحاسبية ، عمان ، الأردن ، ١٩٩٥ .

مديرية المعلومات و الدراسات في وزارة العمل ، " **اضواء على أوضاع البطالة الراهنة في الأردن** "، مجلة العمل ، وزارة العمل ، العدد (٨٢) ، السنة الحادية والعشرون ، ١٩٩٨ ، عمان – الأردن .

مالكي ، عبدالله وآخرون ، " **السياسة المالية في الأردن** " ، عمان ، البنك المركزي الأردني، ١٩٨١ .

مالكي ، عبدالله ، " **الجهد الضريبي في الأردن** " ، مجلة العمل ، العدد ٤١، السنة الحادية عشر ، ١٩٨٨ .

المجلس القومي للتخطيط ، " **خطة التنمية الخمسية ٧٦-٨٠** " ، المجلس القومي للتخطيط، عمان ، الأردن .

مرار ، فيصل ، " **مبادئ الإدارة المالية واقتصادياتها** " ، عمان ، ١٩٨٠ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مومني ، رياض ومحمد البيطار ، " **النفقات العامة وعلاقتها بالتطور الاقتصـــادي** (١٩٦٧-١٩٨٧) " مؤته للبحوث والدراسات ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، ١٩٩٢.

كتانة ، خيري مصطفى ، " **اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن و العوامل المؤثرة فيها** " ، الطبعة الأولى ، مكتبة الشباب و مطبعتها ، عمان - الأردن ، ١٩٩٨ .

هزايمة ، رفاعي ، " **الاعفاءات من الضريبة على الدخل في الأردن ، ودورها في السياســة الضريبية للدولة** " ، عمان ، كانون أول ١٩٨٣ .

نصار ، علي ، " **الدولة ودروها في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي** " ، دار الــرازي ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، الكويت ، ١٩٩٦.

وزارة العمل ، " **التقرير السنوي** " ، ١٩٨٨ - ١٩٩٧ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المراجع الأجنبية

Ashenfelter, Orley & Heckman, James, "**The Estimation of Income and Substitution Effects in a model of Family Labor Supply**", Econom trica, Vol. 42, No.1, January 1974.

Ashenfelter, Orley, "**Unemployment as a Disequilibrium in a Model of Aggregate Labor Supply**", Econom ertrica, Vol.48, April 1980, No.3.

Barnett, William A., "**The Joint Allocation of Leisure and Goods Expenditure**", Econometrica, Volume 47, May 1979, No. 3.

Blomquis, N. Soren, "**Labor Supply in a Two-Period model: The Effects of Non-linear Progressive Income Tax**", Review of Economic Studies, 1985, L11, P.p. : 515-524.

Blundell, Richard, & Walker, Ian, "**Modeling the joint Determination of House Hold Labor supplies and Commodity Demands**", the Economic Journal, 92, June 1982.

Bosworth, Barry & Burtless, Gary, "**Effects of Tax Reform on Labor Supply, Investment, and Saving**", Journal of Economic Prospective, Vol. 6, No.1, Winter 1992, Page 3-25.

Braun, Juan, & V. Loayza Norman, "**Taxation, Public Services, and the Informal Sector in a Model of Endogenous Growth**", Policy Research Working Paper1334. The World Bank, MacroEconomics and Growth Division, August 1994.

Brown, C.V., Levin, E., ULPH , D.T., "**Estimates of Labor Hours, supplied by Married Male Workers in grate Britain**", Scottish Journal of Political Economy, Vol. XXIII, No. 3, November 1976.

Brown,C.V., "**Taxation and the Incentive to Work**", 2nd Edition, , Oxford University Press, 1983.

Burtless, Gary, & Husman, Jerry A. "**The Effect of Taxation on Labor supply: Evaluating the Gary Negative Income Tax Experiment**", Journal of Political Economy, 1978, Vol.86, No. 6.

Burtless,Gary, & Greenberg David, "**Measuring the Impact of NIT Experiments on Work effort**", , Industrial and Labor Relations Review, Vol. 36, No.4, July 1983.

Chatterji, M., "**A Note Progressive Taxes and the Supply of Labor**", Journal of Public Economics, 12, (1979), P.p : 215-220.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Cogan, John F., "**Fixed Costs and Labor Supply**", Econometrica, Vol.49, No.4, July 1981.

Deaton, Angus, "Optimal **Taxes and the Structure of Preferneces**",, Econometrica, Vol.49, No.5, September 1981.

Deaton, Angus & Muellbauer, John , "**Functional Forms for Labor Supply and Commodity Demands with and without Quantity Restrictions**" , Econometrica, Vol. 49, No.6, November 1981.

Disney Richard & Kiang, Ho Soo, "**Do Real Wages Matter In an Open Economy, The Case of Singapore 1966-1987**", Oxford Economic Papers 42, 1990, 635-657.

Dougherty, C.R.S.,"**Estimates of Labor Aggregation Functions**", Journal of Political Economy, 1101-1119.

Eaton, Jonathon, & Rosen Harrey S., "**Labor Supply, Uncertainty and Efficient Taxation**", Journal of Public Economics, 14, (1980), 365-374.

El-Naggar Said, "**The Uruguay Round and the Arab Countries**", edited, Papers Presented at a Seminar Held in Kuwait at Junuary 17-18, 1995, International Monetary Fund, 1996.

Economic & Social Research Council, "**Labor Supply and Taxation: A Survey**", Internet Site, http:/www.ifs.org.uk/research/personal/ laboursupplysurvey.htm, 1996.

Fallen, Peter, & Verry, Donald, "**The Economic of Labour Markets**", Heritage Publishers, New Delhi, 1989.

Fields, D.B. & Stanbury W.T., "**Income Taxes and Incentives to Work; some Additional Empirical Evidence**", The American Economic Review 435-443.

Gandhi Ved P., "**Supply-Side Tax Policy; Its Relevance to Developing Countries**", Intenrational Monetary Fund Washington, D.C., 1987.

Gronau Reuben, "**Leisure, Home Production, and Work; the Theory of the Allocation of time Revisited**", Journal of Political Economy, 1977, Vol.85, No.6.

Gwardney, James, and Stroup, Richard, "**Labor Supply and Tax Rates: A Correction of the Record**", The American Economic Review, Vol 73 June 1983, No. 3, P.p 446-451.

Hallock, Kevin F., "**Economics Institutions and the Demand and Supply of Labor, the collected essays of Orley Ashenfelter**", Volume 3, Edward Elgar, UK, 1997.

Hausman, Jerry, "**The Effects of Wages, Taxes, and Fixed Costs on Women Labor Force Participation**", Journal of Public Economics, 14, 1980, P.p 161-194.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Kambur Ravi, & Keen Michael, & Tuomala Matti, "**Labor Supply and Targeting in Poverty Alleviation Programs**", The World Bank Economic Review, Vol.8, No.2, May 1994.

King , J.E., "**Labor Economics**", Second edition, Macmillian press, 1990.

Kim, Martene, "**The working Poor, Lazy Jobs or Lazy Workers**", Working Paper No. 1994, Cook college Ruters University, May 1997.

Kniesner, Thomas J., & Ziliak, James P., "**The effects of Recent Tax Reforms on labor Supply**", American Enterprise Institute for policy Research Washington. D.C. 1998.

Leuthold, " **Tax Shares in Developing Economics : A Panel Study** " , Journal of Development Economics , vol. 35 , 1991 , P.p. : 173 - 185 .

Lemieux, Thomas, & Fortin, Bernard, & Frechette, Pierre, "**The Effects of Taxes on Labor Supply in the Underground Economy**", The American Economic Review, March 1994, Vol. 84, No.1.

Maassen, Henriette, & Brink, Vanden, "**Female Labor Supply Child care and Marital Conflict an emipirical analysis**", Amsterdam University Press, 1994.

Macurdy, Thomas, "**Work Disincentive effects of Taxes, a Reexamination of Some evidence**", Empirical Public Finance, Vol. 82, No.2, May 1992.

Madden,David, "**Labor Supply, Commodity Demand and Marginal Tax Reform**", The Economic, Journal, 105, March 1995, 485-497.

Mincer Jacob, "**Studies in Labor Supply**", Columbia University and National Bureau of Economic Research, Volume 2, 1993.

Masters, Stanly & Garfinkel Irwin, "**Estimating the Labor Supply Effects of Income-Maintenance Alternatives**", Institute for Research on Poverty Madison, Winconsin, Academic Press, New York, 1997.

Nakamura, Alice & Masao, "**A comparison of the Labor Force Behavior of Married Women in the United States and Canada, with Special Attention to the Impact of Income Taxes**", Econometrica, Vol.49, No.2, March 1981.

Nordblom, Katarina, "**How Harmful is the Swedish Tax System to Economic Growth**", Department of Economic, Uppsala University, Swedin, Working Paper 16, 1996.

Norman, Braun, & Loayza, V., " **Taxation, Public Services, and the Informal Sector in a model of Endogenous growth**", June, the world Bank Policy Research Department, Macroeconomics and Growth Division, Aug. 1994.

Rochjidi, A., and Leuthold, H., " **The effect of Taxation on Labor Supply in a Development Country : evidence from cross sectional data**" . Economic Development and Cultural change, vol. 42, No.2, 1994, P.p. : 333 - 350

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Rosen, Harvey S., "**Taxes on Labor, Supply Model with Joint Wage-Hours determination**", Economitrica, Vol. 44, No.3, May 1976.

Rosen, Harvey & Eaton S. Jonathan, "**Labor Supply, Uncertainly, and efficient taxation**", Journal of Public Economics, 14, 1980, 365-374.

Rotteubrg, S., "**On choice in Labor Markets**", (1956). Labor Relations., 9, 183-99.

Stern N.H., "**On the Specification of Models of Optimum Income Taxation**", Journal of Public Economics 6, 1976, 123-162.

Steuerle, C. Eugene, "**Tax Credits for Low-income Workers with Children**", , Journal of Economic Perperctives, Vol. 4, No. 3, Summer 1990, P201-212.

Talafha, Hussian, "**The Impairment of the husband and the Labor Supply of the Wife**", Unpublished Research, April 22, 1981.

Talafha, Hussian Ali, "**Supply of Education Labor in Jordan**", Ph.D. Thesis, Unpublished, 1983.

World Bank, "**Jordan Consolidating Economic Adjustment and Establishing the Best for Sustainable Growth : in Two Volumes**", Report No. 12645-Jo, August 1994.

World Bank, "**Poverty Assessment ; HKJ : in Two Volumes** ", Report No. 12675-Jo , October 1994.

Zabalza, A.& Pissarides, C., & Barton, M., "**Social Security and the Choice Between Full-Time Work, Part-Time ,Work and Retirement**" , Journal of Public Economics ,14 (1980) 245-276.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ملحق (أ)

إشتقاق معادلة النموذج القياسي الخاص بالبيانات المقطعية

© Arabic Digital Library Yarmouk University

طبق هذا النموذج (**A. Rochjadi & J. leuthold**)[1] في أندونيسيا، و أهم ما يرتكز عليه هذا النموذج إلى جانب أنه يصلح للتطبيق في الدول النامية ما يلي:

١- يقيس هذا النموذج أثر فرض ضريبة الدخل على عمل الفرد اعتمادا على فرض أن كلفة فعالية اقتطاع الضريبة أي فقدان المكلف لجزء من فائض المستهلك (**dead wight loss**) تعتمد على اثر الإحلال لفرض الضريبة وليس على الأثر النهائي لفرض الضريبة.

٢- يفترض النموذج دالة منفعة ذات مرونة إحلال ثابتة (**constant elasticity of substitution**) .

يبدأ اشتقاق معادلة النموذج القياسي المقدر من طرح الفروض التي تحيط بمجموعة المعادلات الرياضية التي تشتق المعادلة المقدرة على أساسها:

الفرض الأول : أن الفرد يحدد عدد ساعات عمله من خلال تقديره للمنفعة المستمدة من الاستهلاك مقابل المنفعة المستمدة من وقت الفراغ (L) .

الفرض الثاني : يحدد الفرد عند اتخاذه لقرار تقسيم الوقت محددان اثنان هما : الوقت المتاح ومستوى الدخل الذي يساوي مجموع الدخل من العمل والدخل من غير العمل.

الفرض الثالث : يفترض ا لنموذج بأن دالة المنفعة ذات مرونة الإحلال الثابتة يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$U = U(Y , L)$$

وتكتب كما يلي :

$$U = (a. y^b + L^b)^{-1/b} \quad .....(1)$$

حيث a,b : هي ثوابت الدالة (**U function parameters**)

---

[1]- Rochjidi, A., and Leuthold , H. , 1994, po.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Y : الدخل الإجمالي

L : عدد الساعات المخصصة لوقت الفراغ .

الفرض الرابع : يفترض النموذج بأن مرونة الإحلال بين الدخل الإجمالي (Y) ووقت الفـراغ (L) هي (S) وهي تساوي :

$$S= 1/ (1+b)$$

حيث $b>-1 , S>0$

الفرض الخامس : يفترض النموذج انه يتم تعظيم المنفعة في إطار محدد من الدخل ومحـــدد من الوقت، وأما محدد الدخل فيكتب كما يلي :

$$Y = w.H + P – T \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

حيث : (W) أجر الساعة الواحدة

(H) عدد ساعات العمل بالسوق

(P) الدخل من غير العمل

(T) الضريبة المؤداة على هذا الشخص

ويكتب محدد الدخل على أساس أن الضريبة هي ضريبة شرائح كما يلي :

$$Y = WH + I \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث : $W=w(1-T)$

$$I = P(1-t)$$

t : هي المعدل الحدي للضرائب.

أما محدد الوقت فيكتب كما يلي:

$$K= H+L \ldots\ldots\ldots(4)$$

حيث K هي إجمالي الوقت الطبيعي خلال الفترة التي يستند إليها الزمن (٢٤ ساعة بـــاليوم الواحد)، فإذا كان الإسناد الزمني هو الأسبوع فإن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

$$K = (24 \times 7) = 168$$

تبعاً للفروض السابقة، وبناء على تعظيم دالة المنفعة (1) بوجود محدد الدخل (المعادلة 3) ومحدد الوقت (المعادلة 4) ينتج المعادلة التالية :

$$Ln\ (L/y) = - S\ Ln\ a - S\ Ln\ W \ldots (5)$$

تبعاً للفرض السابق بان (S) موجبة فإن المعادلة (5) تفترض بالتالي أن هناك علاقة سلبية بين نسبة وقت الفراغ إلى الدخل (L/y) مع (a) و (W) وعليه فإن النموذج يفترض بان الأثر النهائي لتغيير الأجر من العمل على عدد ساعات العمل في السوق يمكن إيجاده من خلال احتساب " مرونة عدد ساعات العمل للأجر النهائي "

لتحويل المعادلة رقم (5) إلى نموذج قياسي يمكن تقديره يفترض النموذج أن (a) تختلف من شخص إلى آخر مما يعكس بدوره اختلاف تفضيلات كل فرد اتجاه وقت الفراغ (L) والاستهلاك.

ويعبر عن الفرض السابق بالمعادلة التالية :

$$Ln\ a = C_o + C_{1i}\ X_i \ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث X : تمثل عوامل ديمغرافية مثل العمر والجنس والتعليم وإقليم السكن وعدد الأطفال.

ثم وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة رقم (5) ينتج النموذج القياسي التالي:

$$Ln\ (L/y) = Bo + B_1\ Age + B_2\ Sex + B_3\ education + B_4\ Region + B_5\ \#\ of\ Children + B_6\ Ln\ W + U$$

حيث :

$$- SCo = Bo$$

$$- SC_{1i} = B_i$$

$$1,2,3,\ldots 5 = i$$

$$-S = B6$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كذلك يفترض النموذج أن (U) والتي تعبر عن الخطأ تتصف بما يلي:

1- **Normally Distributed**

2- **Zero Mean**

3- **Lonstant variance**

و(U) تعبر كذلك عن مجموعة المتغيرات التي تؤثر في المتغير المعتمد (Ln (L/y)) والتي لم توضع في هذه المعادلة .

أما معادلة التقدير التي ينتمي إليها النموذج فهي :

$$Ln(l/y) = Bo + B_1 Age + B_2\ Sex + B_3\ edu1 +$$
$$B_4\ edu2 + B_5\ edu3 + B_6\ Region +$$
$$B_7(\#\ of\ Children) + B_8\ Ln\ W \quad .....(7)$$

حيث تشير هذه المتغيرات إلى :

L : الفرق بين **K** التي تساوي (١٦٨) ساعة بالأسبوع وعدد ساعات العمل الأسبوعية **(H)**

Y : صافي الدخل الإجمالي للفرد بعد الضرائب .

Age : العمر بالسنوات .

Sex : متغير نوعي (Dummy v) حيث ذكر = 1 ، أنثى = 0

Edu1 : متغير نوعي (Dummy v) حيث = 1 عند مستوى التوجيهي الأول

Edu2 : متغير نوعي (Dummy v) حيث = 1 عند مستوى كلية المجتمع

Edu3 : متغير نوعي (Dummy v) حيث =1 عند مستوى الجامعة

Region : المنطقة التي يسكن بها، حيث = ١ إذا منطقة حضر

#of Child : عدد الأطفال المعالين

W : صافي الأجر من الاستخدام بعد الضرائب.

في المعادلة (7) فان (B_8) هي معامل التغير في (Ln (L/y)) نتيجة التغير في **Ln** (W) أي انه يمثل (S-) أي مرونة أثر الإحلال لفرض الضرائب. *ويفترض النموذج بالمحصلة انه إذا كان* (B_8) *ذو قيمة سالبة وذو دلالة إحصائية فإن ذلك يعني أن الفرد يتأثر بفرض الضريبة على مصادر دخله بتقليل عدد ساعات عمله .*

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

The effect of Income Tax on Labor Supply and Labor Force Participation in the Labor force in Jordan

Prepared by
Louai Salim Jadoun

Supervisor
Dr. Anwar El-Quraan

June 1999

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

This study aims to find the effect of income tax on labor supply and Labor Force participation ratio in Jordan, using the descriptive and econometric methods to achieve this purpose. Threw the historical and descriptive review, the study has shown that the growth of income tax share from the total taxing revenues, was accompanied with increasing the labor supply and the Labor Force participation ratio, and the growth of the current expenses share of the total general expenses, which give the study the capability to conclude that the taxes revenues in Jordan is used to support employment in the public sector. And according to the facts which consider the public sector to be relatively less efficient in employing inputs, compared with the private sector, the study concludes that the current deduction of income tax in Jordan is not used economically as it should be.

In the other hand, and threw using the Econometric method, the results of estimating the models which use the Time-series data, show that the income effect of the low-level income Jordanian employees is greater than the substitution effect that produced from assuming the impose of income taxes on their working income, which mean that imposing income tax on the Low-level income employees' wages will force them to increase their working hours. Furthermore, the study has shown that income tax has no effect on the Labor Force participation ratio in Jordan, which is considered as a result of the low level of wages in this economy, where the average of the agriculture sector workers real monthly wages (in 1990 prices) was (49.5) Jordanian Dinar only; whereas it has reached JD (151) monthly in the service sector, and JD (178.3),and JD(157.9) in the industrial sector, and the construction sector, respectively .

To estimate the real effect of imposing income tax on the higher level wages employees income, the study estimate a model which use an individual cross - section data of employees who pay income tax. The study choose a sample of (1538) married-male, working in the private sector, and pay income tax, drawn from the Jordanian General statistic department labor and unemployment survey of the year 1991. Based on the results of this estimation, the study has shown that the substitution effect of this sample of individuals is higher than the income effect of taxing their income, which mean that the higher level wages employees in Jordan decrease their weekly working hours as a result of deduction of income tax from their income sources.

Depending on the previous results, the study ends up with number of recommendations, most importantly :

1) Reformulating the tax policies, so as to depend more on the direct taxes revenues to be in harmony with the structural adjustment program applied by Jordan,

2) Restructuring the income tax law in a way to decrease the progressivety of income tax in order to achieve more equity and more income tax revenues,

3) Implementing a wages policy, which force a higher wages ceilings, in order to increase the level of wages, so as to widening the income tax deduction umbrella, which can used to relive the efficiency of this tax as an economic tool in the Jordanian economy.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University